S12

سنه
٩٣١

51

اعلم انهم اختلفوا في الاسم الواقع بعد انما هل هو جزء من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه
ليس بجزء مطلق وبعضهم الى خلافه وبعضهم قالوا ان دخل الفاء عليه لمعنى صح الحكم من الاول والا
فمن الشارحين الاول ان الفاء مانع كان من العمل والمرفوع تحول عما المنصوب فارتفاع
الاسم وانتصابه بعد بفعل محذوف وانما اذا حققت معنى فاما اليتيم فلا تقهر وفوكب
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وفوكما انا زيد منطلقا المقتضى للنصب والاولين والرفع في
الثالث عرفت ان هذا المذهب فاسد وايضا على هذا المذهب يلزم الحكم ووجه
انه اذا وجد المانع امتنع ان يكون جزء والا فلا فاعراب الاسم بحسب العامل المحذوف
عند وجوده وارتفاعه بالابتداء وانتقاله بما يصلح بعد الفاء ناصبا عند ارتفاعه
ويرده عليهم ان حافرق بعض الصور ثابت في جميعها لاستواء الفاء وان في المنع
فتخصيص الجواز ببعضها دون بعض تحكم فاذا بطل المذهبان تعين المذهب الثاني
فان قلت لم كان هذا المذهب صحيحا وجد المانع قلت لوجود الغرض القوي الموجب
لعدم اعتداده قال ابن الحاجب ان وضع اما للتفصيل وما ذكر بعده احد الانواع
المراد بما عبارة عما تعلق به من الجملة الواقعة وانما قصد ان تقدم تنبيها على انه هو النوع
المراد تفصيله وكان القياس ان يرفع بالابتداء ولكن كان ان ترفعه اولى فوكما انا
زيد فقد نبهت من النصب ولولا ذلك لكان الاولى ان يقال وكما فاعلون في بعض المواضع
ايذانا من اول الامر بان تفصيل ما عين صفته الخ هو عليها في المثال الواقع بعد الفاء
وهذا هو الغرض في وقوع الاسماء بعد اما حسب معناها واعرابها كانت عليه قبل
هذا اذا يستقيم في القسم الاول واما في القسم الثاني فلا يتم لو قال الغرض الاعلام
او الاباني المقصود هو الحكم بعد المتعلق به على الوصف الذي كان عليه قبل فقدم
لذلك كان شاملا لها فيه تعرض هذا فقط فلا يرد ان ما قاله مذهب رابع
خبرها فالعامل على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف وعلى المذهب الثاني الفعل
الواقع بعده وللازم من كلامه سؤال وهو انه امتنع عملها عند وجود اردت والحظ
لا تقدم اثر الضعيف عند وجود القوي كالشيع مع الثمن فلو عمل لزم ترجيح الضعيف
على القوة ان زال جوابه بنوع ولا يجوز ان يعمل فيما بعد اردت حاليه فاتح

وقد قيل ان السماء الانبياء عليهم السلام والملائكة كلها لا يصرف الا ستة نظمها الشيخ في قوله
فاسمعوا نوح ولوط هود شعيب صالح محمد من خلاصه
الاعراب
شعيبا صالح محمد من خلاصه
الاعراب

كتاب الفقه وعلم الحديث
الركن الثاني للاسلام الفقه على المذاهب
كتاب الاسم ضمن وقف

كتاب المعارف
صاحبه مصطفى حلبي

قال الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم
ابتدأ بحمد
دام
اللهم اخرجني من ظلمات الوهم واكرمني
فضل عن انوار الفهم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء
لازمة لها وقال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن
من شيء فزيد منطلق وانما تخلفت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالي
بين حرفي الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا
يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم للتفصيل
مما اجمله على طريقة الاستيناف كما تقول في جواب اخوتك اما زيد فاكرمته
واما خالد فاهنته اما بشر فقد اعرضت عنه الثاني ان يستعملها آخذا في
كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوايل الكتب
وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف عنه المضاف اليه ويبنى
على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف اليه فلم يبنى وترك منصوبا على
الظرفية والعامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن
الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان تعمل فيه اردت على معنى

اروت

اردت بعد الفراغ من حمد الله ان الملطه ولا الملطه على معنى اردت
ان الملطه بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل
فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني
خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم
اذا كانوا ممتنعون تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها
امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت
اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع واذا قلت اما
زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيد الا ضارب لان اما لا يعمل
في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسئلة ممتنعة
عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب
وجعل اما فاصلة لتصحيح التقديم لما امتنع تقديمه وقد نقله بعض المتاخرين
عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء رضي الله عنه اما بعدي
فاني احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بعدي على الحال

ملفوظا به حكما والمنوي في زيد ضرب كلمة وان لم يكن ملفوظا به حقيقة

فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف

عليه وغير ذلك من المحامل القيد الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز

عن المهملات المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو محب و

مهب وجسق مثلا وغير ذلك من الفاظ التي لا معنى لها ثم ان

كل واحد من القيدين اعني اللفظة والدالة يشبه ان يكون كل واحد منهما

جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى

الذي لا يشاركها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه

مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف

وثانيهما الذكورة مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكره الزمخشري

في حواشيه فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء

في اللفظة قلنا ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة

العامل اليه قد تنزلا منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة

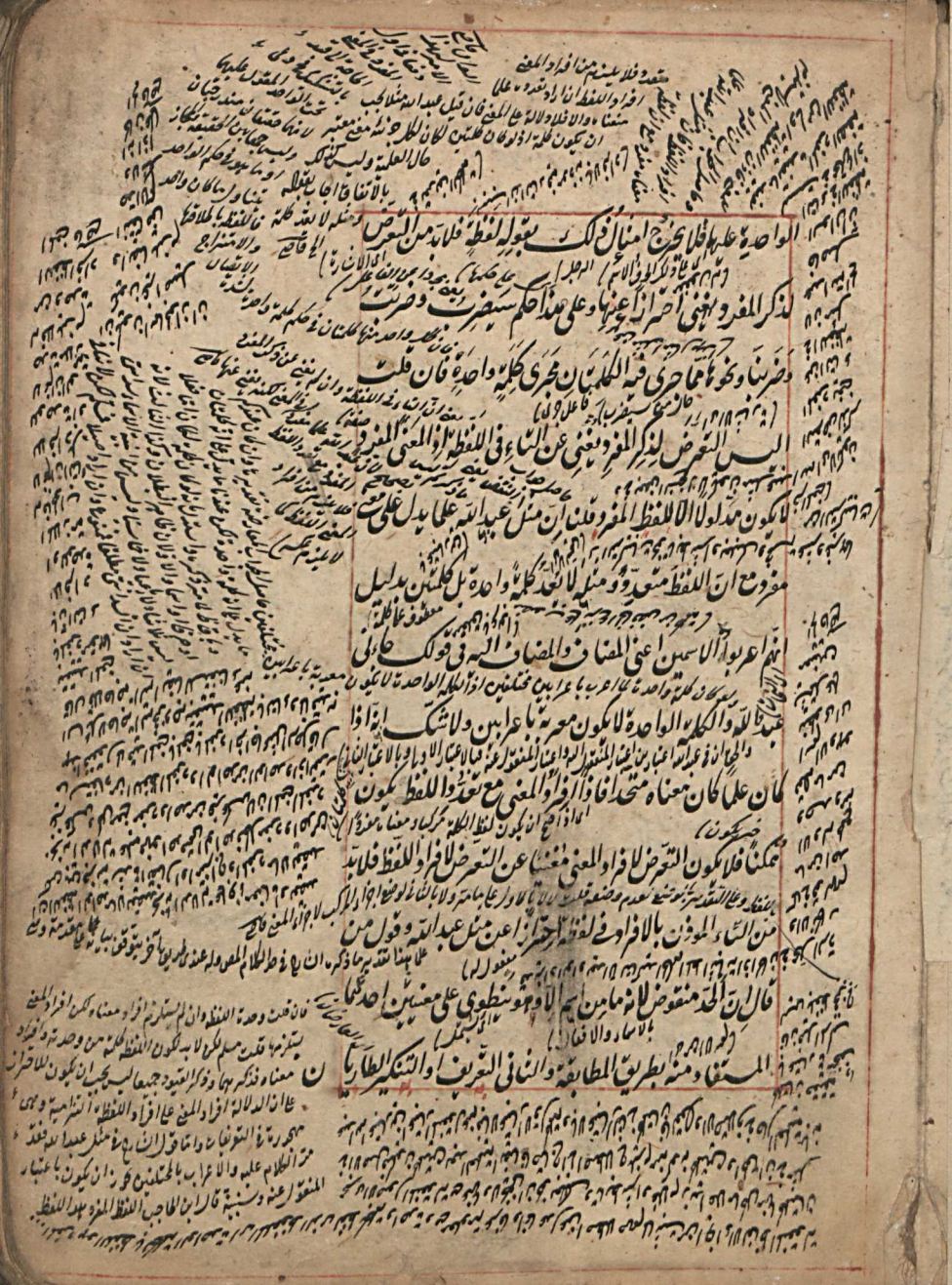

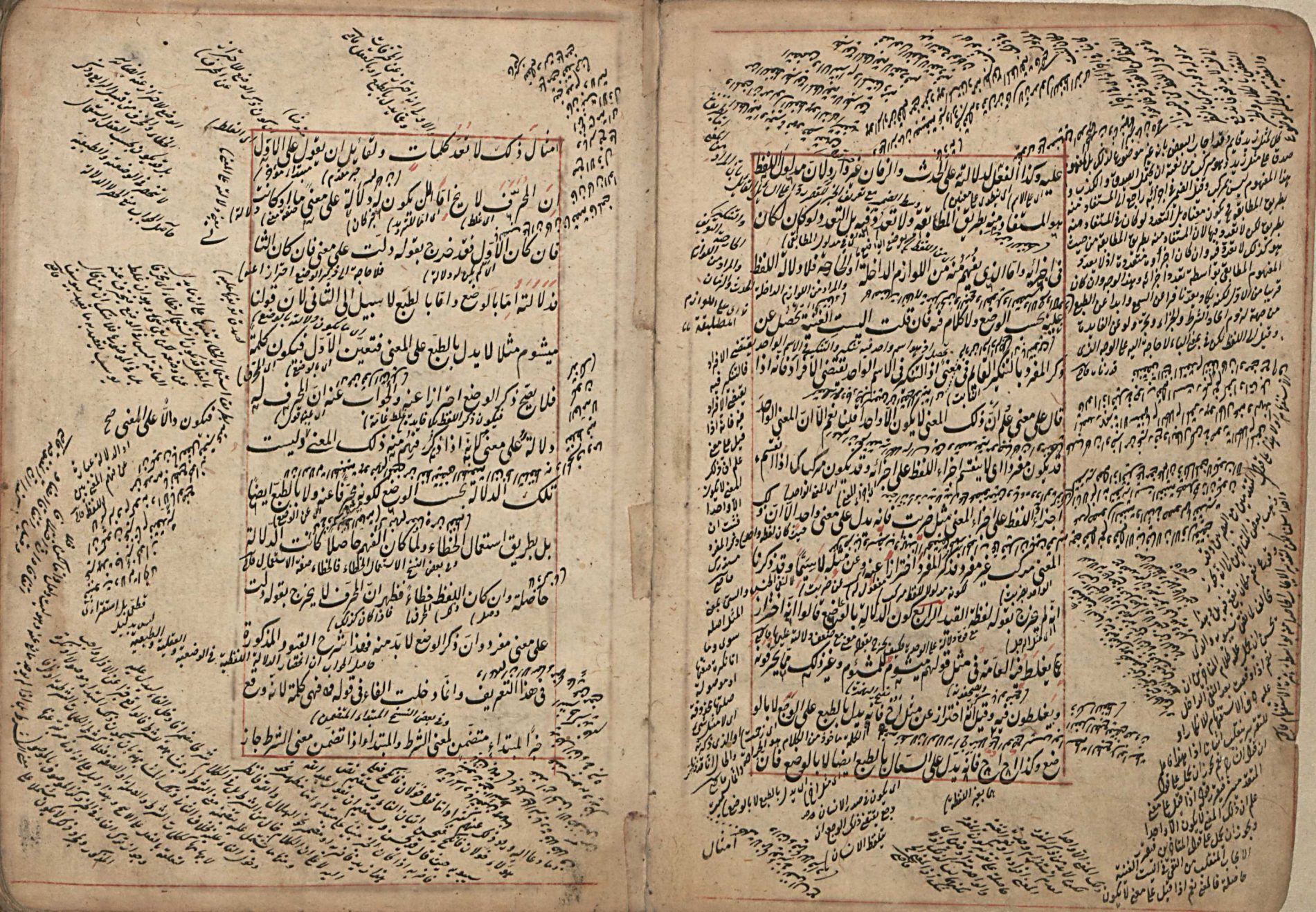

يتناول العشرة فما دونها الى الثلثة **قوله** وهي ثلثة انواع

اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان تقال كل كلمة اما ان

تكون دالة على اقتران الحدث باحد الازمنة الثلثة او

لا تكن والاول هو الفعل والثاني اما ان تكون بحيث

يكون لها اعراب بوجه ما ولم يكن والاول هو الاسم

والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان تكون

مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني هو الحرف والاول اما ان

يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني

هو الاسم ثم فسروا المستقل بانه الذي يتم الجواب به فعلى هذا

يلزم ان يعد الاسماء الموصولات من قبيل الحروف

لان الجواب لا يتم بها **قوله** الاسم ما جاز ان يحدث عنه

عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم ان من الاسماء

ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه

بدل من نون القوان بدل البعض الاوائل جمع اول نقيض آخر وقد
مر تبيان اصله والقصص بالفتح اسم للمصدر حيث استعاله نحو
ضرب المصدر يقال قص عليه الخبر قصصا وبالكسر جمع قصة وهو

بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانها وان لم يصح الحديث عنها الا
انها في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيتك متى طلع
الشمس كان المعنى اتيتك وقت طلوع الشمس وكذلك
اذا قلت اجلس حيث زيد جالس كان معناه اجلس في مكان
جلوس زيد والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
واتسع المكان وفي اراد الص اذ واذا من هذا القبيل نظرا لانها للابد مكان
الظرفية لا نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاحفظ اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا في هذا ونحوه اسم
واشد غيرة وبعد عدا يا لهف تقسي من عدا اذا راح الحما
ست براح قالوا انه اذا هنا مجرور الحل على البدلية من غد
وكذلك اذا فانهم حكوا عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه عند التعر
في اوائل القصص وهو اذكر مضمرا اوظاهرا نحو اذ قال ربك واذ قال

وغرضه ذلك وقد اعترض بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو
صه بمعنى اسكت ومه بمعنى الكف فانك لا تحد
عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت
ولن تنال الاخبار عن اسكت كما لا ينبغي عن صه وعلى هذا
لا يحصر ما يجوز ان يخبر عنه في الاسماء
سائر اسماء الافعال الجواب انهم وان قالوا ان هذه الاسماء
موضوعة مواضع الافعال الآن ذلك تجوز منهم فان هذه
الاسماء موضوعة مواضع مصادرها سادة مسد الافعال لها فانك
اذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت
سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو سادا مسد الفعل عبر النحو
بانه اسم للفعل تصرفا للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا
الذي يحقق اسميته وقد ما كان يحتمل هذا التاويل في صه رعي حق
ظهرت بنص من رتحمل الى اسحق الزجاج فانه ذكر في امين انه حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت

والسكوت مما يحدث عنه في قولك السكوت حسن

فاذاً لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث

عنه اعلم ان تعريف الاسم بجواز الحديث عنه مما لا ينفك عن

ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من الفصول المقومة

للاسم ولا من لوازمه حيث لا يكرم من انتفائها انتفاء الاسمية فا

ن قلت احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه من

لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد الشيئين غير

مناسب لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان للقائل ان يقول

الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان مطلقا مما

يستشعر الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرفية

ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع

الفعل فيهما والوقت والمكان المقيدين اذا تقيدا بهذا القيد مما لا

يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم

كونه مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث

عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت والمكان المقيدين

بالقيد المذكور فقد اشتمل معناهما على معنى مطلق الوقت والمكان

فيصح ان يقال انها في معناهما قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون عامة

الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث

عنه كزيد والعلم والجهل ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم

ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى

معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا

كالجهل ومن علاماته اللفظية دخول الالف واللام انما خص

دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف على ما سيجيء والتعريف

يمتنع الا في الاسم لان الافعال والحروف انما يدلان على معان لا

يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع من

نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فما لا يعتد به لقلته وندرته و

حينئذ والاضافة لا يتصور الا في الاسم وقد عرفت ان التنوين الداخل
لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق
قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق في نحو قول جرير اقل اللوم عاذل
والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا
فحذفت حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين الغالي
الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم
وقولهم التنوين يختص بالاسم ارادوا الثلثة الاول دون الاخرين
والفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم ان للفعل حدا وعلامة
فحده على ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران حدث
بزمان معين واما علامات فمنها دخول قد وانما اختص دخولها
بالفعل لانه موضوع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت
الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق

قد يصدق فيمتنع دخوله اذن الا على الماضي او المضارع و
منها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما
وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل فدخولهما ممتنع
الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة
تنفيس وتاخير ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما
اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم بالفعل اختصاص الجر بالاسم على ما سيجيء
من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة نحو اكرمت واكرما واكرموا
واحترزنا بالبارزة عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن في
الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول زيد
يضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المص لذكر
البارزة ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي
اللغوي دون النحوي فح لا يتناول هذا الا الضمير البارزة الا يرى
انك اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل

بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب فانه يمتنع ان
يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا باصطلاح النحوي لان الحس يشهد
بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان
المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا وانما تتصل بالاسم والحرف نحو غلامك
ومررت بك واما المنصوبة فقد تتصل بالحروف نحو انني وانك
وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت
الضاربك والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على ما سيجيء بعد
لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع البارزة نحو هاتوا
ونحوها مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال
حقيقة لانا نقول لا نم ان ما اتصل بها من الحروف ضماير مسندة هي
اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب كالكاف في اياك
وهاك ورايتك والتاء في انت وانما كان اسنادها
الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضماير لفاعلها لوجب

ان يكون

ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء اليها كما في الافعال فاذا كانوا

يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما الى ما

استكن فيهما كذلك هاتوا مسند الى ضمير مستكن وانما الحق الواو

ايذانا بان المستكن فيه ضمير الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث

وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد التاويلات الثلاث منها

لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص

بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا تكون الا في الفعل نحو نصرت

ونعمت وبئست وانما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل

لثقل الفعل وخفة الاسم للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة المفتوح

الآخر ويسمى الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل

زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل

والاصل في الافعال البناء لان المعاني الموجبة للاعراب اعني الفاعلية

والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان يبنى ولا يعرب واما

سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له

دنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في مررت برجل قائم كما تقول

مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم

بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة

من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب

ولكن عدل عن اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين الحركات

لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الآن يعرض ما يوجب سكونه

او ضمه اما السكون فعند الاعلال نحو غزى ورمى والاصل غزو ورمى و

قد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلها

انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضمائر

نحو ضربت وضربنا وضربن وانما السكون عند لحوق هذه الضمائر

فرارا عن توالي حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة اعني الفعل وفاعله اذا الفاعل

كالجزء من الفعل على ما جاء عسى واما الضمير في واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا

بدليل وقوع الف الضمير واو وبائه بين الفعل واعرابه

كان زيد وليس هذا لا يسكن اذا كان الضمير ساكنا او متحركا

منصوبا وليلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو ضربنا وضربنا

واذا كانت مدة فاحتملها مضموم ابدا والتاء جاءت تعاقب على اوله

احد الزوائد الاربع واذا اعتقبت هذه الزوائد على اول المضارعة لانه لما

وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اقاصيا وزاعن المتكلم وحده

وعن غيره او عن الغايب او عن المخاطب طلبوا احدها فاتوا بدل على

المضارعة وعلى جزء المعاني جريا على استنهم في طلب الايجاز فوجدوا الالف

الحرف بالزيادة ووجد اللذ واللين لكثرة دورانها في الكلام اذ المتكلم

لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعدوا الى الالف فجركوها لبنائها الا

بها واختصوها بالمتكلم لمواقيتها اول اثنا او لانها في الاصل خف فيشاركه المتكلم بالخاف

ثم عدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اقل بالنسبة الى الالف لان الفاعل

ربما تقع واذا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم ادغمت الواو العاطفة

لادى الى اجتماع الامثال وكان يشبه بناء الطلب فعوضوا عنها التاء

لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه

وجعلوها علامتا للخطاب والتانيث كونها علما للمخاطب والتانيث

وقد تمت القصر بشكر انا فتح الكتاب عونا على اتمام الوجه وبيانا جاء الدنيا ج نوفو

في الماضي ولم يكن الفرق هنا بالسكنات في احد الموضعين لوقوعها اولا

بخلاف الماضي ولم يكن ضمها ايضا للدلالة على الفعل المبني للفاعل بالفعل

المبني للمفعول ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بالمؤنث من يكسر حرف

المضارعة فيقول تعلم بالكسر ثم عدوا الى الياء فلم يجدوا ما مانعا يمنع عن

زيادتها اولا فزادوها وتعينت للغائب اعني عم المتكلم والمخاطب

ثم طلبوا للمتكلم حرفا فاخترا دون اول الفعل فوجدوا الالف حرف

بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب

الحروف شبها من حروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم كما

وهما اقصى الحلق فان قلت فان الالف ايضا كذلك فلم اختصوا صيغة المضارع بحلق الزيادة

علم ان الفرض من الحاق هذه الحروف الفرق بين المضارع فاذا كان كذلك

فلم يكن الاحرى ان يختصوا بالحاق الزيادة

ويتكون الماضي قلنا لان الصيغة المزيدة عليها بعد الصيغة المجردة والزمان

لاحق للمستقبل بعد الزمان الماضي بخلاف الصيغة السابقة للزمان السابق

والدال على الفعل الماضي

واللاحقة للاحق قد ويسمى المضارع واما سمي مضارعا لانه يضارع

الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال

اما اللفظ

اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته و

عدد حروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج

واما المعنى فمن وجوه احدها انه شائع فيخصص اعني انه صالح

للزمان الحاضر والمستقبل ثم يخصص باحد هما بدخول اللام والسين

او سوف كما ان اسم الجنس شائع في امته ثم يخصص بواحد

بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم في كونه

صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه بواحد منها عند

دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه الاسماء المشتركة

كالعين ونحوه ورابعها مباينته الفهم في كل واحد منهما اعني في اسم

الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصلي و

زيد يصلي واما الاستقبال فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه

نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول لام الابتداء على كل واحد

منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما اشبه هذا النوع من

لان الاصل في افعل لتفعل كقولهم في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك قراءة
النبي وعليه السلام فبذلك فالتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم
في طلب التخفيف في ما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة
تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء
ساكنا فاجتلبت الهمزة الوصل وابتداء بها واصحابنا ذكروا
بان علة وجود الاعراب في المضارع وجود حرف المضارعة فما دام
حرف المضارعة ثابتا كان العلة ثابتا سالما عن المعارضة فكان حكمها ثابتا
فلهذا كان قوله فلتفرحوا وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة و
حرف المضارعة محذوفة في محل النزاع فكانت علة الاعراب منتفية
فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف ما جاء بمعنى
ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف
وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة بمفهوماتها
على الانفراد الا يرى ان في مثلا لا يتحصل على الانفراد حتى يتوسط بين

الكلمتين وعلى هذا ساير الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال
وعلى للاستعلاء والى على الانتهاء وهذا كلها معان لا يحتاج في
تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على معان المذكورة
بنحو ما ذكرت ولكن عند انحيازها الى الاسماء والافعال لا تدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع
وعلى هذا ساير الحروف فهذا معنى قوله والحروف اداة بينهما لا يكون حديثا
ولا محدثا عنه قوله واذ قد عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلاثة تسمى
كلمة فاعلم انه اذا تلف منها اسمان او اسم وفعل وافاد اسميا كلاما و
جملة واعلم ان الكلام انما يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك
لا يتاتى الا بعد الاسناد والاسناد في عرفهم عبارة عن ضم احد الكلمتين
الى اخرى على وجه الافادة التامة اي على وجه يحسن السكوت عليه والا
لا ينعقد بين الفعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين
ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرف ان دلالة الحرف ليست

لانع من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ والموصوف
والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او
اعتمد والثاني يعمل في الاسم بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف
مشبها لنسبة عن الفعل يعمل عمله لاسيما وقد اعتمد بالاعتماد وذلك
نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه ومررت
برجل في كتاب ولبست زيدا عليه جبته وشيء وفي الدار اخوك
وما فيها ابوك واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد فيعمل على
قلة في الاسم الواقع بعده لا يخلوا من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني
لا يعمل في المظهر بعده عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم متحمل
ضمير وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالظرفية نحو عندي مال وارتفاع
مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبرا وعند
الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثل اذا اعتمد فانهم لا يشترطون بعلمه او بعمى الظرف
الاعتماد وكما لا يشترطونه لاعمال اسمي الفاعل والمفعول وافقهم الاخفش

واما الثالث والرابع

الوشي الثوب الذي يكون فيه الالوان
من السواد والبياض والمرموز ناذر

منافي المسئلتين اعني اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا
واذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفا
بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك قولك يوم
الجمعة الطرف واقائمك الوقوف ومنه قوله ومن آياته انك
ترى الارض خاشعة لان التقدير ومن آياته رؤيتك وقوله ومن آياته
ان تقوم السماء والارض بامره وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره
في اشتراط الاعتماد وفارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب
الى القياس فاذا تلخص هذا فقول عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين والا
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ
جملة عندهم لكونه مبتدأ ولا بالفعل لخلوه عن الاستقرار وحصول دون على اسم الفاعل
بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد والصلة لا يكون الا جملة
وعلى كلا المذهبين فالاستثناء وهو الجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الخبر
الثاني جملة ظرفية بلا شبهة فقول وكل منها نقوم مقام المفرد فتكسى اعرابه محلا

كان وكذا الحدث لفظا او تقديرا
الفعل بخلاف ما كان غير حدث جوامد ومعلوم
لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم
معتمد على شيء لانه اول شيء على الفعل
الاخفش

اعلم ان الجمل كبرا فا تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد الغائبة التي
معانيه وهو المعنى من فقه فتكسى اعرابه ودلك محل الاستئناف ذات سبعة مواضع

احدها خبر المبتدأ كشكرك وخالد ذات الدار فقولك ذات الدار جملة عند اصحابنا

لسيبويه مسد المفرد على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين مفرد لان المفرد يسد مسدها

مسد عندهم وانما منع الفعل ليس بجملة على حالتين ذلك في موضعه وثانيها

الخبر في باب ان كخوان زيدا ذهب ابوه ويلغني ان عمرا قد ذهب اخوه و

كان عمرا غلامه اسد وجائني زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان تأته

تكرمه ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان كخوكان زيد قد قام

ابوه او ابوه قائم او ان تعط بشكرك او اما تعطف فهذه الجملة منصوبة

المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت زيدا قام اخوه على

الظن عند بعضهم وحكم هذه الثلثة حكم الخبر المبتدأ وخامسها صفة للنكرة كقوله

بمجلس عالية وحكم هذه الصفة حكم الخبر المبتدأ في انها فضلة لا بد منها

برجل اخي كريمة او ابوه كريم او ان تراه اجئك حسنة او في حسبه

شرف والجملة لا تقع صفة الا للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة و

والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة فكونها خبرا شائعا كالفعل نحو

لا يكون الا نكرة وسادسها الحال واعلم ان الحال لا تستغني صاحبها

عنها ونعني بها انه في حال دون حال ويجب فضلة ابدا لم يجئ صاحبها ذلك

الا نادرا فاقتضت الحال لذلك ان يؤكد وشبيهة الاستثناء

بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا فلا لان

الاعراب لتغاير على نسبة وتعلق هناك معنوي لم تفتقر الى تكلف تعلق

آخر ان الحال اصلا واسندوا به تنبيها في الاستعمال محكوما انها الاصل فهو ان

تكون صفة مستغنية دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو

زيد ابوك عطوفا فلا تخرف فيها عن ذلك الا تبعا وقيل واما في الفرع في

الاستعمال فهو ان يستعمل مبنيا لنقاربه دون حرف نفي فلا يجاء بغتة

جائني زيد لا راكبا اللهم الا الفاظ العامة وكلام الموالدين بل غيرهم

راكبا لم ان الجملة الواقعة موقع الحال متى سبقت مساقي هذا الاصل

والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها

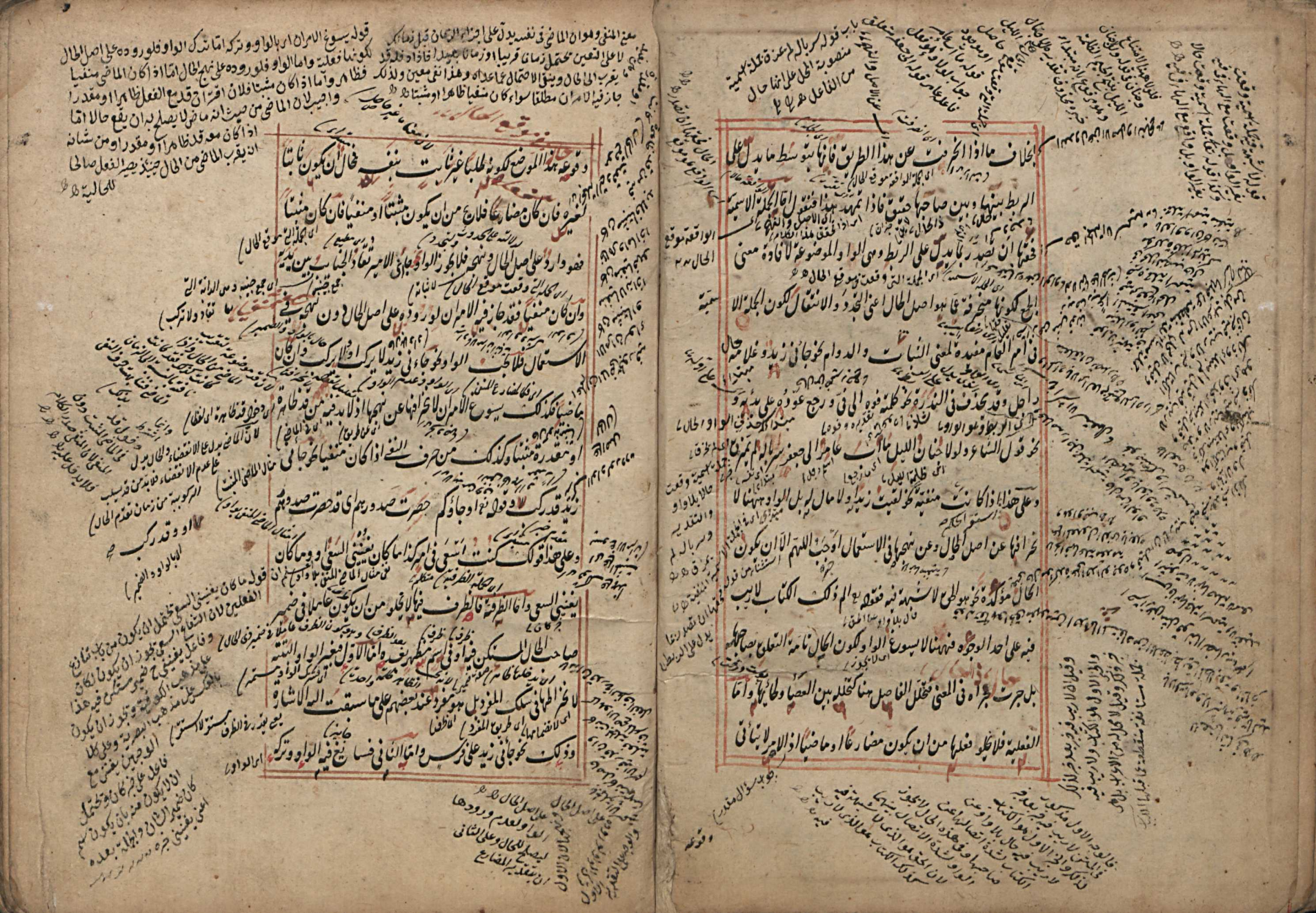

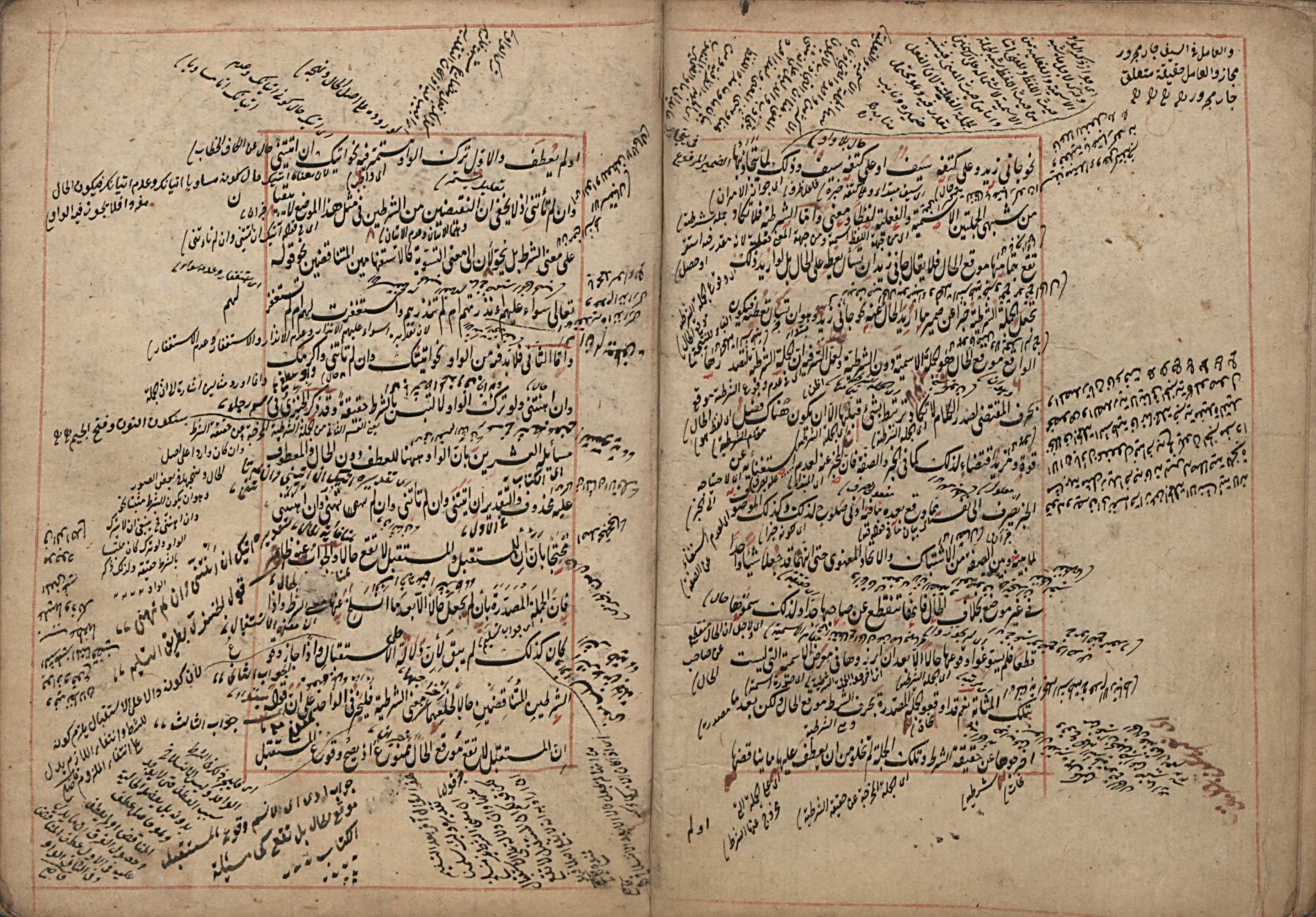

موقع الحال على ضرب من التأويل منه مسئلة الكتاب وهي مررت
برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق والتقصير
فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي المواضع الستة
التي ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد اشياء اخر هي كالمنشعبة
عن هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا
شرف ابوه او ابوه شريف او ان تأته يكرمك او عنده مال ومنها خبر
لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل شرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين
بليس نحو ما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه
المواضع التسعة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبرا
للمبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن
ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد و
اذا الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل

هذه المواضع هي الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقع المفرد
والجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان جمل في اللفظ دون المعنى لان الجملة
الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع
هو المصدر حقيقة دون الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم الاول
والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا ظاهر اذ لولا ذلك
لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح خبرا او وصفا او حالا
له فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية الخالية عن الضمير نحو لقيتك و
الجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان او القصة نحو قوله تعالى قل
هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير
واقعة موقع المفرد فلا يرد علينا نقض اما الاول فلان الحال المجردة عن
ضمير صاحبها لا تكون الا جملة فالحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال بحال لا تقول
جاءني زيد راكبا عمرو مثلا فالجملة الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا و
اما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة خبرا له لا يكون

التقاء الساكنين قوله وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان
الاسم المعرب غير المثنى والجمع على حدّ ثلاثي من ان يكون صحيح الاخر ومعتل
الاخر فالاول يختلف لفظا لحركة في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فثلاثي من ان يكون اخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف وذلك
نحو هذا عصا ورأيت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين المبني
ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا ذلك
لما انقلب
الواو والياء في عصا ورحى الفا واعراب المبني محلي لا تقديري
لان الحركة فيه وقد
ما قبلها كالماضي والعمى فاعرابه تقديري وكذا اخر اره لاستغنائهم بالضمة والكسرة
على الياء المتحركة ما قبلها الا في الضمة فانها تثقل حينئذ فلا تظهر فيها بل يقدر
كسرت اغني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه فلفظي لعدم ما يمنعه
من الفتحة وذلك نحو جائني القاضي ومررت بالقاضي ورأيت القاضي
الفاصي فان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث فهذا
ظبي ورأيت ظبيا ومررت بظبي وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا
ساكنا وهو جار مجرى الصحيح نحو دلو يرفعها في الاسماء الممكنة ان ينطرق واو قبلها
حركة وقبلهم واو ولو وحقو في جمع على افعل نحو ادل واحق تحاقه
الاصل في الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب اولذلك
الاولى بها ان تكون للاعراب الذي هو الاصل
الاحق بها الطرف الذي هو محل التغيير لان التغيير
الاتم لا يعدو ان يكون بها الى الحروف الاصلية وزوائدها وذلك في ثلثة مواضع احدها
الاسماء الستة مضافة واعلاها ولا انتهاء اسما يحذف فاء الاعراب حالة الافراد فاصل
اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
كما في عصا الا انهم ضموه ضما غير قياس قال الزجاج ضموه فرقا بين المتشت
وغير المتشت فالحذف في المتشت او لكثرة ما فيه من الثقل المعنوي وهو تضعيف الاضا
ودلالته على المضاف اليه غير المذكور اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال البعض
الثقل اذ الاضافة اذا كانت تقتضي المضاف اليه وقد صرح فحيث حذف منها لا
الثقل والزائد والحروف فلم يبق لهم ان يحملوا اعم انها بالحركات بعد رد
الاسماء الستة

قوله اتما وقوى الاعراب وهو الدال فى زيد وقوله دليل الاعراب وهو الكسرة التى جرت عليه وقوله نفس الاعراب وهو الاختلاف بانختلاف العوامل الخ

ان بين النصب والجر من الثانى ما ليس بينه وبين الرفع فلاشتراكهما فى ان كل واحد منهما فضلة تم الكلام بدونه بخلاف الرفع والاشتراك بينهما فى معنى المفعولية نحو جرت زيدا ومررت بزيد وفى الكناية نحو مررت بك وراتك والرابع ان النصب اخو الجر اقرب منه الى الرفع فى المخرج فاجعل علم اولى ولك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط اللسان والرفع من الشفتين

ثم انهم اختلفوا فى هذه الحروف انها حروف الاعراب ام دلائل الاعراب ام ليس الاعراب الا نفس الحركات والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف الاعراب والالف فى زيدان علم له

الدال المرفوع من زيدا مثى علم له الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية والياء فى زيدين علم له الدال المنصوب او المجرور من زيد وانما التنوين فيهما ففى عوض من الحركة والفاعلية ولو

التنوين الثابتين فى الواحد فان قلت اذا كان الالف فى زيدان علم له الدال

المرفوع من زيد فاى حاجة تمس الى زيادة النون بعد الا لان الحركة قد تنابت عنه

قولنا الالف علم له الدال المرفوع اى علم له الدال المحكم حركة الضمة بل معناه ان

علم له الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية ففى هذه الحروف دليل على معنى

معنى اختصاص الحركة بحال دون حال فنسبت الحاجة الى زيادة النون بدلا

من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب وانما فحوى النون الحاصل

التثنية والجمع فصارا مراما بين

الاختلاف حركة نونيهما نحو المراءين والمعلمين والمصطفين ووجه اختصاصا

الكثرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع هو ان اصل هذا النون ان يكون ساكنة لانها

حرف مبنى الا انها فتحت لالتقاء الساكنين والاصل فى حركة الساكن الكسر

لان حركة الساكن لا يكون الا حركة بناء وتر لها ما هو اخف الحركات من المركبات

وهى الكسرة اذ قد وجد ما لا تدخل النون عن المركبات وهو الاسم غير المنصرف

والفعل المضارع بخلاف ما ضيا فاستوجبت نون التثنية ما هو الاصل لكونها

قبل الجمع لم يمح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم لثقل الضمة ووجه اختصاص نون

التثنية الفا وقعت بعد الف او ما مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقل فيها الكسرة

والنون الجمع فقد وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فا

بالالف في حال النصب والجر بكتب بالياء لفرقهما بعرق في الياء في الحالتين قوله

ويستوي الجر والنصب في جمع مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة

لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية وجمع السالم الحاق المؤنث بالمذكر

والتاء فانها استويا فيها الواو واللون وهو المؤنث شط على وتيرة الاصيل

وهو المذكر وان لم تعم فيه التي وجبت لكم هنالك ولهذا نظائر لا تخفى واما

مالا ينصرف فانما استويا فيه لان منع الجر لشبه الفعل على سببين

فلذلك كان اولى الحركات بان تقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من التباعي و

الاشتراك واما التسوية في الضمير فيهما فحين تعذر ان شاء الله تعالى قوله ومن

قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض

من الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لان وجب ان يكون هذه الافعال الخمسة

ولم يمكن ان تجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضمايير بعدها اوجبت

كونها على وجه واحد ولم يمكن ان يكون الضمايير حروف الاعراب لانها في الحقيقة

ليست من نفس الفعل فلزم زيادة حرف يصير منابا لحركة فوجد واو

اولى

يعني ان النون حالتان ثبوت وسقوط فعلى ثبوتها علامة للرفع وسقوطها للجزم

والنصب او الثبوت قبل السقوط كما ان الدفع قبل الجر والنصب لعدم افتقار

وجودها اليهما وافتقار وجودها اليه نحو لا تقولن عمرا بالنصب ولا عمرو بالجر

الا بعد سبق الرفع نحو ضرب زيد عمرا او مررت بعمرو وتقول ذهب عمرو بالرفع

بدون تقدم منصوب ولا مجرور فعلم ان الدفع مقدم عليهما في القوة والرتبة

اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورانها في كلا

ولم يكن زيادتها بينها لكان الضمايير فرادى حرفا شبيها بها وهو النون

فاختصت بحال الرفع لانها اول احوال الاعراب فاستوعبت بها مع ضرورتها في حال الجزم

لانها في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل بها يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا

وكذلك السواقي ثم انهم جردوا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام بجزمي

النون فان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت

من حيث انها مركبة منها على قول بعض النحويين وحركات مأخوذة منها

على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة والضمايير كحركات

لا تقوم بنفسها كما لا تقوم بنفسها حذفت في الجزم حذف الحركة فقيل

لم يغز ولم يرم ولم يخش وثبت ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها

وحركوا الواو واليا في النصب لئلا ينقلبا ولن يرمي ثبت الالف

في النصب شبيها بها في الرفع لامتناعها من الحركة وهذا الحكم في كل حرف

المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلعله قد

الحركات

اسم وفعل وحرف

اسم وفعل

فعل

اسم

حرف

اسم وحرف

فعل وحرف

اسم وفعل وحرف

شرحناه قوله والاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله
وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة
آخره او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على
ضربين منصرف انما جعل التنوين علامة للانصراف لان اولى الحروف
بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس
الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين
قوله وغير منصرف اه اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما
شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه
اياها لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين
في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة
والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين
بالاضافة ودخول اللام عليه اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اثروا مع

على الواو

على الواو حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع
على حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل منع
التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء آثروا الواو على
مع فقالوا منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا عبارة
صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من القاب
البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب
ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل على الحركة فقط بل عليها مقترنا
بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت
مررت باحمد لا تدل على ما تدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق
النصب عليه بل هي حركة قامت مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك
فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر
مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع

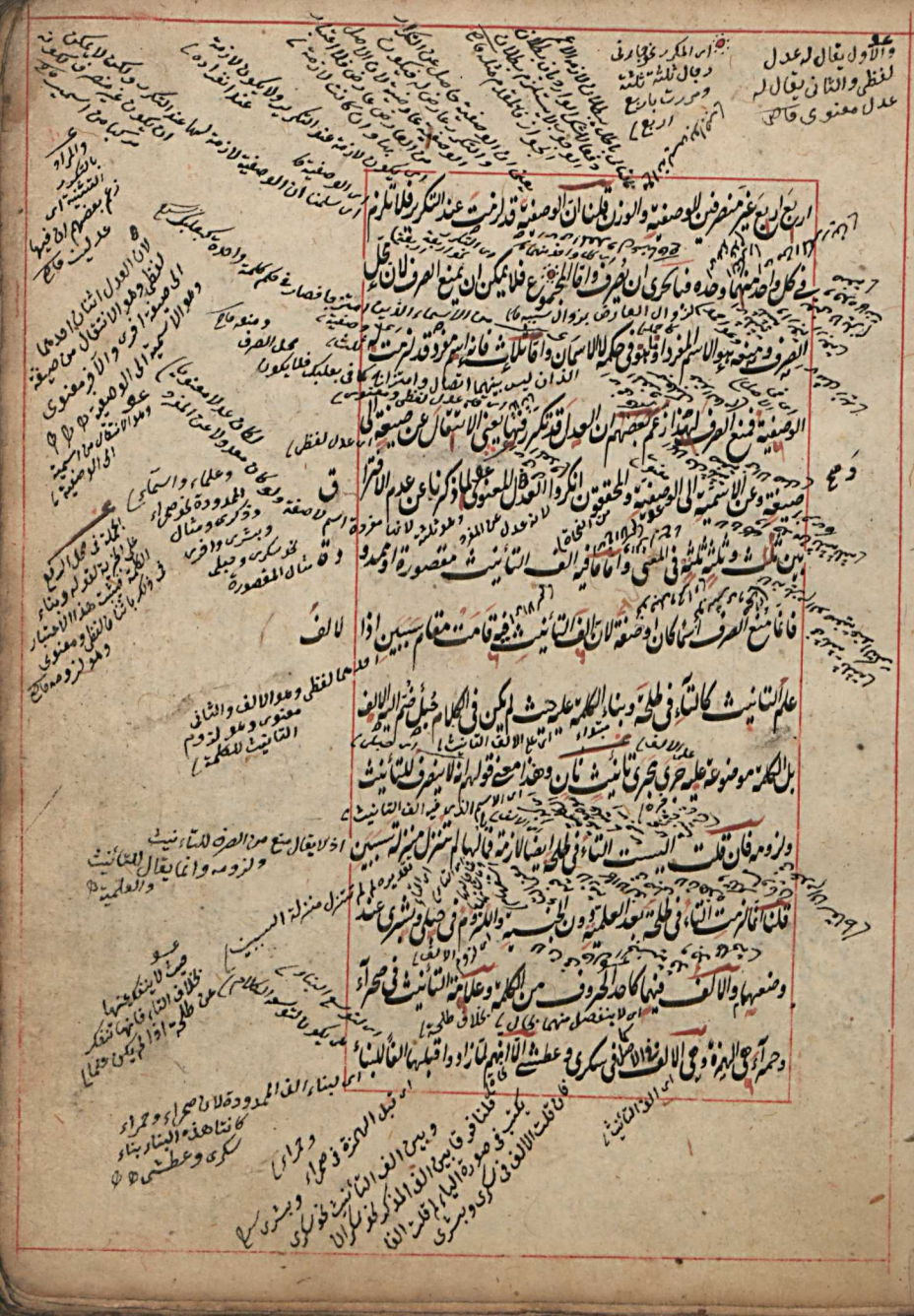

واما عند سيبويه فيعود الى اصله **قوله** والثلاثي
الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد
فقد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح ولوط قد اجتمع
فيهما العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف
الا ان الخفة فيها قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم
يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى
كذبت قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا
لوطا واما ما فيه سبب ثالث من هذا النوع كماه وجور
في اسمي بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث
والعجمة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة قاومت احد الاسباب
فبقي اثنان واما المؤنث المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة منزلة الحرف الرابع ويدل

على اجرائهم الحركة مجرى الحرف الرابع انهم قالوا في النسبة
الى حبلى حبلي وحبلوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا
في نحو حباري الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي
لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حباري
فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا نحو قدم
اسم امراة مجرى عناق فلم يصرفوه وان سميت به رجلا صرفته
لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا
تقوى قوتها فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل منزلة تاء التانيث
ولهذا لم يرد التاء في الرباعي في التصغير والحركة لم تتنزل
منزلة التاء الا يراك تقول في التصغير قديمة وعنيق
والحاصل ان هذا على ثلث مراتب الاول لما فيه التاء ظاهرة

لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امراة والثانية لما زاد
على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل التسمية
للمذكر به الا يرى ان كتابا اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم
مونث قبل التسمية والثالثة للمتحرك الاوسط فانه انما
يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بدرجتين
قوله ونحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم
على عدة انحاء فالاولى التي في معنى الامر نحو نزال وتراك
وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية
لوقوعها موقع فعل الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين
لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون
فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال هذه مونثة
بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ

دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال
عدل عن انزلي وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل كما انث
الفعل لقصد تانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث
الفعل التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث مرات
فجعل الياء التي هي ضمير المونث في قولك افعلي يا جماعة كذا
دالا على قصد تكرير الفعل وجمعه ثلث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان المازني في قوله تعالى رب ارجعوني قال ان
المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره القيا في جهنم
والمعنى الق الق قال فلما عدل عن انزلي استعمل في الكلام
مونثا والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا عن
فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة وقاطمة واما
ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كفجار للفجرة وحماد للحمدة وهي
ايضا علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي فعال

سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان
احديهما وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي في معنى
الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم
ذهابا بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي التميمية الاعراب
مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان
صرف لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر
الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء هي
الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها
البيت وهو للخثيم بن صعب في امراته حذام وقيل
انه لامراة من العرب والثالثة فعال التي تختص بنداء
المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر
لمشاكلة فعال التي بمعنى الامر ولم تستعمل فعال هذه في
غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع

ولا يجوز في السعة جائني لكاع الا ان تجعل لكعاء علما لامراة ثم
يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون
الا فيه الا يرى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف
بالنداء اشباه هذا فلهذا اختص بالنداء في حالة السعة قوله
وكل ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسر
اعلم ان انجرار ما لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف
واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بشفاعة التنوين انما هو لخروج الاسم بالاضافة ودخول
اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه استحال تقدير سقوطه
فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم
يتصور سقوط التنوين لخروجه عن حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر
اذ لا يتصور العلاوة بغير حمل واما على قول من يقول الجر مقصود
بالمنع فانجراره ههنا لوجهين احدهما ان يقال ان القصد ان يمنع

بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها
لئلا يجري اعرابه مجرى اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه
ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج عن شبه الفعل
لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر
واما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد
تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف
حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد
بدخولها وجواب ان هو ان حروف الجر جاءت لتوصل الافعال
الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا
من جملة الفعل من جهة المعنى فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما اللام
فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم وكاحد حروفه قوله والمبني
نوعان لازم وعارض الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا عرضة

لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمناسبة
ما بينه وبين ما لا تمكن له اعني الفعل والحرف ثم ان الاسم المبني
اما ان لم يكن له حالة اعراب او كان له ذلك والاول هو المبني
اللازم والثاني هو العارض وتعريف المص اللازم بانه الذي يتضمن
معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا
لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف والغايات
تشبهه وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف والعجز يتضمن معناه
ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء الافعال
نحو هيهات وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي
من المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بني اين لتضمنه
اما معنى حرف الاستفهام او المجازات لانك اذا قلت
اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق ام في المسجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار

اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت
متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم فان تخرج
غدا اخرج غدا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازاة قوله او ما
اشبهه كالذي والتي فشبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى
جملة يوصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة
والاصل في البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير
الفتحة لخفتها قوله والعارض في خمسة اشياء انما بني المضاف
الى ياء المتكلم على الكسر لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب
الفا او واوا في حالة النصب والرفع واما خروج الياء عن المدة
وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسرة ابقاء على المدة والياء واما
المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني

فبني ما وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء
فيه عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم
يمكن بناؤه على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية
فيما لا ينصرف اذا كان المنادى منكرا ولا على الكسر لالتباسه
بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسرة
نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانه لم يقع موقع كاف الخطاب
اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف
لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علما للمتمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا
التي لنفي الجنس في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها
معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من رجل في الدار وانما بني على
الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا عمل ان

واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول منه لتنزله من الكلمة
منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة
وعشرة وبنيا على الفتح للخفة المطلوبة على الخصوص ههنا واما
نحو بعلبك فلما يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني
معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل
فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوي فيه كان
معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف
واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما
من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني
على الضمة جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل
بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان حال الاضافة
نحو قبل هذا ومن قبله فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة
بين الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال الماضي
والامر بغير اللام

قد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان
الاعراب فبناؤهما لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق
الاعراب بتسبب المضارعة فما بني منه مبني بناء عارضا
وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني
تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك
على اصل البناء ايذانا بان الاصل في الفعل البناء كما صححوا
القود تنبيها على ان اصل باب بوب وانما بني عند لحوق
نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به
الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو قوله
واعلم ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم
ان هذه الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى
اربعة اقسام لانها اما ان تكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع

كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة
ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء
غير المتمكنة الا القليل منها ما تضمن منها حرف الجزاء واما ان تكون
عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضي
والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع
واما ان لا تكون عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم الذي
قد اهمله المصنف فضن انه غير واقع متوهما انه لا يتصور
معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع
ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل
متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد
ولا تصح اضافته وهو متمكن حيث تقول عشرون وعشرين
لانا نقول انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون
عاملا ولا يقال ايضا العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا

اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير يضرب من التاويل
فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر المصنف من اهمال هذا القسم
غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذلك نحو
طرا وقاطبة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون
هذا الاسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي
الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن
معنى الحرف نحو من يضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن
وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء
الاعراب كما بنوا يفعلن ايذانا بان الاصل في الافعال البناء
والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزء وبعض او على ما هو
ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره قوله
والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت
ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع وقد عرفت ايضا

ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل عليه فيه
بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعليق الفعل او ما اشبهه من الحروف
والاسماء وغيرها توجه بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية
او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها
وهذه معان معقولة تستدعي نصب علامة ليستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها
وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب والاشياء التي تعليقها
بالاسم المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني العوامل وكذا مضارعة
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكرها تستدعي اجراء حكم الاسم عليه
في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرحظا من المضارعة
وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب
الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا يقع بنفسه موقعه لكن ما يجعله
تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم

وجزموه حيث وجدوه قد انحط عن رتبة المضارعة وذلك
عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته للاسم مقتضية
للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة
اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو معه
في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواته عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان
واخواته عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على
وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي
لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والعامل ضربان
هذا غني عن الشرح قوله لما رأيت اثر الاول
في الثاني وعرفت علته اي علة تأثيره يريد انك اذا

الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت ان
علة هذا التأثير هي الاضافة امكنك تعديه هذا الحكم
الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان
الصواب وعرفت عليته اي علية الاول اي عرفت
ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

قدمنا القياسية لاطرادها لاخفاء ان المطرد يستحق
التقديم على غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل
ولان المطرد بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي
مقدم على الجزئي **قوله** ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل
وانما كان اصلا في العمل لكونه اشد تأثيرا واكثر فائدة
لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما

قوله واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب
يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب
لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر
علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول
او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك
فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب
قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم
جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعل
وهو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق
تفسير الاسناد في صدر الكتاب وانما وجب
تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالجزء
الذاتي لمفهوم الفعل والاسناد امر اضافي

والذهن متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى
المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد
مستقلا بالمفهومية فاذا من ضرورة الاسناد
انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل
فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب
في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا
قال يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف
الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل
مقدما عليه ولم يشترط ان يكون احدث شيئا
بدلالة قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان
شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك
ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان والرجال
ليس بتناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين

مختلفين

مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب
زيد عمرو قوله فان لم يكن مظهرا فمضمرا اعلم ان الفاعل على
ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب
الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل او متصل وهو اما
بارز كضربا وضربوا وضربن واما مستكن سواء كان لازما
كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب
قوله ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يتصل الى المفعول به
من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب
متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين
وهو ايضا على ضربين لان المفعول الثاني لا يخ من ان يصح
حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو
علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز الاقتصار هنا على احد المفعولين نحو اعطيت

ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي ويمنع
وانما تفعل ذلك ليفيد به نوعا من المبالغة والتاكيد
ايذانا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا
او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفة فلا يجوز ان تسكت عن احدهما لفقد ما
عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد
جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب
متعد الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدي الى المفعولين وهما اعلمت
وارايت نحو اعلمت زيدا عمروا فاضلا وقد اجاز
الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت قد تضمن اخبرت

وخبرت وحدثت وانبات ونباءت بمعنى اعلمت
فيتعدى تعديته قوله وقد يقام المفعول به مقام الفاعل اذا
بني له الفعل اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره
فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل منسيا
وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان يضم اول متحركاته و
ويكسر عين الفعل في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه
واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو
ضرب واستكرم فان اول المتحركات هو التاء اذ لا عبرة
بهمزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في
المضارع فان تضم حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي
المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد
فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج و
يجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله لفظا

لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كمات زيد
وطاب الخبز قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني
اي الاسناد الى احد المفعولين المتغايرين ايا ما كان سائغ
نحو اعطي درهم زيدا او اعطي زيد درهما الا انهم قالوا ان
الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه
عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين فلم يسوغوا
الاسناد الا الى المفعول الاول نحو علم زيد قائما ولا تقول
علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في هذا الباب
هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن
الانباري الاسناد الى الثاني حيث امن الالباس فاجاز
ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القائم هو المظنون دون
الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيدا في ظننت زيدا اخاك
للالتباس قوله ومنصوب الفعل على ضربين اعلم ان المفعول به

من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي لانك
تقول ضربت زيدا وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيدا
وانما سمي مفعولا به لانه قد فعل به ذلك الفعل وكذا التمييز
فانه ايضا من المنصوبات الخاصة لانه يرفع الابهام فلا يجيء
الا بما وجد فيه الابهام نحو طاب زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل
والرائحة والعيش وغيرها وكذا تصبب الفرس عرقا و
التمييز باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا
طابت نفسه وكذا تصبب عرقه فازيل عنه ايذانا بضرب من
من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريقة الاجمال
والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
اي شيب راسي وقد فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال الى الراس
وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول اشتعال الراس

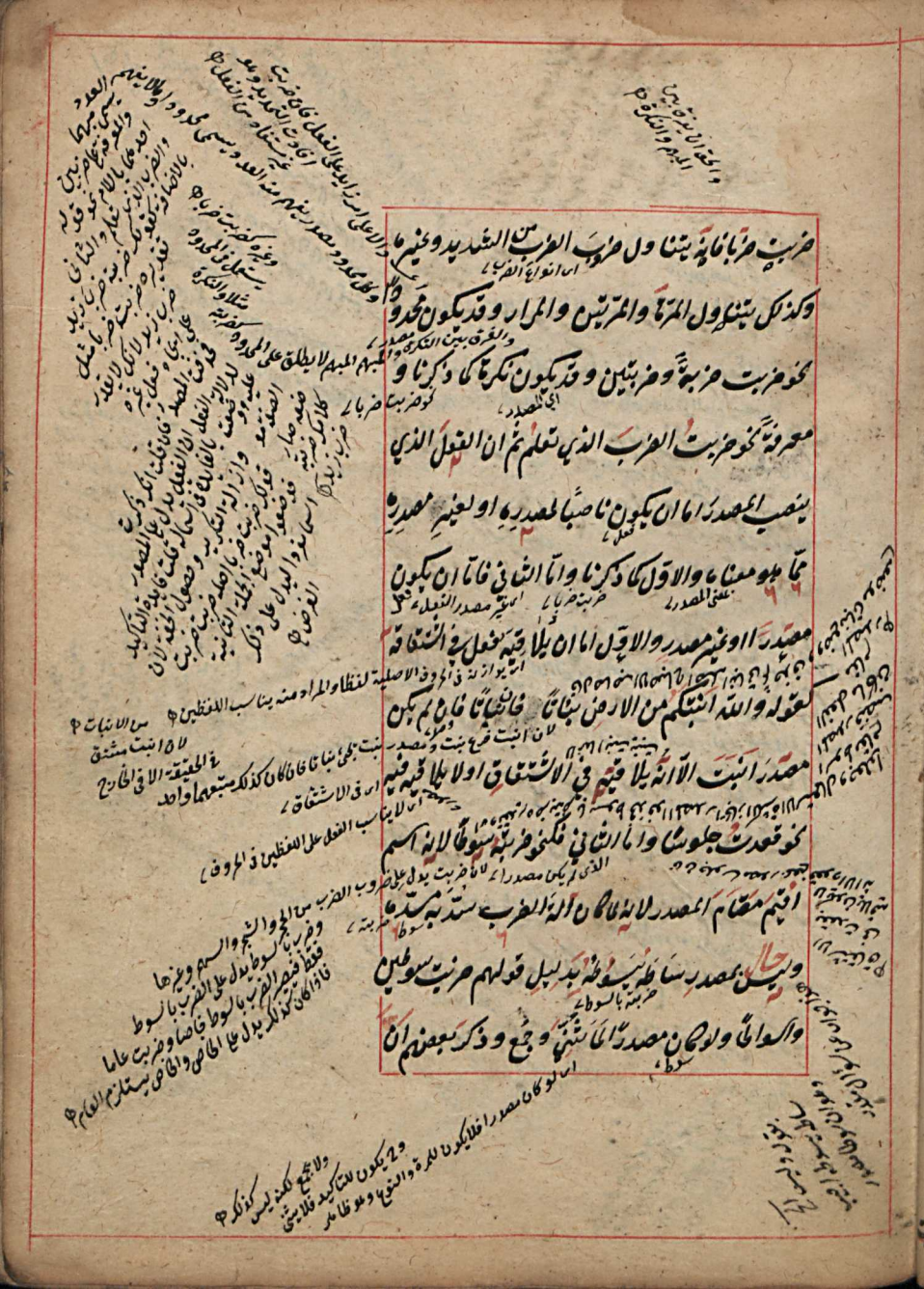

معنى هذا التركيب يعني اذا قال واشتعل النار في بيتي يجوز
ان يشتعل النار في زاوية من زاوية بيته
واما اذا قال واشتعل بيتي نارا يفهم منه
استعمال جميع البيت فكذلك واشتعل الراس
شيبا واشتعل شيب راسي

اذ وزان اشتعل شيب راسي واشتعل الراس شيبا وزان
اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق بينهما
ظاهر ولما فيها من سلوك طريقة الاجمال والتفصيل وغيرها من
لطائف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات
الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف
جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا
انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا
من معمول الفعل الناصب القياسي فيلزم ما ذكرتم **قوله**
والعام في خمسة مواضع اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة
على معنى ان كل فعل لازما كان او متعديا مبهما كان او غير
مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو ضربت ضربا
وذهبت ذهابا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة عليه
فبالحري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهما نحو

ضربت ضربا فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد وغيره
وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودا
نحو ضربت ضربة وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا و
معرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الذي
ينصب المصدر اما ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره
مما هو معناه والاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون
مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه فعل في اشتقاقه
كقوله والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا فان لم يكن
مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه
نحو قعدت جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته سوطا لانه اسم
اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد به مسده
وليس بمصدر ساطه يسوطه بدليل قولهم ضربت سوطين
واسواطا ولو كان مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان

ان السوط لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضرب عليه لان العام
لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضربا مثلا الا ان
لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدرا بضربت
لعدم دلالته عليه فبالحري ان لا ينصب اسما بعين ما
ذكرتم وايضا ما ذكره منقوض بضربته ضربة وضربتين
فان ضربت لا يدل على الضربة او الضربتين وانما هو
الدال على الضرب مطلقا قوله والمفعول فيه هو ظرفا الزمان
والمكان وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال
تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد سماها
الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان حكم ظروف الزمان
كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان المبهم نحو الجهات الست و
غيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور

المقدم سواء كان لازما او متعديا نحو سيرت حينا ويوم الجمعة
واما مكان واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد له
من في ونحو كما عسل الطريق الثعلب معدود من الشواذ
قالوا وانما تعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف الزمان
بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل
بصيغته على جميع الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى
جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان
واما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم
منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما
عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما
انه مبهم غير محصور مثله فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع
ما يقابل ظهرك الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام زيد
يكون مشتملا على كل زمان منذ خلق الله تعالى العالم الى وقت

حديثك وكذلك اذا قلت قام زيد يقوم كان مشتملا على كل
زمان مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا تتقرر على وجه واحد لان
الفوق يصير تحتا واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان
من الوجهين سلك بمسلكه في الانتصاب قوله وعند هو
ايضا من الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند
الليل وعند النهار وفيه لغات ثلث عند ولا يستعمل الا
ظرفا فلا يقال عندك واسع لانه يصير مخبرا عنه وقد تدخل عليها
من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت الى عنده
خطاء ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك خير من ورائك
والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا نحو عند وسوى وسواء من ظروف المكان وذات مرة
من ظروف الزمان وبعضها مستعمل اسما وظرفا نحو الجهات

الست

الست من المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة الفرق بين وسط
بالسكون ووسط بالحركة ان وسط بالسكون ظرفا وبالتحريك
يكون اسما لو قلت ضربته وسط راسه اي اوجدت الاعتماد
وسط راسه ولو قلت ضربت وسط راسه اي ضربت جرم راسه
لان الوسط الجرم والوسط كونه في ذلك الجرم وقال الجوهري
يقال جلست وسط القوم بالتسكين وفي وسط الدار بالتحريك
وقال كل موضع صلح فيه بين فهو وسط فان لم يصلح فهو وسط
بالتحريك ثم قال وربما يسكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار
فتوسع وذلك لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت
في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا واوصلوا الفعل اليه
ونصبوه نصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد
نصب الدار كنحو بنيت الدار وقد دفعوا قوله بان مصدره

العطف وانها لا تعمل والاخفش تجيز انتصاب ما بعد الواو

على انتصاب مع كما جئت معه وقد زيفوا قوله بان مع منصوب

على الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف

الا ان له ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو

حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده باعراب مع كما اعربوا

ما وضعوا الا موضع غيره اعربوا ما بعده باعرابه قوله والخامس

من المنصوبات العامة الحال فحقيقة الحال هي بيان الهيئة

التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له واقعا منه او

عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة لزيد عند وقوع المجيء منه

وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة لزيد عند وقوع الضرب

عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول

ثم انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عند ما يكون

العامل فعلا متصرفا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله او

ولا يجوز حذف الواو في المفعول معه

كما يجوز حذف اللام في المفعول له

لان هذا يلتبس بالمفعول به وذلك

لا يلتبس

معنى وذلك عند ما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما

فذو الحال ههنا ليس بعامل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما

تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا معمول لمعنى

الفعل لان المعنى انبه على زيد قائما واشير اليه قائما فما فيهما من

معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وهي جواب كيف

لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال مقولا

في جوابه قوله وحقها ان يكون نكرة اعلم ان من حق ذي الحال ان

يكون معرفة انما وجب ان يتجانفا لانهما اذا اتفقا تعرفا او

تنكرا فاما ان لا يتفقا بان اعرفا ما نزا الحال عن قرتها في الوصفية و

وجه اختصاص الحال بالتنكير هو ان الحال جيء مجيء الصفة للفعل

ولذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل المصدر الذي

بدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف للفعل نكر لزم تنكيرها

قوله فاذا اردت الحال عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان تقديم الحال من

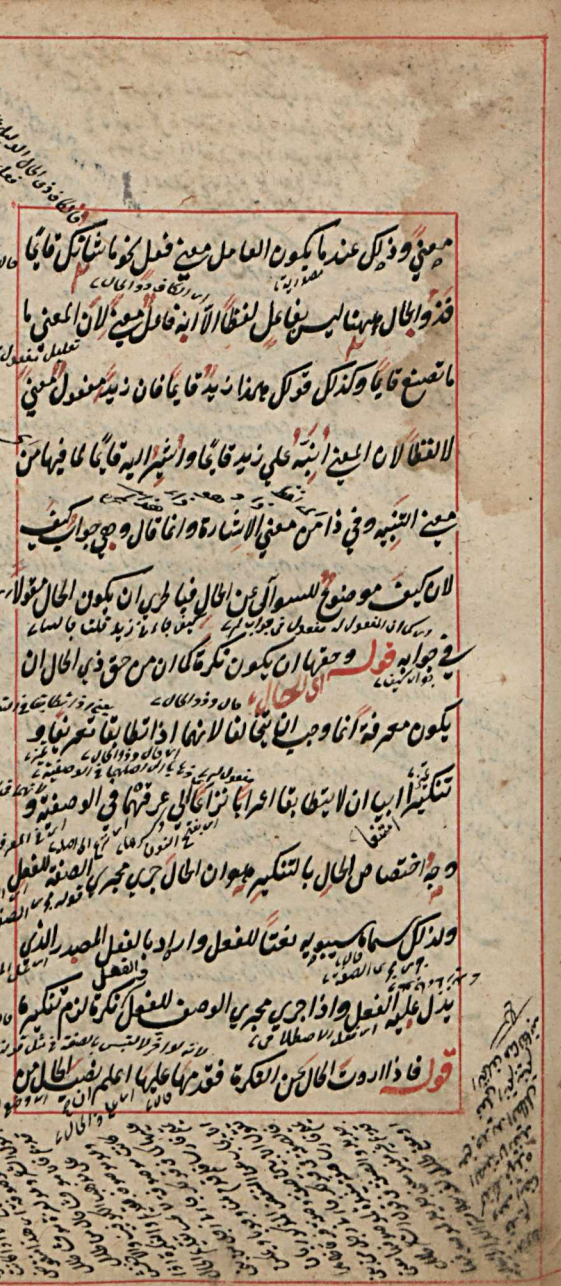

من النكرة بدون التقديم فيمتنع الا اذا كانت النكرة موصوفة
او مخصصة بشيء من المعرفة او مقدرة بالاستفهام او موصولا
بينها وبين ذي الحال بالا لتقضا للنفي كما في قولك جاءني رجل
من بني تميم فارسا قوله لا يركبن احد الى الاحجام متقوفا يوم
الوغى تجاب و قولك هل اتاك رجل راكبا اذا اردت الاستفهام
عن اتيانه مقيدا بالركوب و قولك ما جاءني رجل الا راكبا
و يقول ما جاءني راكبا رجل و مع هذا رجل راكبا و لم يتوض
اعص ما ذكرنا من القيود حتى يصح حالا و اطلق العقل
يمتنع بالتقديم في كل نكرة و الاستشهاد بقوله لعزة
موحشا طلل قديم انما يقع على مذهب الكوفيين و الاخفش
و اما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال و صاحبها لان العامل في الحال هو الظرف
و في صاحبها معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنه و الصواب ان يجعل

حالا من الساكن في الظرف من ضمير طلل و حينئذ لا يكون هذا
من تنكير ذي الحال و تقديمها عليها في شيء اذ الحال متأخرة
عن صاحبها و هو موصوفة و اما عند الاخفش فلا يمتنع ارتفاع
ذي الحال و هو طلل بما عليه الظرف حتى جعله حالا عنه و حسن
تنكيره كونه موصوفا و كذا اذا كان موصوفا بتقديم
تنكيره كونه موصوفا بتقديم و الحاصل
ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لانا كما ذكرنا من كونه جائيا
راكبا رجل و قد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد و قد يكون
ممتنعا و ذلك اذا كان صاحبها مجرورا كمررت جالسا بزيد
فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة في
الاصل و الصفة من التوابع و احسن حال التابع ان يقع بعد
المتبوع و المجرور لا يتقدم على الجار فكيف بتقديمه ما هو تابع له مجرور
و اجاز ابن كيسان مستشهدا بقوله لعزة و ما ارسلناك الا كافة و ما ارسلناك
للناس اذ المعنى و ما ارسلناك الا للناس كافة و ذكر الزجاج

اعلم ان الاسم يحمل الرفع والنصب لاشتباهه الفعل وتلك المشابهة لفظية ومعنوية اما اللفظية فان يوازنه
في الحركات والسكنات وعدد الحروف واما المعنوية ان يكون معناه للحال او الاستقبال كالفعل المضارع
وهو اسم ثنائي وضع لفظ الفعل لذات من فعل مثل فعل فاعله مظهرا كان او مضمرا مؤخرا كان او مقدما
فضارب يعمل عمل يضرب وضاربان يعملان عمل يضربان وضاربون يعملون عمل يضربون وكذلك ضاربة
يعمل عمل تضرب على هذا القياس اصباح

ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة
والمعنى وما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر وذكر ابن مجشر بان انتصابه على انه حال من الضمير في ارسلناك اي عامة شاملة اياهم
وما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة اياهم

قوله اسم الفاعل اما اي اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات من
فعل لا من حيث هي لكل الذات بل من حيث هو فاعل في
واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله
لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من
وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل من فعله عن
الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل
الا انها لا يجري على يفعل من فعله كريم لا يقال الصفة
المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه
فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد

انه بحيث يصح ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل كزيد
واما فسر الجريان بالموازنات ليشمل نحو الحركات والسكنات
لانهم ربما قالوا صفة جارية للموافقة بعد شيء صفة او خبرا زيد قايم
او جالا فاحتيج الى تفسير الجريان بما ذكر هنا ثم ان اسم الفاعل
انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي
وذلك لان الفعل كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو
مستحق في الاصل دخل الاسم على الفعل في العمل الذي هو
في الاصل فيقال زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما تقول يضرب
واليدي هو بمعنى اعم في هو مضاف اي ما بعد ابدا نحو
هذا ضارب زيد امس ولا تقول ضارب عمرا امس لان
الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على
الافعال في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم
يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي

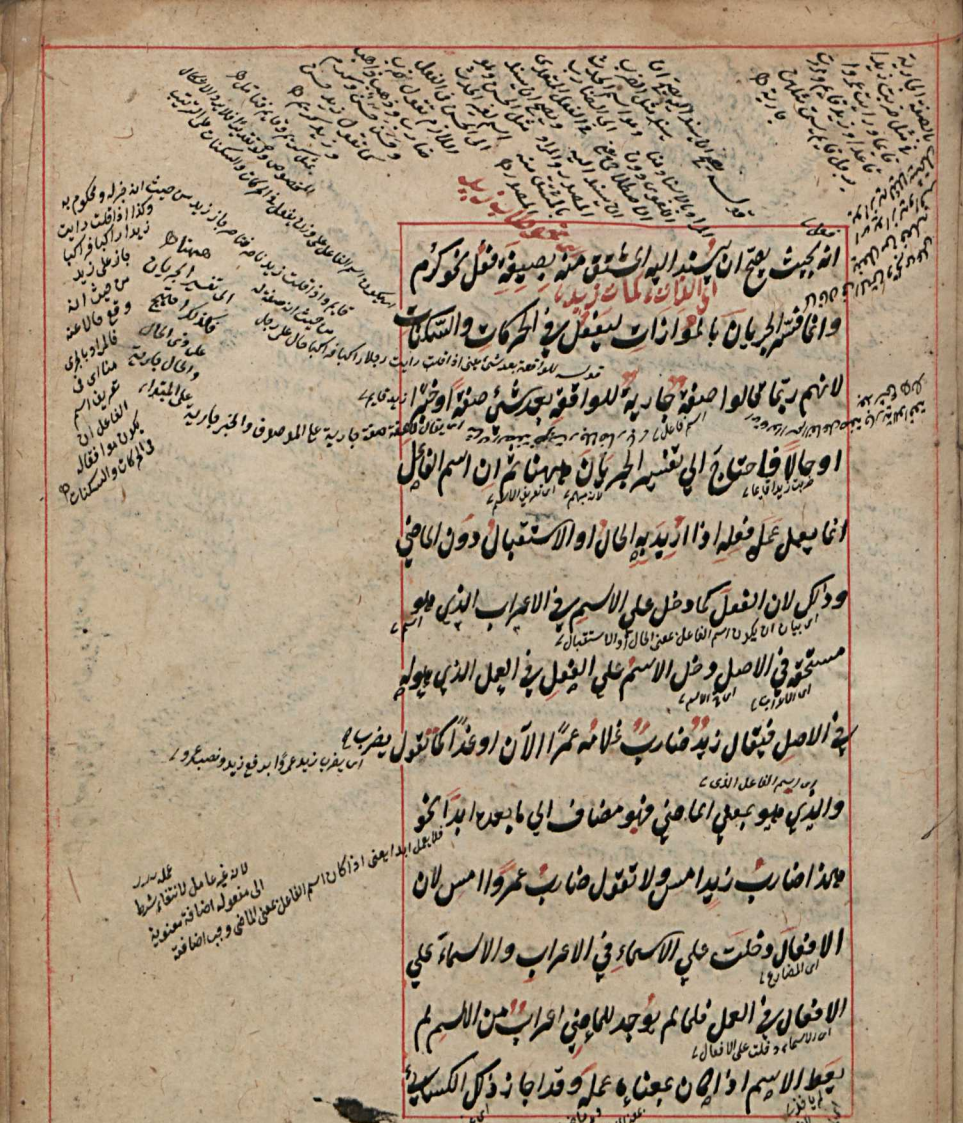

مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد و
اصحابنا ذكروا بان باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا
ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت المضارع موقعه
نحو يبسط لصح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة
نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمله اعتماده
على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف الاعتماد عليها على ما
سبق في صدر الكتاب فلا يقال قائم غلاماك خلافا للاخفش
والكوفيين قوله اسم المفعول اسما مشتقا لذات من وقع
منه الفعل فاعمل عمل الفعل المبني للفاعل كذلك اسم المفعول
لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل فاعمل عمل الفعل
المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من
اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب

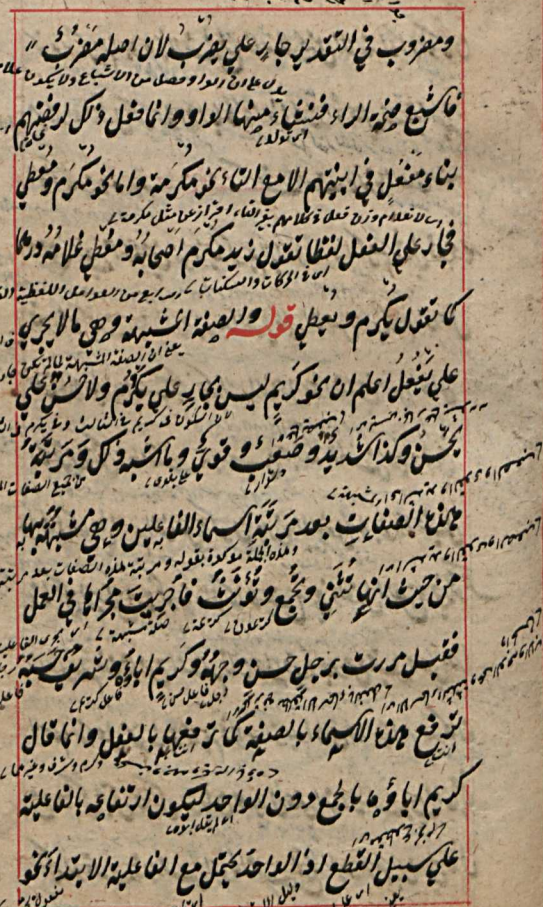

ومضروب في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب
فاشبع ضمة الراء فنشأ منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم
بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء نحو مكرمة واما نحو مكرم ومعطى
فجار على الفعل لفظا تقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما
كما تقول يكرم ويعطى قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري
على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار على يكرم ولا حسن على
يحسن وكذا شديد وصعب وقوي وما اشبه ذلك ومرتبة
هذه الصفات بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها
من حيث انها تثنى وتجمع وتؤنث فاجريت مجراها في العمل
فقيل مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه
ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال
كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون ارتفاعه بالفاعلية
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو

نحو زيد كريم ابوه بخلاف المبتدأ فانه لا يجعل الا بتداء او لو كان

مبتدأ لقيل كريم يكون ابوه اذ هو المبتدأ على عدة الخبر

اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه الصفات

وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه وهو اذ الكريم شيء قد وجد

قديما وكيف جاز ان يريد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل

قلنا انما هذه الصفات حكم اسم الفاعل بانها في معنى الحال

الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في

الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل

زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل الصحيح في قولك

زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى هذا

اسم الفاعل نحو زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان

مع ذلك قبل حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي

انك لو قلت زيد حسن ابوه امس قبح اليوم لم يجز حتى تدخل

كان لتدل على ان الحال حال محكية به وبسبب كونها كذا في الفعل

والسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس وقائما غلامه ولهذا

قالوا ان هذه الصفات ليست بعمل اي حين ولا بد ان يستقبل

فلا تعمل زيد حسن مريدا انه سيحسن او حسنا قد انقطع قوله

المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وانما سمي مصدرا

لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي يصدر

عنه الابل والدليل على ان المصدر اصل والفعل فرع اشتق منه

لان المصدر اسم مستقل بنفسه مستغن عن الفعل والفعل لا يقوم

بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل بصيغته على الشيئين الحدث

وزمان والمصدر على شيء واحد وهو الحدث والاشبه ان

الواحد قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال واحد

والفعل له امثلة كان الذهاب بنى من واحد وتثنى منه اشياء

مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر ويدل

المصدر يقوم مقام الماضي والمستقبل والفاعل والمفعول

والامر اما تقوم الماضي كقولك تكلم فسماعهم اي تسمعهم

واما تقوم مقام المستقبل كقولك تكلم معاذ الله اي اخشى الله

واما تقوم مقام اسم الفاعل كقوله تعالى ان اصبح ماؤكم غورا

اي غائرا واما تقوم مقام اسم المفعول كقوله يا مدّ خلق الله

اي مخلوق الله واما تقوم مقام الامر كقولهم ضربا زيدا

وسقيا له والاصل في الذي يستغني والذي لا يستغني

وما هو مستغل عن الاسم في الافادة

فالفعل فلا يستقل بنفسه ولا يستغني

الرقاب

على مدلوله والفرع لابد وان يكون فيه الاصل وزيادة واما
ما تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته
بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك لا يدل على اصالة
الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه وان دل وانما يدل على
اصالته في التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام في انه الاصل في انه
الاصل في العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال وهو يعمل
عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمروا
وكل فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول
من ان ضرب زيد عمروا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدا نحو اعجبني ان يخرج
زيد وارجو ان يخرج وبلغني ان يخرج زيد وان تخرج خير له فلما كان
بمنزلته في الاعراب وفي هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته
في العمل وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا يقال اعجبني زيدا

ضربك كما لا يقال زيدا ان ضربت **قوله** ويضاف الى الفاعل
اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب احدها ان
يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت من دق
القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا
حمل المعطوف عليه او الصفة على الموضع نحو عجبت من دق
القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى المصدر
للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت
من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد وعلى هذا مسئلة
الكتاب نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي من ان
دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى
لانه مفعول ما لم يسم فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول

ويترك الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تعالى
لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من دعائه الخير والمضاف اليه
في الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل
عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد
وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فان قلت
انه ايضا يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او
على العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف
الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به والمصدر اذا ذاك
بمنزلة المتعدي ولا كلام فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام
نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو قليل
لم يجئ في التنزيل ولم يذكر المص لقلته وندرته قوله ويترك
ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما

اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم جنس ولا شيء من اسماء
الجنس يحتمل الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني من هذا
الامر ظهور كله كما تقول ان ظهر كله وانما جاز خلوه عن الفاعل
مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وصف
جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا قدرت خلوه
عن المسند اليه فقد احلت بخلاف المصدر فانه اسم والاسماء
كلها لا يلزمها ان يكون مسندا الى شيء واما قوله تعالى وهم من
بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر
في غلبهم مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان غلبوا
سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى
الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرأ
الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل الضمير المضاف

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمثال الاول يكونان البناء للفاعل

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمثال الثاني يكونان البناء للمفعول

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمثال الثالث احدهما البناء للفاعل والاخر للمفعول فيكون الضمير للفارس

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمثال الرابع الاختلاف فيكون الضماير للروم

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم سيغلبون
فمثال الخامس فيكون الضمير بعضهم للروم وبعضهم للفارس

ولهذا كان تعريف المضاف على قدر تعريف
المضاف اليه وقولك غلامك اعرف من غلام
زيد لان الضمير اعرف من العلم

اليه المعد للفارس لا للروم ومجال الكلام في الاية فيسبح بحمد ربه بتعين
الى الاطناب المخل قوله الاسم اضاف كل اسم اضيف الى
اسم آخر اعلم ان الاسم عبارة اصيل في العمل وانما العمل للافعال
او الحروف وانما عمل الجر ههنا لان الكلام مبني على حرف الجر فقوي
بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه
اذا كان معرفة في الاضافة المعنوية يعرف المضاف كغلام زيد
لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص لواحد فاذا
اضيف تخصص وصار لواحد بعينه ويكتسب منه تعريفا وذلك
ان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من
المضاف بمنزلة التنوين لا يقصد فيه الانفصال كذلك يجب ان
يعتبر معنى الثاني بالاول ليكتسب مرتبة اللفظ على قدر تلك
المعنى انما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص كقولك
راكب فرس لانك اذا قلت راكب كان شايعا في اجناس

ما يركب واذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة وزال عنه
بعض الاشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم
يكن معرفة فكيف يكتسب المضاف منه التعريف قوله و
هي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب
احترازا من نحو قولهم ثبت القدر وقتل الطف فقد قيل
ان هذه الاضافة بمعنى في اي ثبت في القدر وقتلي في
الطف لكن الغالب ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي
غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها تبين
النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم ايّ نوع فاذا اضفت
بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق
المضاف اليه على المضاف والتي بمعنى من جاز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر رحمة الله عليه وانما يقول النحويون في غلام
زيد ان المعنى غلام لزيد ايضا فبمعنى اللام لان اللام مقدرة

هنا كيف والمضاف اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه
وكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز
ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه وايضا فلو
كانت اللام هنا مقدرة هنا حتى يكون الجر بها لوجب ان لا
يحذف التنوين كما لم يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين
اوردوا ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى
حرف الجر ولفظها محذوف حذفا يخرجها عن ان تكون في
حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن لتضمنه
معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا
عنه بان بناء الاسم المتضمن معنى الحرف من الجايز دون الواجب
الا يراهم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد
القاهر رحمه الله ان في بناء الاسم ههنا نقضا للغرض
اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر والعمل

من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
نظيره في كونه عاملا يحدث بها هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور
ذلك على ما استوفاه في مقتصده واري بان يراد هذا السؤال
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن بمعنى الحرف هو
المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر بتقويته فلولا
انه يتضمن معناه لما قوي على العمل ولان تضمن غيره للحرف لا يكون
موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على
معنى ذلك الحرف كما ان اين وافواته لما كان معناها يشتمل على
معنى حرف الجزاء بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على
هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل
للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف اياه دون غيره
ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا بمعنى الحرف فوجب ان يكون
عاملا في نفسه وذلك محال ويدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم

اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا
في اللفظ والمعنى كما مر قبل الاضافة وهي اما اضافة الاسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو
مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقة وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف فتقول مررت برجل ضارب زيدا حالا او غدا والحال
لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير
صاحب الوجه الى حسن بعد ما كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه وانما حسن الى ضمير
موضع الحسن اضيف الصفة اليه ويدل على نقل الضمير الى الصفة
تذكيره فانك في هند جايل وشاحها وتأنيثها في هند جايلة الوشاح
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا

اعلم ان الاسم المشتق لا يضاف الى فاعله لوقوع الالتباس
وان اضافة اسم الفاعل الملازم فيه علم اضافة
لفظية ايضا لانه مع تقدير الانفصال
ايضا فهو زيد فانه بتقدير
فهو زيد

لفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا
في اللفظ والمعنى كما مر قبل الاضافة وهي اما اضافة الاسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو
مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقة وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف فتقول مررت برجل ضارب زيدا حالا او غدا والحال
لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير
صاحب الوجه الى حسن بعد ما كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه وانما حسن الى ضمير
موضع الحسن اضيف الصفة اليه ويدل على نقل الضمير الى الصفة
تذكيره فانك في هند جايل وشاحها وتأنيثها في هند جايلة الوشاح
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا

نا جهذا التقضي الآبان يعطي الاسم حكمه فيجعله مثله في كونه عاملة بعد
بها هذا الحكم وبعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في علة بحدث
بها هذا الحكم هو اضافة قول المضاف اليه فاعل مقتضى للحرف ملوس الا
واذا كان المقتضي للحرف هو الاضافة فلا يكون بناء المضاف اليه
لانا قد علمنا ما ذكروا فان قلت فعلى ما ذكرت فالمضاف مقتضي
على الحرف مثلا بين فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاسم
الاغلب اذا البناء مما يوجب مناسبة الحرف والاضافة تعارضها
بناء الاسم
لكل المناسبة لانها من خصايص الاسم ولا تكون في الحرف والفعل
الا ترى انهم لم ينبهوا المضاف من اعنادي واعتقي بلا التي لنفي
الجنس مع ان العلة التي اوجبوا بها البناء موجودة فيها فافهم او
تقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف ومعاقبة التنوين
ينزل منه منزلة التنوين التي هي علامة النكرة والاسم لا يبني
مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله لتقلبه اعلم ان الاضافة

اعلم ان الاسم المشتق لا يضاف الى فاعله لوقوع الالتباس
وان اضافة اسم الفاعل الملازم فيه علم اضافة
لفظية ايضا لانه مع تقدير الانفصال
ايضا فهو زيد فانه بتقدير
فهو زيد

اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا
في اللفظ والمعنى كما مر قبل الاضافة وهي اما اضافة الاسم
الفاعل الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو
مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا ويدل على ان هذه
الاضافة غير حقيقة وانها في تقدير الانفصال انك تصف النكرة
بالمضاف فتقول مررت برجل ضارب زيدا حالا او غدا والحال
لا تكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه
لان التقدير فيه الانفصال نحو حسن وجهه الا انك نقلت ضمير
صاحب الوجه الى حسن بعد ما كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرفع به الوجه وانما حسن الى ضمير
موضع الحسن اضيف الصفة اليه ويدل على نقل الضمير الى الصفة
تذكيره فانك في هند جايل وشاحها وتأنيثها في هند جايلة الوشاح
قوله والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمعوا

بين التنوين والاضافة فاذكرنا ان المضاف اليه ينزل من
المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع الزيادة
في آخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف عن
التعريف وانما اشترط ذلك لانه لو لم يجرد منه لكان معرفة فاذا
كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او التخصيص لان تعريف المعرف محال قوله وتقول في اللفظية
الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه فتضيف
النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به
او خلت عليه حرف التعريف فتقول مررت بزيد الحسن الوجه فتجوز
ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لانا ان الخفة المطلوبة من
الاضافة اللفظية منعقودة ها هنا لان التخفيف في الواحد
انما يلزم بسقوط التنوين والتنوين لا يسقط مع اللام فيقدر
سقوطه بالاضافة لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط

ولان التنوين يدل على الانفصال
والاضافة دالة على الاتصال
الا ترى ان التنوين يوذن
بانقطاع الاسم وتمامه
والاضافة دالة
على الاشتمال والجمع
بين المتضيفين
محال فتامل

لانه يوم تجرد منه لكان معرفة وهذا كان معرفة
كما مستغنيا عن الاضافة المعنوية التي وضعها للتعريف
او للتخصيص لان تعريف المعرف محال افتتاح

وانما قال في المعنوية احترازا عن اللفظية فان المضاف
في اللفظية لا يتجرد عن الاضافة اللفظية لانها قد
جاء موقع تنوين التمكين والتنكير والجمع والتجرد
عن التنوين لا يخرج المضاف عن الاضافة اللفظية
لان التنوين لا يخرج الشيء عن الجمع ولهذا تقول
في التثنية هذان الوجهان حسنان ولا تحذف النون
من الاضافة

التنوين وان كان منعقودا الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى
الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير
الحسن وجهه فلما اضيفت افادت التخفيف من وجهين و
بما يسقط الكناية من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة
التي هي اقرب منها لا يقال ان الكناية وان سقطت فقد حوفق
عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية لفظا وحكما قوله
والضارب زيدا انما جاز هذا لان جهتي سقط وبقا فيه
المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك
ضارب زيد وضاربو زيد وجاز الضارب الرجل مع انك
لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن الوجه من حيث ان قيام
اذ الضارب صفة كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف
كالوجه فاجريت فيه الجر بالتشبيه به كما اجريت النصب الحسن الوجه بشبهها
بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيدا لانه لا تفيد الاضافة

كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا انهم قد شبهوا موضع
كف سحابا بضرب زيد عمروا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه
المشبه لا المضاف اليه وقال عبد القاهر ان سحابا قد انتصب
ههنا من وجهين احدهما بثبوت التنوين والثاني الاضافة
وهذا ايضا عجيب منه لانه ان اراد ان العامل في التمييز ههنا هو
الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فهذا
يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير
معقول مما انعقد الاجماع منهم على رفضه الا يرى انه لو ازدحم
العاملان على معمول واحد فالعمل باتفاق منهم لواحد منهما
لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا
لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون
للتمييز لابهامه فقد افتقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو
الذي غر المصنف من جعله العامل ههنا الاسم المنون لان

الشيخ

الشيخ لما جوز النصب ههنا بالوجهين جعل المصنف الاقرب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما على
مقتضى واحد فالعمل لآخرهما وجودا الا ان ذلك خبط يظهر
بادنى تامل فيما ذكرنا قوله ويقال للثلاثة الاول مقادير
فان قيل كيف قال ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر
اربعة اشياء وهي المساحة والكيل والوزن والعدد قلنا
انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام وهي المنون
وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال و
يقال للثلاثة الاول مقادير اي لما فيه التنوين ونون التثنية
ونون الجمع والآخر مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال
وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست
ما عندك من العسل بملء هذا الاناء وكذلك مثله رجلا بخلاف
لي منوان سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين

ولم تقسه بشيء **قوله** والتمييز رفع الابهام عن المفرد وكهذا
اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا
فالاسم المضاف والاسم المثنى والمجموع عن قبيل المفاريد
وقد يذكر المفرد ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه ههنا هو الاول لكونه مذكورا
في مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام
ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في احد طرفيه فالمميز
للاول يسمى تمييزا عن الجملة ويجيء بعد تمام الكلام نحو طاب زيد
نفسا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب
على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني يسمى تمييزا
عن المفرد ويجيء بعد تمام الاسم نحو عندي راقود خلا فالابهام
ههنا في الراقود لا غير فارتفع بقولك خلا **الباب الثالث في**
العوامل اللفظية السماعية وهي ثلثة اصناف انما قدم الحرف على

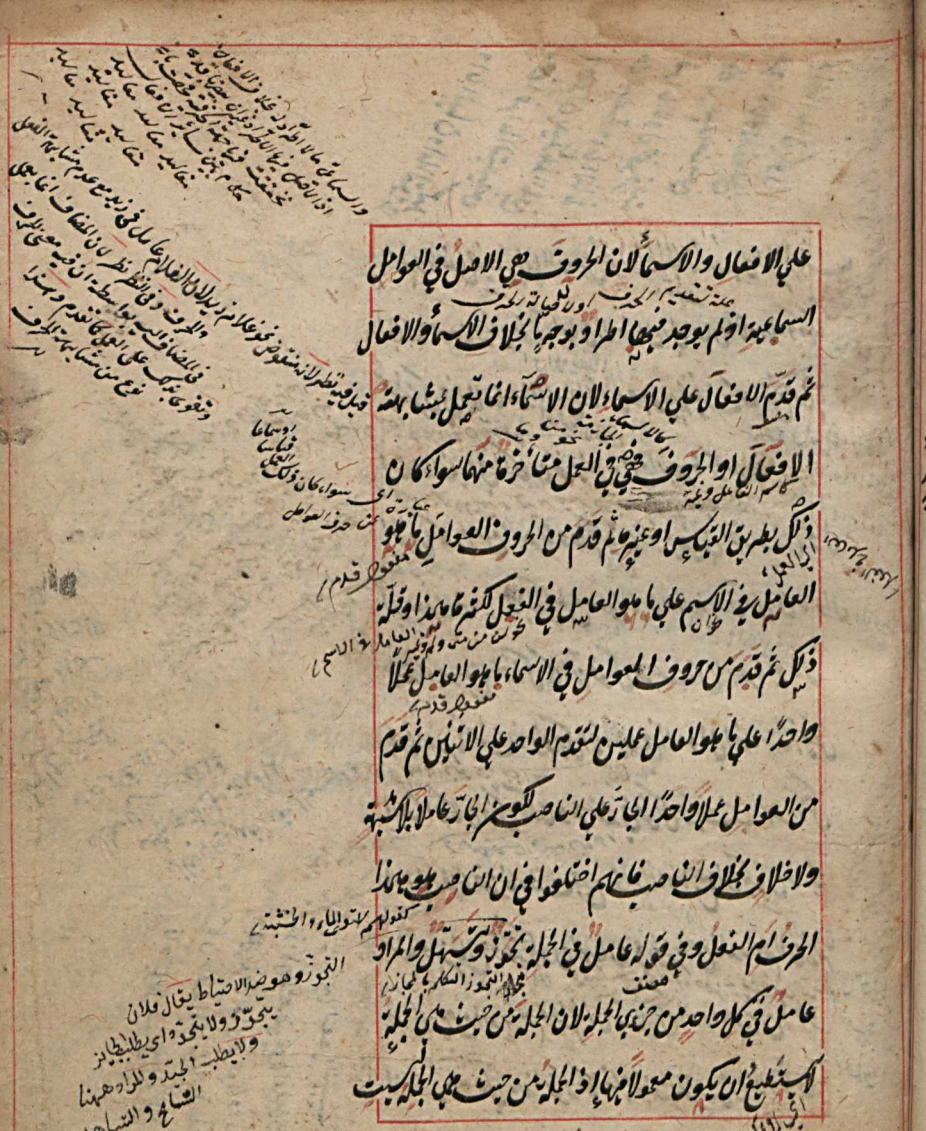

على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل
السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال
ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهة
الافعال او الحروف فهي في العمل متأخرة منهما سواء كان
ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما هو
العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة هذا وقلة
ذلك ثم قدم من حروف العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا
واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم
من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة
ولا خلاف بخلاف الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذا
الحرف ام الفعل وفي قوله عامل في الجملة تجوز وتسهل والمراد
عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي الجملة
لا يستطيع ان يكون معمولا فيها اذ الجملة من حيث هي الجملة ليست

باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله اما الجار فسبعة عشر الحروف
الجارة موضوعة للافضاء لمعان الافعال الى معان الاسماء وكلها
مشترك في افادة هذا المعنى الا ان وجوهه تختلف بها فمن معناها
ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان مبدأ
الخروج كان من البصرة وقد تكون للتبعيض في اخذت من اموال
اي بعضها وهذا لا ينفك من معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال
مبتدأ موضع اخذك كما ان قولك خرجت من البصرة يوذن
بان البصرة منشأ خروجك الا انها في الاموال افادت التبعيض
ايضا اذا كان ذلك ممكنا ولم تفد في قولك خرجت من البصرة لانك
اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا
منها وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرة من الدراهم لان العشرة
قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما هو
المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان

قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذا جعل مبدأ اجتناب
الرجس هو الاوثان ويكون مزيدة في المرفوع نحو ما جاءني من
احد وفي المنصوب نحو ما رايت من احد ودخولها في حال الزيادة
على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف الجر
موضوعة بمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء
فيكون حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه مع
انها مزيدة لم تخل عن ثبوت معنى الابتداء ولهذا قال السيرافي
اذا قلت ما جاءني من رجل معناه من واحد الى اقصاه ولهذا
قالوا انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها في
ما جاءني من احد زيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي اذ
لا فرق في المعنى بين ما جاءني من احد وبين ما جاءني احد
لافادتهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن به حرف
النفي وهو منكر تفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني

احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل مثلا فليست بزائدة محضة
حيث افادت الاستغراق الا يرى انك لو قلت بغير من لم تفد
الاستغراق قطعا بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل رجلان
تشهد لذلك فمن صرف الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال
غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع الى افادة معنى
الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها ولهذا السر
استشهد المصنف في الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما جرى مجراها مستمرة ولا يزاد
في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا
بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم **قوله** والى لانتهاء الغاية نحو
سرت من البصرة الى الكوفة تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد
يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا ينتهين

اكل اموالهم الى اموالكم وفي معناها حتى الا انها يفارقها من
وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور نحو اكلت
السمكة حتى راسها فان الراس به ينتهي السمكة او عنده نحو نمت
البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا
معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي
آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان يتقصى
ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره الزمخشري و
لا يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز الى نصفها او ثلثها
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم ففي
مسئلة السمكة والبارحة قد اكل الراس ونيم الصباح ولا يجوز
ان يكون الاكل قد انقطع عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخولها
على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ولم يجز على ما مر
وان الى تدخل على المضمر والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل

افادة معنى القسم بتعذر عن اخيتها لجواز اظهار العامل

معها ويدخولها على المظهر واعضم نحو به لاعبدنه وبالله

على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني

فهو استعطاف لنحو طلب ليس بقسم على الحقيقة والواو

تكونها فرعا عليها لاتدخل الا على المظهر والتاء تكونها فرعا عن الواو

ولم يدخل في المظهر الاعلى واحد وهو تالله وقد يكون

للتعدية نحو ذهبت به اذا جعلته ذاهبا فان قلت

للتعدية في اوجهها الاخر قلت نعم الا انها في سايرالاوجه

قد اخاوت مع التعدية معنى آخر وهيهنا لم تفد شيئا

سوى ذلك ولهذا اعضت كونها للتعدية قسما موذوا و

تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وكبي ايضا اداة ووصلة

للفعل ومكملة اياه وللصاحبة في دخلت عليه ثياب السفر

السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء وبين مع ان مع

لاتنافيها

لاثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد

في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التاويلين

وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها

في المرفوع لما سبق في من وانما اللام في الاختصاص قال

عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك نحو المال لزيد

وقد تكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه

لما اختص به ودام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان

الفرس يملك له وعلى هذا جاء ان له وابن له و

حذف زاد نحو ردف لكم وانا رب فيي للتعليل قال سيبويه

ان لكم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتعليل

ولكم للتكثير بتقول رب رجل يفهم لغتنا وانت تريد

ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال يعني

الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع العلم وحده

ان لاتلقوا ايديكم الى التهلكة على احد التاويلين

عن كلا البدل كما قال السيد بتت يدي عمي وعمت والباء

لاتلقوا انفسكم بايديكم فلا تقتلوا انفسكم بضمت والباء

زائدة من التفسير

لاختصاص اعم من الملك اذ كل ملك اختصاص

لاينعكس فلهذا اقتصر بالزمان

اختلفوا في رب فالبصريون على انها حرف جر

والكوفيون والاخفش على انها اسم

انما لو كانت اسما فمتعلقها الجر آخر يعمل فيه والظاهر

ان العمل للفعل بعده لكنه لايصلح العمل فيها كما هنا

مجرور ابدا والمجرور لايعمل في الجار واصحيح في الكاف

الذهب الاخفش بوصيرها حرفا ابدا لو كانت

حرف جر لكانت للتعدية كسائر حروف الجر وكلمن

متعد وهو نظرا او لافلان حروف الجر كلها

متعدية وانما تنبهما فلان انتفاء اللازم ممنوع لان

قد وكم ان ربما هي السلطة للفعل على الاسم بعده ولامع

للتقليل ولاهذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية

ان رب للتقليل وكم للتكثير فكم الخبرية

الذي ستلقاه فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا راجع الى المعنى المضي لان ما اخبر الله بوقوعه فيما يستقبل
لصدق الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام
رب وقد بقي هنا سؤال وجواب لا بد من ذكرهما وذلك
ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل لقيته يفهم
ادركت مثلا كان رب موصلة لادركت الى الرجل
وادركت فعل متعد بنفسه فكيف يقال انه يتعدى برب
ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم
بزيادتها ولم يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بذلك
احد والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حد من
اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل في
انها مفيدة للاستغراق وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى
الاسم الا يرى ان الفعل الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه

لكنك

لكنك اردت بها افادة معنى آخر غير المتعدي وهو استغراق
الجنس كذلك تدخل رب في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا لقصدك معنى آخر غير المتعدي وهو التقليل
وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء وتكون تارة
حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست على السرير
فهي هنا حرف جر لايصال معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا
زيد على السطح لايصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم
وقولهم عليه دين لا يخ عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل
قولهم ركبه دين واما الثاني في نحو قوله غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخله
الجار واما عن فهي للبعد والمجاوزة وتكون ايضا حرفا واسما
اما الاول فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم
قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها ونحو اخذت عنه العلم

لان العلم قد يتعدى اليك وفيها معنى من وزيادة معنى

المجاوزة الاترى انك تدل في ربحت عن القوس على ان مبدأ

الربح منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا لمعنى التعدية

كان مخصوصا بعين فلا يجوز ان تقول اديت الدين من

زيد لان هذا موضع التعدي فقط واذا كان موضع لا يجب

ان يكون متحضا للتعدي جاز ان يقع فيه ايها شئت نحو

قولهم سقاه عن الغيضة اي بعده عنها وجاوز به حكمها

الى الزيد وان شئت قلت عن على معنى سقاه من جهة الغيضة

وبهذا من حمل من وان كان موضع لا ينافي سبب معنى المجاوزة

لم يجز ان يقع فيه عن فلا تقول زيدا فضل عن عمرو ولا تقصد

ان تفضل احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتعداه

وانما تريد ان فضل زيد بدا من هذا الموضع واما كونها في

في نحو جلست من عن يمينه اي من جانبها واما الكاف في

فهي للتشبيه وتكون حرفا في قولك الذي كزيد اخوك ويدل

على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما كما جاز ذلك اذ

لا يقال الذي مثل زيد اخوك لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا

جئت بالظرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا بد له من فاعل فتكون

جملة ويكون المعنى الذي حصل كزيد لا يقال القديم الذي

هو كزيد على حذف مضاف الجملة فلا تكون الكاف اذا حرفا

بل اسما جارا بمجرى مثل لان دليل قليل غير شائع فلا يجوز

ان يعدل عن الذي قايم الا في ضرورة الشعر وان كان

وصلهم الذي بالكاف جايزا مسموعا في حال السعة علمنا انه

حرف جر وقد تكون اسما في نحو قوله

المتقمص اي عن مثل البرد العذاب واما منذ ومذ فانهما

لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم الجمعة تريد ان

مبدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة فمذ حرف اوصلت الفعل قبلها

وهي اذا كان هو والثاني ان يكون احدهما ان يكون زيد هو

الذي يكون عن كالبرد الذي يكون عن الماء وقد يكون زيد

والثالث ان يكون عن بمعنى على كقولك رميت عن القوس

وهي اذا كان هو والثاني ان يكون احدهما ان يكون زيد هو

الذي يكون عن كالبرد الذي يكون عن الماء وقد يكون زيد

والثالث ان يكون عن بمعنى على كقولك رميت عن القوس

ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي
واذا قلت مذ يومان قيدت العموم وخصصته فلما امتزج
احدى الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة
فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء وغير ذلك وانما
قال المصنف ويجوز منذ يومين لانه قد تقرر ان الجر بمذ يقتضي
اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم
امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان فازال المصنف هذا
التوهم وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار وانه موازن بهذه
المدة مبتداء من اوله ومنقطع عند آخره رفعت ولو اردت
ان مبداءه اول هذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن
لا تقدر الفعل بالمدة ولا تمسحه بها لانك تريد انه كائن
بعد لم تبلغ غايته جررت فقلت ما رايته مذ يومين تريد

ان

ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يومين من
هذا الوقت ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا فهي
للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر
حاشا ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحات والشتم
ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم
حاشا زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فانهما
للاستثناء وتكونان حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما
مجرور في الاول ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل
مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا بعضهم زيدا
ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس
بعضهم زيدا وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت
للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا
ادخلت ما على عدا وخلا ينصبان البتة لتخصصهما فعلين

اذ ذاك وذلك لان التأمل الصادق في موادهما وموارد
استعمالهما يشهد لما التي تصدران بها انها لا يخلو من
ان يكون مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما
وان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا
لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا
زيدا كان التقدير عد وزيد بمعنى عدا المجيء زيدا عدوا
وان كانت مزيدة فهي تدخل على الفعل ايضا ولا تتصل
باول الحرف وانما تتصل بآخره نحو انما وربما فاذا ادخلت
على الفعل دخلت على اوله نحو ما ضرب وما يضرب قوله
واما ما ينصب المفرد فسبعة على ما ذكر في المائة الواو بمعنى
مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه ولنا عليه
الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو
ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد تقدمه فعل او معناه

فلو كان الواو نفسه عاملا لما احتيج معه الى الفعل او معناه
ولا تنصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم ينصب علم ان
العمل للفعل لا للواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه
شرطا لعمل الواو فلا تعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل
في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى مجراه عامل فان يجعل العمل
للفعل الذي له تأثير فيه اولى من ان يجعل للواو الذي لا تأثير
له فيه على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكر في المائة لدفع
هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا واي والهمزة
اعلم ان الثلاثة الاول لنداء البعيد او ما بمنزلته من نائم او ساه
والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل فيهما و
وقد اهمل ذكر واو هي مختصة بالندبة والندبة تشارك
النداء صورة وان لم يكن بنداء حقيقة وتنصب المنادى اذا كان

مضافا فاذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت
يا أريد عبد الله او انادي عبد الله وتقديرا فالوكل لانك او قلت يا فقد
وثبت على انك تقصد مناديا توجه الخطاب اليه لم ارد ان انبئ
ان المتكلم بهذا الخطاب والله الاعمى هو تقول اريد زيدا او ادعو عبد الله
فينصب الاسم لوقوع الفعل عليه ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
حذفا لازما وابيح مع افادة مع النداء والتنبيه مسده
وتعاونا بذلك من الالتباس بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت
يا عبد الله فكأنك قلت ادعو وانا قال يا لتدل على النداء
واياك لتدل على المخاطب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل
للغائب الا انه هنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعلم ليدل على
ان الناصب هو الفعل المقدر انهم قد اختلفوا في ان العامل في هذه
الحروف هل هو الفعل المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء لنيابته

مناب

مناب الفعل ولنفصل انهم اجازوا الامالة في حرف النداء
فلولا انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة اذ
لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق لام الجر به في قولنا
يا لزيد واللام لا تتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه ضميرا
وتنبيل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا خيرا
من زيد والمشابهة بين هذا وبين المضاف من ثلاثة اوجه وهي
كون الاول عاملا في الثاني لانه من لا تخلو من ان تجعل متصلا
بزيد او بخير فان كان الاول كان زيد مع الجار في موضع المفعول
مثله في مررت بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني في محل الجر
بالاول الجر المضاف اليه بالمضاف وان الثاني من تمام الاول
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثاني كما يتخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة
متحققة في قولهم يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه ويا حسنا

صلة الآ

المنادى الضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا ذكره
الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون
ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في
دال زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكتاب شبه
هذا بامرء وابنم فكما لا شك ان حركة الهمزة من امرء
حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب ولم يو
جب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الا
بن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا شيئا واحدا لم
يبن منهما الا الاول اذا عرى الثاني عن مقارنة
الحرف كما في بعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على
الفتح لك ان تحمله على ما عليه الاكثرون من بنائهما على
الفتح ولك ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى

دون الابن

دون الابن الا بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما
لم يجوز الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن
اخينا ويا رجل ابن زيد لان القياس ان لا يجوز الاتباع
في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة نحو منحدر الجبل الا انهم
اجازوا الاتباع ههنا لنزول الابن منزلة الجزء من الموصوف
لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف وذلك لان
من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف
وذلك اذا كانت اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال
والامتزاج تنزل منزلة جزء من الموصوف والابن
اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الا
ختصاص بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين
لان الرجل اذا اريد نسبته الى ابيه فاتم ما يكون
هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم ولا كذلك

اذا لم يقع بين علمين الا يرى انه يجوز ان يكون ابنا و
ولا يكون ابن اخ لاحد ومما يدل على شدة اتصال الابن
واقعا بين علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين
من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك
الجر والنصب ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا
زيد ابن اخينا قوله وان لم يقع بين علمين كان كساير
الاسماء اي كان الابن كساير الاوصاف المضافة للمنا
دى المضموم حيث لم يبن معها الموصوف على الفتح
قوله وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجارة
تفتح مع المنادى ويكون للاستغاثة او التعجب نحو
يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله
للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو
اليه فرقا بينهما ولم ينعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها

بالمدعو

بالمدعو اليه لتنزل المنادى على ما سبق منزلة كاف الخطاب
واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت
مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد
ان يبنى على الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذا
البناء على السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا
بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل ان زيدا
لهذا لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه هذا واللام
للابتداء او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص
ثم ان هذا الالتباس لما كان زايدا مع المضمر لاختلاف
صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك وان زيدا
لانت اعيدت اللام الى الحركة التي استحقها في الاصل
وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا
نحو يا للماء فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فتناديه

عبارة شيخ عبد القاهر هكذا يقال حتى ترى فانك تعجبا الشان هـ

فتقول تعالى فانت عجيب الشان لا يعرفك كل احد قوله
وقولهم يا للبهتة بالكسر هذا جواب عن سوال مقدر عسى
ان يورد على ما ذكر من ان اللام مع المدعو مفتوحة
والعرب تقول يا للبهتة بكسر اللام فاجاب عنه بان المنا
دى متروك كما في قولهم يا بؤس لزيد والمعنى يا للقوم
للبهتة اي احضروها وشاهدوها والبهتة البهتان
وهذا من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة ويا للا
فيكة قوله ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف
في آخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط ان
ينحر البعير وغيره علة وهذا ايضا حذف في آخر الاسم
من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاور الساكنين
او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي
يكون كلامها مرتلا محذوف الفضول موافقا لهذا الحذف

فيكون

المسمى ترخيما

المسمى ترخيما وقيل انها التي تكون لينة الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للحجر الاملس رخامة
فسمي هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله
وقيل انما اختص بالنداء باب تغيير فالتغيير يونس بالتغيير
ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالتر
خيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما يتم الكلمة
وله شرايط احديها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته
لئلا يلتبس والثانية ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى
بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
الترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه متحركا
فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان في الاسماء ما يشا
كله نحو دم ويد وقال اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة
الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس عليها

والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقع اللبس في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت قد جئت في غير
الندا باول الرابعة ان يكون منادى بالان النداء انما تكون بعد
عدة المخاطب والاوصاف توجب ان يذكر على وجه الكمال
والخامسة ان لا يكون الاسم مستغاثا وذلك لان المستغاث
لا يأتي من نوع تقل من المستغاث بالالتباس وعدم
التفاهم وذلك اما حقيقة منه او بطريقة التجاهل بتنزيله
للحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر شرط ان
الثلثة الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم
المرخم مذهبين احدهما ان يحذف آخر الاسم وينوي ما
قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون والثاني
ان يجعل ما بقي بعد الحذف كلمة السم برأسه ولم تحذف منه شيء

فيسلك به

فيسلك به مسلك الاسماء وذلك نحو حارِ ويا مَرْوَانَةُ حارِثَ
وهلم قبل وان شئت يا حارُ ويا مروانُ بالضم كما زيد وينوي الذي
يليان لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما كما كان في
التقدير مختلفا وذلك نحو يا باب في الحسن سبيل لم
ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في آخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكونا كذلك والثاني اما ان
يكون قبل آخره متة زائدة او لم يكن فان لم يكن لم تحذف
الا الاخيرة نحو يا حارُ نحو حارِث بالكسر والضم على اللغتين و
ان كان مدة زائدة فالاسم اما ان يبقى بعد الحذف على
ثلثة احرف او لم يبق فان لم يبق لم تحذف ايضا الا الاخيرة
نحو يا كلبى في الاسم سعيد على اللغتين الا ان لاركة ما قبل
الياء في الاولى مقدرة نحو الياء في غلامي من يقول يا حار بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى و
ان بقي بعد الحذف ايضا نحو يا منصور بالضم في منصور
وان بقي الاسم بعد حذف
المدة على ثلثة احرف هو

والنصب عليه والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالا لابد من ان يكون في كلام موجب
او غير موجب والمراد بالموجب ما لم يصدر بأحد الاشياء
الثلاثة اعني النفي والنهي والاستفهام وغير الموجب
ما صدر بأحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان
معنى الاستفهام انكاري او في النفي والنهي تراد وفيه الفضل
نحو قوله لك ملل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا
فلابد ان يكون المستثنى منه مذكورا فالمستثنى منصوب
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شبه بالمفعول
لكونه فضلة بحيث بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول
منه لا أعامله فيها بتوسط لام الجر والمضي فجعل لام الجر
هنا عاملا كما جعل الواو نائبة عامل او ان كانا العامل في المفعول
للفعل على ما هو المنصوب من مذهب النحويين وان كان

بواسطة تكلف لان الفعل انما يوجد الاثر
وجود هذا التكلف فجعل عاملا هو سر

عند موجب

والنصب عليه والمستثنى ينتصب في الكلام الموجب
اعلم ان المستثنى بالا لابد من ان يكون في كلام موجب
او غير موجب والمراد بالموجب ما لم يصدر بأحد الاشياء
الثلاثة اعني النفي والنهي والاستفهام وغير الموجب
ما صدر بأحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان
معنى الاستفهام انكاري او في النفي والنهي تراد وفيه الفضل
نحو قوله لك ملل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا
فلابد ان يكون المستثنى منه مذكورا فالمستثنى منصوب
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شبه بالمفعول
لكونه فضلة بحيث بعد تمام الكلام وله شبه خاص بالمفعول
منه لا أعامله فيها بتوسط لام الجر والمضي فجعل لام الجر
هنا عاملا كما جعل الواو نائبة عامل او ان كانا العامل في المفعول
للفعل على ما هو المنصوب من مذهب النحويين وان كان

بواسطة تكلف لان الفعل انما يوجد الاثر
وجود هذا التكلف فجعل عاملا هو سر

عند موجب

عند موجب فلابد من ان يكون تاما او غير تام والمعنى بالتام
ما كان المستثنى منه فيه مذكورا وان كان تاما فلابد من
ان يكون المستثنى متقدما على المستثنى منه اولا يكون فان
كان متقدما فالمستثنى منصوب او لا مساغ للبدل نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان لم يكن متقدما فلابد من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهل اللغة الحجازية اذا
البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من جنس المبدل منه وان كان
من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا وانا وما مررت
باحد الا زيد والا زيد وما رايت احدا الا زيدا وبعضهم
هنا لا يجوز الا النصب لكنه يجعل البدل والاستثناء
النصب هو البدل لان الكلام هنا لو جعلت على الاستثناء

قوله والنصب هو البدل قيد للاثنين

ليس في الصورة الثلثة

لا يجوز تقديم البدل على المبدل هنا

وانما عند غير اهل الحجاز يجوز
فيه الوجهان كما في المبدل والاستثناء
لان الاشتراط غير الحجازيين
المطابقة بين البدل والمبدل منه

كان الفعل الواقع قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام
قبله تام لا يفتقر الى شيء واذا اردت الاستثناء نصبت
لتمام الكلام واذا حملت على البدل كان الفعل الواقع
قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ البدل منه في حكم الساقط
فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد
واذا كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام
وجزء منه بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزءا من
الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل في
الكلام الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم
مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار
كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت بجاءني وكيف ترفعه به وقد
نفيت عنه وهذا محال لان القصد ان تجعل زيدا خارجا من
جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلته فاعلا للمجيء كنت قد

اسقطت

اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان
الكلام غير تام لفائدة الا من حيث العمل لا من حيث المعنى
نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد
فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا بمنزلة
سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وبل
وغيرهما ولا يجوز هذا الا في المنفي لا تفعل في الايجاب جاءني
الا زيد اذ لو ذهبت تقول لم تخل من ان تريد اثبات المجيء
لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زا
يدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان
اردت الثاني كنت قد جعلته نافية بمنزلة ما جاءني حتى اذا
جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني
ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي
بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها طريقها لان الا توضع

لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس
لك ان تستعملها لما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم
الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الو
صفية ولا يقع الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة
لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت
بغيرك فكل من عدا المخاطب غيره واذا كان موضوعا
على هذا لم يكن الاضافة معرفة له اللهم الا اذا اضيف الى
ما له ضد واحد فيتعرف اذ ذاك نحو عليك بالحركة غير السكون
ونحوه فتوصف به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك
مريدا ان مرورك وقد وقع على المخاطب ورجل آخر
او انك لم تمر بالمخاطب بل باخر او انك مررت برجل يخا
لف المخاطب في المذاهب والشمائل وهو في هذا الوجه
خلافه في الوصف مثل بخلافه في الوجهين الاولين اذا

المراد به

المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف والشمائل
وهذا معنى غير وما له في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين
الا مشابهة من جهة فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه
اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء واعربوا اعراب
الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا واستعاروا
الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان
حرفا فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد وغير
زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل غير المتعدي
بغير واسطة حرف ولم يعمل في الاسم الواقع بعد الا
قلنا لان غير لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكا
نية التي هي الجهات الست وما يجري مجراها فعمل فيه غير
المتعدي كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على غير في الوصفية

فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله
ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى ح لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لفسدتا فللمشرك ان يقول بسبب الى
الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله فلا يبقى للآية دلالة قاطعة على التوحيد
قوله ومثله سوى اعلم ان سوى في معنى غير في انه يستثنى
به والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وحقه
ان لا يلي العوامل لان المعنى المقدر فيه عامل وناصب
ولا يجوز ان يلي معمول عاملين في حالة واحدة فلهذا
كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبيح ان يقال
مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه
صلة للموصول نحو جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون
اجازوا استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك

والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق كانه قال انا
بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الآية هي الايذان
بان الصابئين الذين كانوا ابعد مفزعا في الشرك
واثبت قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم صبوا
عن الاديان كلها لو امنوا لصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن
غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت
فهي الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعاجل
بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل والصابئين
بالنصب واياكم لما كان من التقديم والتاخير في شيء
لان التقديم والتاخير في المزال دون القار هكذا
ذكر في الكشاف قوله وكان للتشبيه كان مركبة من
كاف التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا
لاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزة

ان ليكون داخلا على المفرد لفظا حال المعنى على الكسر بدليل
جواز السكوت عليه وانما عدل بالكلام عن سمته الاول
ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه الا
يرى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على
التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه
انما يكون بعد مضي صدره على الاثبات قوله ولكن للا
ستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات
بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني
زيد لكن عمرا لم يجئ وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة التغا
ير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني
زيد لكن عمرا غايب وهي تشارك ان في جواز العطف
عليها مع ما عملت فيه محلا لما ان معناها لفظا لا يغاير معنى الا

تبدا وفي

تبدا وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيون
دون اصحابنا قوله وليت للتمني ولعل للترجي وذلك نحو
قوله تعالى ليتنا نرد وقوله تعالى ولعل الساعة قريب ترج
للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن
وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل
لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذ المحال لا يرجى و
قوعه قوله والفرق بين ان وان ان ان المكسورة مع اسمها
وخبرها كلام تام مفيد قد ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة
في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب
الجملة الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر فلا
تفيد حتى ينضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في
بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه واما المكسورة
فالجملة معها على استقلالها بفايدتها تقول ان زيدا

منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق والحاصل ان
ما كان مظنة للجملة فالواقع فيه المكسورة كافتتاح
الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
مظنة للمفاريد فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفا
عل والمفعول والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا
منطلق وسمعت ان عمرا خارج وعجبت من طول ان
بكرا واقف وحق ان زيدا منطلق الا انها لا تقع مبتدا
بها في اللفظ لا تقول ان زيدا منطلق حق بل التزم
وا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدا والكلام بان
لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان ان زيدا قائم
حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين على معنى واحد
قوله وتفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها انما
فتحت بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو

اذا كان

اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك فاعلا والفاعل لا
يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئت اي مجيئك
الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلة
ولطلبها الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها
فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيدا اخوك مثلا هكذا ذكر
جاراته العلامة روح وقد اعترض عليه بقوله تعالى
ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه فخر
المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى والبحر عدة لما
التبس بالعطف بقوله تعالى ما في الارض من شجرة اقلام
صار خبر الجملة المعطوف وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوف
عليها لالتباسها بها وحصول الشركة بينهما بالعطف
قال ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه زيد في ان زيدا انما
يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه

اي المعطوف والمعطوف عليها

من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو ولا
تصاله به من سبب زيد فكان الضمير المتصل بأخي
زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا لان ما بعدها
مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق
زيد ولو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق
اي كيف يقع الجملة مبتدأ
والجملة لا تكون مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة لا
يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت
علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا
الا انه ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان
وصلة ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ وقد ذ
كر اصحابنا انه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى
في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه قيل علمت
زيدا

زيدا منطلق

زيدا منطلق وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم
انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان
المقصود هو الاخبار بعلم زيد منطلق واذا كان كذلك
علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره
واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذلك اذ لا يكون
معه حديث ولا محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما
كسرت عند دخول اللام في خبرها لان عمت يعلق عند لام
الابتداء نحو علمت لزيد منطلق على ما سيأتي بيانه فاذا د
خلت صار علمت مصدقا وما بعده من مظان الجملة فتكسر
قوله وتدخل ما الكافة على جمعها فتكفها عن العمل اعلم ان
ما تدخل على هذه الحروف الستة فتعولها عن العمل وتهيئها
للدخول على القبيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا

اي الجملة الاسمية والفعلية

سايرالحروف وقد ذكر علماء المعاني ان انما تقصر الحكم على
الشيء او نقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا
منصور على التمام وانما يقوم زيد تريد ان القيام منصور
على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي وقوله تعالى
انما يتبعكم الله والشيطان انما الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف كما يبطل عملها ما تقدم ذكره فانها كذلك
يبطل عملها ما خلا ان ولعل بالتخفيف وشبهتا لان
دخول على القبيلين الا ان الكف اذا اتصلت بهن الام
فرقا بينها وبين ان الناصبة واذا دخلت على الفعل فذلك
على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وجب
وافوا انها والمخففة اذا اتصلت يعوض عما وجب منها
عند دخولها على الفعل احد الحروف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين انا الناصبة لانها لا تجامع

لانها لا تجامع

لانها لا تجامع ان الناصبة لكونها للاستقبال ومنه الحروف ايضا
اما للحال او الاستقبال وذلك ان زيدا القائم وان كان زيد
قائما وان ظننت لزيدا منطلق وعلمت ان زيدا منطلق
وعلمت ان يخرج وان سوف يخرج وان قد خرج وما جاءني
زيد لكن عمرو حاضر وكان زيدا صاحبنا قوله والاثنان
اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وانما ولا الشبهتان بليس
ما ولا تحلان على ليس فجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة
اهل الحجاز لشبههما اياها من وجهين النفي والدخول على المبتدأ
والخبر ثم ان ما اذا يهب به الشبه بها وكذلك لاختصاصها بنفي الحال
كليس بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة
او النكرة جميعا نحو ما زيد منطلق وما رجل افضل منك ولم تعمل
الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلق اظهارا
لضعفها في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى

بالنكرة

لا منها

بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا
في النكرة الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فروعي
هنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون
ما بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى
قال الله تعالى ما هذا بشرا فقال ما هن امهاتهم و
تبطل عملهما عند نقض النفي بالا لزوال مشابهتهما بليس
وذلك لان وجه التشبيه هو النفي فقد ابطلت الا
ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم يبطل
الفعلية وكذلك تبطل عملهما عند تقديم الخبر على اسم الظاهر
لضعفهما وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلا غير متصرف شبها
من جهة المعنى فلم تقويا على العمل عند عدولهما عن سمتهما
الاصلي فاذا قلت فما بالهم التزموا التقديم المنصوب
في باب ان اظهارا لفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك

اظهار ضعيف طريق

على مرفوع

قلنا ان واخواتها لما اشبهت الفعل لفظا ومعنى واستعمالا
احبوا ايقاع المخالفة بين هن وبين الاصل لئلا يشبهن به
بخلاف ما ولا فانهما لم تشبها تلك المشابهة القوية فاهن
فهما الاشتباه بالاصل قوله ولا وجه آخر اعلم ان النكرة
رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل فاذا ادخلت
عليها لا استغرقت نحو لا رجل في دار وقد اشتمل النفي
على كل رجل حتى لا يجوز رجل في دار بل رجلان وهذا معنى
قوله مصنف ويقال له لا لنفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع تجوز
لانها نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا يرى انك اذا قلت لا رجل
في الدار لا نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب
الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم
يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب
والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا

من صح

فانك نفيت حكم الرجل وهو كينونته في الدار صح

او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا كان مفردا
بني على الفتح وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما
غير معموله في المضاف والمضارع له لما ان وجود المضاف اليه
يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا تعيد هنا والذي
يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك تقول
لا مسلمات في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب محض فتلحقها
باختها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكونها للاسم مع لا وتقول لا بنات صدق
لك لك والاخوات نسب لك فتكسر لان المضاف معرب
وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى نكرة
لان الاضافة الى المعرفة في هذا الباب ممتنعة لتعريف
المضاف ح ولا مساغ لدخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا
كان الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الآن او غدا

في الدار واما جر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام رجل كائن عندنا
كما ان جر كذلك ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف
كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل دخول لا والاعمال
للحرفية حجة الاول ان لا محذو بها حذو ان فوجب ان ترفع
الخبر كان ايضا معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب ان تكون
عاملة في طريقها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا لا ساوية
في العمل الحطا لما لزمه الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع
النفي مرفوع المحل بلا ابتداء فوجب ان يكون الخبر للمبتدا
ولا يعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل
وامرأة كائنا عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل
على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال عاملين في معمول
واحد على ما سبق في ان اعلم ان اثبات الخبر في هذا
الباب وهو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون

الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان
كذا ويجوز حذفه ايضا عند اهل الحجاز بين منه كلمة الشهادة
ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله فان كررت
لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله
وانما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل فيها ولا امرأة
امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال ارجل في الدار ام
امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا لا تعمل ههنا
وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد
منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا قوة بفتح الاول و
نصب الثاني على ان يكون اولا لنفي الجنس والثانية زائدة
مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا
على لفظ المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث

لا حول

لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثاني ليكون عطفا على
محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع الاسمين كما
ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى
ليس وفتح الثاني والسادس عكس هذا والوجه الثالث
بعينه صورة الا انه ليس به حكما لان الثانية في الوجه الثالث
زائدة غير عاملة وفي هذه الوجه بمعنى ليس وارتفاع
الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها وللزيادة
عليها مجال قوله واما المعرفة المفردة فلا تقع بعدها
الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ اصلها لا النفي
الشايع وذلك لا يتأتى مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة
فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان
جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام
التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز هذا مبنيا

على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا
زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فان
قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم
النكرة المفصول بينها وبينه لا حكم المعرفة في ايجاب
الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة والحروف
العاملة في الفعل المضارع تسعة اعلم ان الاصل في
نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان
تقوم قالوا وانما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة
لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب
ان تقوم اي قيامك كما ان بلغني ان زيدا يقوم في تاويل
بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها
للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحروف
الناصبة هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي
فقط اي لن كي اذن ان اصلا

ان

مضمرة

مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن لتاكيد النفي في
المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت لن افعل
غدا الخليل اصلها لا ان فحذفت الهمزة وسقطت الالف
لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعله
حرفا برأسه وقد زيفوا قول الخليل بجواز اما زيدا فلن
اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدم شيء مما في حيزه وهذا
لا يلزم لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا
ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني وعلى هذا اكثر
الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدل النون
من الالف وقول من قال ان لن يفيد التابيد ليس
بثبت والا لما جاز تحديد الفعل بعده نحو لن افعل
الى وقت كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى فلن ابرح
الارض

التاكيد صح

ولا يجوز لن افعل الا غدا صح

اي ازال

حتى يأذن لي أبي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون
حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل
منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار
لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرفا جر استدلالا بقولهم
كيمه على حد قولهم لمه والاصل كيما على ان يكون كي دا
خلا على ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع
ساير الحروف الجر نحو لمه وفيمه وان كان الثاني كان
نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان وانما علم
كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا
تأسوا ولو كان حرف الجر لما دخله الجر قوله والرابع
اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن
قال لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك
جزاء لاتيانه وانها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي

على ما فاتكم صح

بعدها

بعدها مفرغا لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل
عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدا الواقع
قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن
لان خبر المبتدا اسم والاسم اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا
وليس اذن قد وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة
كما كان ان كذلك لانها قد يقع لا يكون لها عمل كقولك انا اذن
فاعل كذا واذا كان مما يلغى وقد وقع قبله المبتدا اولى
بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني
اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب الجزم لان الشرط
قبله يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكمه وذلك فاسد
لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى
من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور بعدها وكذلك اذا
قلت والله اذن لا افعل فتلغى اذن ايضا اذا

يبطل عمل اذن الفعل

اي شرطا جزاي

كان [illegible] صح

الشرط صح

النصب صح

بعدها معتمد على اليمين واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل
حكم الشرط قوله وكذا اذا اريد به الحال لا يجوز ان تقول لمن
يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن وان
كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا
الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان ان ولن وكي لا حظ
لهن في الحال والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل
تارة وتلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز
في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال معنى ولا يجوز في
اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر انفا قوله
وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد ستة احرف اعلم
ان تصرف ان اكثر في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي
فرع عليها ولكذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع
الاظهار والاضمار فان قلت كيف عد الدخول على الماضي

من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل
على الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا لا نسلم
ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغات توسطت
بين الشرط المقدر والقسم المقدر وجوابه ولا تعلق لها بما وقع
بعده والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لا لفظا
ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي
واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي
ملغات كانه قيل لو كنت من ماذن لقام بنصري اذن و
جواب ثان وهو انه ما يجعل الدخول على الماضي والاضمار
ومعلوم ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم يكن احدهما
على انفراد من خواص ان قوله وهي حتى اعلم حرف جر بمنزلة
الى فاذا صادفنا الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا
باضمار ان اذا قلت سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت

من خواص ان بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي

حتى ان ادخلها ليكون الفعل في تاويل المصدر مجرورا بحتى
ومما يدل على ان العمل ههنا لان المضمرة دون حتى قول
الشاعر داويت عني ابي الدهيق بمطله حتى المصيف
ويغلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى ويغلو معطوف
عليه ومعلوم ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان
لانه بمنزلة حتى المصيف وغلا القعدان ولو كان حتى في
قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة بنفسها لوجب
ان لا يجيء ههنا منصوبا بعد الجر لانه لا يكون في موضع
واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون على اعراب
المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب و
كان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر
باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر
ان في الكلام ههنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت حتى
اي في سرت حتى ادخلها

وقت

وقت ادخالها كقولك آتيك خفوق النجم في ان المصدر قد
اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا
منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا
نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب
اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض
وهو مترقب بعد او في حكم في حكم المستقبل نحو سرت
امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالسبب و
المسبب قد مضيا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه
في وقت وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن
بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى
ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية
الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان
مع فعل الحال قوله ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني

فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا
على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع ان معها
نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل للعطف
اعني حتى والواو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف
الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست
من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا باس
بعدها فاذا دخلت على الفعل الداخل عليه لا وجب
اظهار ان نحو لئلا تعطني كيلا يتوالى اللامان فان
اللفظ به سمج جدا قوله ولام الجحد هي اللام المزيدة لتاكيد
النفي نحو لم اكن لافعل وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها
في الاصل من الحروف الجر وقد زيدت ههنا لتاكيد النفي
فبالحري ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل و
التزم اضمار ان معها لانها جعلت في النفي بازاء

اي مقابلة

السين

السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم مع السين فالتزم
معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث
يطلب من المفتاح قوله واو بمعنى الى او الا اذا قلت
لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني
حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا بمعنى الى
ان وتلك العبارة معترضة عليها لان او المضمرة بعدها
ان لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير في قولنا او تعطيني
وهذا خلف من القول والمصنف ترك تلك العبارة دفعا
لهذا الاعتراض وانما كان النصب بان ههنا ولم يكن
بها نفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون
عاملة في الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالى او حتى او الا قلنا وشيء من
هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل في الفعل

الى ان ان تعطيني

ايضاً فوجب اضمار ان بعدها قوله وواو الصرف هي
الواو في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن ويسمى
واو الجمع وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو
عملت لكانت لا تخلو من ان تعمل اعتبارا لاصلها او لمعناها
الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة هي لا
جله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف
لا يعمل النصب واما فلان معناها العارض هو معنى مع و
معلوم ان مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا
انها بمعنى لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب
اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن
فلان تاكل السمك على حدة وتشرب اللبن على حدة
وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه

عن كل

عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بالجزم اي ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع
ان المضمرة منصوب المحل على انه مفعول معه كما
في قولهم ما صنعت واباك قوله والفاء في جواب
الاشياء الستة نحو زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا ولم يمكنهم عطف الفعل
الذي هو اكرمك عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل
فيه الاول نحو اذا قلت زرني فلاكرمك مثلا
قصدوا صنيع يتبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب اكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة
ولما تنزل بمنزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء
ليكون عطف على الاسم فقيل زرني فاكرمك زيارة
فاكرام مبني ففي اضمار ان ايذانا بان الاول سبب للآخر

اذا قلت صح

زرني صح

الي

اسم صح

بمنزلة ليكن منك صح

وكذا النهي كما في قوله لكي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكون منكم طغيان فاحلال
غضب مني واما التي فكقولك ما اتيتنا فتحدثنا وله معنيان
احدهما ما اتيتنا فكيف تحدثنا بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا و
الثاني ما اتيتنا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يسبب
الى الحديث فانما انتفى معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء مجموع الاتيان
والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء الكل واحد من
جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان و
لا يمكن عكسه اذ الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما
الاستفهام فنحو ابن بيتك فازورك والمعنى ليكون منك تعرض
لبيتي فزيارة مني واما التمني نحو ليت لي مالا فانفق منه

فانفاقا منه صح

اي ليتني لي مالا فانفاقا واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل بنا
فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة خير منه ومتى
بتة من التمني هل اكل اذا عرضت عليه التزول فقد حضضت عليه
ولا تحضه الا على ما تود وتتمناه وليس هذا باستفهام لان لا تكاد
يتقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد ان
تذكره او توصيه على فعل فالفعل منصوب بعد الفاء في هذه
المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة
لا اعراب ولا تخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة اقسام قسم
جائز فيه الرفع فقط نحو انتفني فاحدثك اي ليكن منك اتيان
فحديث مني عاما مضى وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو
ايتني فحدثني ان شئت قدرت اجعل اتيانك فحديثا وان شئت
قدرت ليكن منك اتيان فحديث وقسم جائز فيه النصب لا غير
نحو لولا اتيتنا فتحدثنا المعنى ما اتيانا منك فحديثا واما لزم النصب

لاجل ليت قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون
فيما كان الاول سببا للآخر كما ذكرنا نحو ما تاتينا فتحدثنا
جعل الاتيان سببا للحديث اى ان اتيتنا تحدثنا وهذا
معنى قوله ان فعلن فعلت لا ان يكون ذلك باضمار شرط قوله
والجازمة له لم ولما لنفي الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها
تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان
ماضيا او مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا
النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على الفعل المضارع
ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر في المضارع
دون الماضي التزموها على المضارع ولم يجيزوا دخولها في الماضي كما

اجازو

اجازوا ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على
الفعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل
الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب
سقوط الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل
لما جاز دخولها على المضارع الذي هو الاثقل قوله وفي توقع
قيل ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في
الاثبات وفي قد معنى التوقع وكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم
ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت
في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها و
ذلك انك اذا قلت ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولو قلته
بلما كان على ان لم ينفعه الى وقته قوله ولام الامر انما عملت
لام الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع ونقل معناه من الا
خبار الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما به الى كونه مشكوكا

لانه لنفي الماضي لم

في الاصل

في الاصل

على ان لم

كما فيه واغا كسرت ومن حق الحروف الدالة عاملا واحدا ان يفتح
عاملا السبق فرقا بينها وبين لام التاكيد التي تدخل على المضارع
نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
شبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت
وتسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله سكنا فليستجيبوا لي وليؤمنوا
منعوا لانهم شبهوا فلا من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما مما غيره
مكسور فتسكن اللام منه كما كانوا قد سكنوا العين ثم نحو فخذ وكبد
ونظيره للمان اذا وقع قبل الواو والفاء شبيها بعضد فصيت بالواو عضد
فعل ولا للنهي اغا عملت لاختصاصها بالجزم كما ذكرنا في لام الامر والنهي
قد يكون للفاعل والمفعول غايبين او حاضرين او متكلمين كما ان
الامر كذلك نحو لا يضرب زيد ولا تضرب زيدا ولا تضرب ولا اضرب
ولا نضرب فعل وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي
يقتضي جملتين تجعلهما واحدة بها شرطا والاولى منهما جوابا واغا وجب ان يعمل

الجزم لانها

الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة فاضية
لها عمل الجزم لطولها بما يقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اغا ان
للمستقبل كما ان لو للماضي واغا لم تعمل الجزم لو كما عملت لان لما كانت
للماضي والماضي لا يستحق الاعراب فجاز ان لا تعمل الجزم الذي هو
وضع للاجلة ولا يرد عليه لم فانها يلزم المضارع لفظا فان قلت
كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت احسنت الي
امس فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا الا ان المعنى
ان تكن منك احسنت امس عما مضى ان يصح فهو كقولك امس لانك
تعلق ذلك مجوزا ان لا يكون قد فرغ وقد يقع الكلام عاما وجبه فعله
وهما مجزومان اذا كانتا مضارعتين اعلم ان فعلي الشرط والجزاء
لا يخلوان ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني
اعطيك فالفعلان مجزومان بان جميعا لان معنا يقتضي الجزاء

غاية الاستقبال كما الفعل

فقد

الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه عامل الجزم فعلاً
كان ما بعده او اسماً اما الكلام فظاهر لان الجزم لا يدخله واما فعل الامر
فهو موقوف او مجزوم والساكن لا تقدر فيه عامل حركته وهي
كذا النهي والدعاء وكذلك العارض لانه لا يستحق الاعراب واصالة
بالصريح عما كان ماضياً او تأويل المستقبل لما وجب واما اذا
قلت انه وجب فقد وجب امس فقد وجب بالماضي والايجاب
لتأويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما تعذر فيها الجزم وخلفتها
الفاء الحاكمة ناب ان الفاء وما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم
كما جاء من نحو قولك ائتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم
حملاً على موضعه فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي
الذي لا تاء فيه وبين الذي فيه ان الجزم هناك اعني في الماضي المجرد من
الفاء تقدر في الفعل وحده لانه بمنزلة المضارع وفيما دخلته الفاء
فموضعه للجملة بأجمعها الا ترى ان تقدير الجزم في خبر الجملة الاسمية والامر

والنهي مما لا يجمع

والنهي ممّا لا يجمع الشجاعة للابرد الكاذب اقلت ان تلسعه فاكمده ملاياتة
لك ان تقول اكرم مجزوم بالتقدير لكنك تقدر الجزم في الجواب فتتأول
الكلام على ما مضى قبل انه يظهر فيه الجزم نحو ان قلته يجب عليك
اكرامه وعلى هذا ان تأتني اليوم فقد اتتك امس اذا امكن ان
تفعل لكن ذلك كله وجوب او وقع مستحيلاً او ما اشبه ذلك واما
في قولك ان قمت قمت فلا حاجة لك ان تتأول الفعل على قبل
انه تظهر الفرق فالحاصل ان حقيقة اذا اذا كان فعلاً يمكن جزمه او
تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان قلت
اليس من مذهبهم ان اذا يجاب الفعل مجازاً على سبيل التشبيه وبهذا الذي
ذكرت يوجب ان يكون الجزم ولا على ما مضى فيكون حقيقة ولم يكن
مجازاً لانا انما اعنينا الاعراب ولم يكن في الاسم حقيقة الا كونه معيداً بما
مضى لكن في نفس صيغة المعرب حليلة عليه كالنا والمفعولية ولهذا
قلنا ان الجزم قد ابان اجاز يدباً وفي المعتل حفظه عن الالتباس

حالا أو التنفيس والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا لك لأنك لما عرفت
عليه التنزل ثم جئت بالجواب علم انه مبني على التنزل فان قلت
أليس نحو لك الا تنزل تكن عالما ان لم تنزل فكيف جوزته قلت
انه لا تدل عالما لك واقعا بل عليه ان لو كان الكلام تمنيا و
لا العرض لا يكون تمنيا بل يكون استفهاما على سبيل التوقع
والرجاء للسامع ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في نحو
الموقع انما يجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا اما
وصفا بالنكرة نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اى
وليا وارثا او حالا عنه نحو قعدت اقرأ فذرهم يخوضوا ويلعبوا
اى لاعبين او قطعا واستينافا نحو لا تذهب به تغلب عليه
اى انت تغلب عليه فعلمه ومن اسمائه الجزاء يجزم المضارع
عاما فيه ان وما بمعناه اعلم ان تلك الاسماء وضعت موضع ان تضرب
من الايجاز والاقتصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان فقيه

ان يقال

ان تقرب زيدا اضرب زيدا او ان تضرب عمرا اضرب عمرا
او ان تضرب خالدا اضرب خالدا اى حالا يمكن صدوره والا تقدر عالما
الاستغراقية لكل عام شمال الجمع وتترك استعمال ان معه فتقول متى تضرب
اضرب فدل على ان الكل عام الزمان فلهذا حكم بكليته وبنى لتضمنه معنى
ان وهو منصوب المحل على المفعولية فعلم ان كل من الشمال الحانك قلت
عالما ويل اى انسان تضرب اضربه فان قلت من يكرمني اكرمه كان
محله مرفوعا بالابتداء عالما ويل اى انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم
الجزم بالجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان
يكون جزم الكون الواو صلة منى وقال بعضهم عالما ان الجزم بالجملة
الشرطية جميعا لانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعم من
ان تختص باولي العلم وعاسند اما نحو ما تضيع او الى شيء
ما ان تضيع لان ما بهم بقيه عالما شيء فلما قصد والتباع
أوتي به وجعلوا ما بمنابة في الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب

اى اشتمال على الجمع

بالمفعولية واذا قلت ما يكن اخرج بالجزم مرفوع المحل بالابتداء وهذا
يقصد قول من قال ان الخبر هو مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو
الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عايد الى المبتداء وقد خلا الجزاء
هنا عن العايد وفي الشرط ضمير عايد اليه وكذلك اي تقول ايهم
يكرمني اكرمه والمعنى ان شان من ان تاتيني اكرمه وهو هنا مرفوع
بالابتداء ولو قلت ايهم اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى
هذا متى واين ومتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكا
نية فان قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة واذا
قلت اين ذهبت كان لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة
يذهبا ابهاما نحو متما تخرج اخرج واين ما تكن اكن وعلى هذا اي
وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف نحو
اي تكن وهي لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان
كيف كذلك وعلى هذا انهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ز

كر فيها

كر فيها وجهان ان احدهما ان يكون الاصل ما ما على ان يكون
الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فابدل الالف الاولى هنا
هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مع واقعا قبل ما الشرطية بمعنى
اكفف ثم جر بما مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذا ما
وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما
وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى
المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه واذا
كنتا بما صلحتا بمعنى المجازاة قوله واي يكون واحدا
من اثنين او جماعة وضع اي على الكون من اثنين
او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى الاثنين فصاعدا ولكون النكرة شايعة
اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة قوله و
يدل على اسميتها الخ قد استدل على اسمية هذه الكلمة

ت باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها نحو ايهم
ياتيني اكرمه والاضمار مختص بالاسماء وثانيها بدخول حرف
الجر عليها نحو بمن تمرر امرر باضافتها نحو ايهم ورابع
بدخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل لا تعم
جميع هذه الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما وحيثما لا يد
فلهما شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها
مع افادة معنى المجازاة على معان يتصدر استقلالها
بانفسها لولا مقارنة معنى المجازاة اياها بخلاف
ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى المجا
زاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تعرى من الاعراب
المحلي على ما مر والحرف لا يكون له اعراب لوجه قطعا ومنها
اسماء تنصب اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان الاسماء الاعدا
د في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما بينهما لانك اذا قلت

عندي

عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان
تاتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون با
باضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة
فما دونها الى ثلثة فانها يجب ان تضاف الى امثلة
اقل الاعداد التي هي افعال وافعال وافعلة وفعلة و
منها الجمع المصحح مذكر ومؤنث كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان الا لكثرة والثلثة الى العشرة
من عقود القلة فيجب ان يقول ثلثة غلمة فان لم يكن
للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلثة
شسوع لفقد السماع في الشسع في اشساع فقد
شذ عن هذا الاصل ثلث مائة الا انهم استغنوا بلفظ
الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر
وفيهما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس

مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا
نحو رجال ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصو
ص من العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما بنون من ا
لاعداد نحو قول بعضهم في موضع كف وفيما فيه النون نحو
عشرون وثلثون وقد مر ذكره فيما ركب من الاعداد نحو
خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الا
صل فيه خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه وحق المنصوب
ان يكون مفردا نكرة لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة
المفردة تكفي في ذلك فاختاروها لانها اخف واما مائة فا
نها تضاف الى ما بينهما كما تضاف باب عشرة الا ان
المبين مفرد نحو مائة درهم وذلك لان مائة قد يجاريها ا
شبهان احدهما مع عشرة لانها عشرة عشر مرات والثاني
مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها يليها فجعل

ما بينها

ما بينها مجرور التكفير كعشرة ولم يجمع لتكفير كتسعين
توفرا على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم فا
ضافوا مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا
حكم الالف وانما عد المصنف الاعداد المركبة من العوا
مل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز
تنحصر في هذا الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر واذا كا
نت تنحصر في عدد غير متجاوز الى غيرها فباطرى ان يعد من
السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من
السماعية بعين ما ذكرتم وقد عدها من القياسية قلنا انه
جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية لان
كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعدها على
التمييز فيجيء تقديره من جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم
التام المبهم فينحصر في عدد مخصوص فذلك لا يقدح فيما ذكره

اذا كنت

على ان الشبهة قايمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الا
عداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الا
ضافة فيا لحري ان يعد من القياسية كالذي فيه نون الجمع قوله والثا
ني كم في الاستفهام عن الاعداد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية ا
عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز طرفها
مجرى عشرين اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو سقطت للبناء
واما الخبرية فانها تبين بالاضافة الجمع ولما الواحد نحو كم رجال
وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته الى الواحد
على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها
لما ثبت بالاضافة اشبهت باب عشرة واختصوا البيين بالنكرة
المنصوبة بالاستفهام وبالاضافة بالخبر فرقا بينهما والخبر اولى با

لخبرية

بالخبرية من النصب لما انها نقيضة رب فتجر ما بعدها
حملا على رب وضربا على ورسهم في حمل الشيء على ما يقابله
وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها كم في الدار
رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها بافخار من وهو منو
نة ابدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية تتضمن
معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون
لان الاصل في البناء السكون ثم انها لم يقع في وجهيها
مبتداءة مفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلا
عندك بمعنى كثير من الرجال او اعشرون من الرجال
عندك وكم رجل ارجلا لقيت اي كثيرا او اعشرون
ورزق كم رجل او رجلا اطلقت ولا يقع فاعلة
الا في المعنى لاقتضاءها صدر الكلام لما فيها من

معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى
لانهم اجروها مجرى واحدا في الحالين ولانها لما كانت
مقابل رب وضرب صدر الكلام فلذلك لزمها
ثم ان كم لما كان لها موضوعا للكثرة جاز
عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو
كم رجل لقيته وكم رجال لقيتهم والثالث
كاى وهى كلمة ركبت مع كاف التشبيه واى
وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاى رجلا واغا
نصبت مميزها لانها تمت بالتنوين فامتنعت
عن الاضافة وفيها خمس لغات كاى بوزن
كعى وكاين وكاء بوزن كاع وكاء بوزن كعى
وكيئ بوزن كيع واكثر ما يستعمل مع من و
كذلك كم الخبرية والرابع كذا كاينة عن

عن العدد لحكم وهى مركبة من كاف التشبيه وذا
التى في قولك هذا لانها لما ركبا يتغير حكم الكاف
وضلع منها معنى التشبيه كما في اى وذا ايضا تغير
حكمها وكذلك يستوى فيها الذكر والمؤنث
لا يقال في كذا كذا كما يقال في هذا هذه ثم ان ذا لما
دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فوقع جملة
فينصبا ما بعدها نحو عندى كذا درهما فكانه قيل
كالعدد درهما وانما قصدا في بين لكونها عبارة عن عدد
مبهم فاذا قلت عندى كذا درهما كانك قلت عدد
ما درهما ومن السماعية العاملة في الاسماء
كلمات سمى باسماء الافعال اولها رويدا اعلم ان
هذه الاسماء قد يوتى بها لضرب من الالباس حيث
يضعون الاسماء موضع الافعال ويستوفى بها

مسدها ولندرج من المبالغة والتاكيد لا يكون في لفظ
الفعل على ما سياتي فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام
امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنا
ن والجمع وهذا نوع من الاقتصار ثم ان معنيان هذه
الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا فالاول
قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المص هذا النوع من
انه لا يعمل في اسم الظاهر والمفعول هنا ذكر العوامل
في اسم الظاهر واما اسماء الاخبار فنحو هيهات
وهذه الاسماء كثيرة الاستعمال وظن يقتصر على ما
ذكره في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر اورد في الا
صل اي امهل الا انه تصغير الرخيم بان حذف منه الزوا
يد ويسمى به الفعل وجعل هذا الحذف والتصغير

دليلا

دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما ان
فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان
والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر و
المصدر لا يثنى ولا يجمع وقد تستعمل منصوبا منصوبا
مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد تستعمل
منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا ر
ويدا وعلى الحال ايضا نحو سار وار ويدا الى مرو دين
واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف مجردا للخطا
ب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك والنجاءك
نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهي اسم مجرد المحل على
انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي
دعه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف الى المفعول
نحو بله زيدا اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها

دونك وهو اسم نحو وعليك وهو اسم لازم وعلى هذا
اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الا
صل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظروف تنوب
مناب الافعال ويعني عناءها فجعلت هنا اسما
لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات
الامر اي بعد وقيل اصله هيهيه فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلثة
وتنوينهن ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان
زيد وعمرو اي افترق وتباينا وقد يزاد بعدها ما تو
كيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم
شتا ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة
لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين
ولو جعلت مزيدة لاسند شتان اما بين وهو اسم

منصوب

منصوب لازم للظرفية ولم يستبعده بعضهم عن القيا
س لكون ما بينهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعا
ن وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان
ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة على التمييز
كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله
ان اعرابا اشترى شاة عجفاء واخذ يسمنها فراى رعا
ها سبيل من انفها فطنه ودكا فقال لامه قد سمنت
الشاة فقالت امه ذلك فارسلتها مثل يضرب لمن
يجيز بكينونة الشيء قبل وقته وفي هذه الثلثة مبا
لغة ليست في مسمياتها اراد هيهات وشتان
وسرعان وذلك لانا وان كنا نفسر هيهات ببعد
نان فيه زيادة بمعنى ليست في بعد وهي
ان المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان

لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء
فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده فكانه
بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده من جهة المعنى
وعلى هذا شتان وشرعان ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها الافعال الناقصة
اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتداء والخبر كظننت
واخواته الا يرى انك تقول كان زيد اخاك ثم تسقط
كان فيكون ما بقي المبتداء وخبره نحو زيد اخاك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قايما لان المنصوب هناك
ليس بلازم بل لو سكت على وراه كان كلاما سديدا
ولو سكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا لفظت
بالمبتداء وحده وانما رفعت هذه الافعال
المبتداء ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية

في اقتضاء

في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة
لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان
فقط لانك اذا قلت كان زيد قايما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحد
ث عوضت الخبر لتكون مع خبره في قوة الفعل الدال
على الحدث فلم تسكت على مرفوعها والفرق بين
صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال
الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى
قوله يدل على وجود الخبر في زمان ثان مرتب على زمان
سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل
على الزمان الماضي من يعرض لزواله في الحال او لا ز
واله وقد تستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو
صار زيد الى عمرو فهو في هذا الوجه تامة وكان

يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة
ناقص كما ذكرنا وتامة بمعنى وجد ووقع وحدث كان
الامر فلا يفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا ان وجد في المهد صبيا
وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا نعجب من
نكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي ضمير
الشان نحو كان انت خير من زيد ان كان الشا
ن انت خير منه وكان هذه هي الناقصة بعينها لان
الضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذ
كر وعدوها قسما فردا رغبة في ان من افضلهم
وكان زيدا وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح
وامسى يجيء على ثلثة معان الاول ان يقترن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح

والمساء

والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما
وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول
في هذه الاوقات جارية مجرى اعم واظهر فيكون تامة نحو
اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات
المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد
غنيا وامسى زيد اميرا واما ظل وبات فعلى معنيين
اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصتين او
لثبوتهما بمعنى صار ولا يكون تامتين وظهر من هذا
ان المراد بقوله وكذا اصبح واخوات هو امسى واضحى
دون ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه
او اخوه الا انه تساهل في العبارة وما في ما
زال واخواته نافية اعلم ان ما في اوله ما من هذه

الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل لفاعله في زمانه
وما في عدا ما دام نافية دخلت على ما فيه معنى النفي
اعني زال واخواته فيجري مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا
لم يجر ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما
لما ان كلمة الا انما تؤتى بها قبل تمام الكلام في النفي
دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ بالهمزة ومعناه
ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع الحرف النافي
وقد يحذف في اللفظ للدلالة والمعنى مرادا نحو قوله تعالى
تابعة تفتؤ تذكر واما في ما وفي مخالف لما في ما زال لانها
فيه مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل المصدر
~~[illegible]~~ ناسا ومسد الزمان كما في اتيك
خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا
كان المعنى دوام جلوسه اي مدة دوام جلوسه ولهذا

كان

كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبله لانه ظرف لا بد له
مما يقع فيه وليس لنفي الحال اعلم انك تقول
ليس زيد منطلقا الان ولا تقول عدل فتنفي انطلاق
زيد في الحال فكانه في التقدير ما ينطلق زيد الان
وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق
الضماير وتاء التانيث الساكنة وقيل ان
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لم يتصرف التزم في
عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده وكونه غير متصرف
لحوق ليت ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك
على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال لحوق تقديم اخبار
ها اسم بها مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما
فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قايما ما زال زيد لان ما له
صدر الكلام فلا يتقدمها شيء مما خبرها واختلفوا

فليس لمذهب المتقدمين من البصريين
انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب
عامة الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو اختيار اكثر المتا
خرين فلم يجيزوا منطلقا بشر لاقتضائه ايضا صدر الكلام
ولانه فعل غير متصرف فيه فيباطرد انه لا يعمل فيما تقدمه الخطا لما
لم تتمكن رتبة الافعال المتصرفة قول الثاني انها
لا المقاربة اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل
لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وانما سلب التصرف
من حيث انه يشبه الحرف لانه في معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم
فاعلها على تاويل المصدر المرفوع بعسى خبرها المقدم وهو على زيد ان
يخرج تقديره مرفوعا بالفاعلية والمخبر عنه موضوع نصب
لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم التزموا ان مع الفعل الكو
نها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء او الطمع ليكون ذلك

اول على متضمنا ما اوضح للغرض المقصود مثلا ان
لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في
موضع الرفع بعسى على ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب
ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل هاهنا كما من
ان مقصودهم لم يكن الا بخبر والقطع عن علم الاستقبال ولم يقنع
في هذا الوجه الى خبر افتقارها في الوجه الاول لانه لما ذكر ان او
لا وجد ذكر الاتم في صلة لو عسى على ان يخرج زيد
فلا التباس بل ويجوز بسقاط ان في الوجه الاول تشبيها
بعسى بطاه كان على الكوب الذي امتلا فيه يكون وراءه خروج قريب
ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون اسما
والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلة
في وجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية
كما في قوله وما كان قيس هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

النصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد ترفع الاسم ا
يضا وخبره الفعل المضارع وكاد وايضا من افعال المقا
ربة وهو ترفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متاول
باسم الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم
بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون
ادل على مقتضاه وقد استعمل لاصل المرفوع على ضمن من
قال فابت ان فهم وما كدت آبيا وانما حذف ان مع
كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ من عسى في تقريب الشيء
الى من الحال الا يرى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب
كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الا
ستقبال الا يرى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان
لم يكن هذا شديد الذب من الحال فلما كان الا يرى مر على هذا

حذفت

حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى وقد شبهه بعض
من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق آخر بينهما هذا
ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول
وعسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء والطمع وكذلك جرى التصديق
والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى ولكون كاد ادل على التقريب
استعملت القرب الشبه من الشيء كما جاء في المثل كاد العروس
يكون اميرا فانك لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل
بل تريد اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كاد هذا ذاك قوله وكرب استعمل كاد واوشك
مثل اعلم ان ام الباب هي عسى وكاد قد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب
زيد ان يفعل كذا وكذا جعل وهو اخذ وظفر واوشك
يستعمل استعمال عسى في هذا بينهما نحو اوشك زيد انما
يجيء واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك

العرب صح

زيد يجئ فقط والنوع الثالث فعلا المدح والذم يجمع الصفة
بهذا على الزنم وبئس فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي
وقد مضى لغزا الى تمامها بالاسمان والدليل على صحة المذهب الا
ول الحاق الضمائر وتاء التانيث الساكنة بهما والمسئلة
طويلة الذيل والحاصل انهم لما اراد وا المدح العام والذم
العام واستمرارها في نفس الممدوح والمذموم ابدا خيث لا
يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان جعلوا نعم وبئس يليان
على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي اول على هذا
المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال وبهما على
شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار
واما الماضي فهو لما مضى عبارة عن الاستمرار واصلح وعاء معنى الثبوت
اول فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع موفا عليهما نعم بئس
ومن اسم آخر وهو المخصوص بالمدح والذم فالكلام على اذا كان

مظهرا وجب ان يكون الاسم موقتا بلام الجنس ومضافا الى ما فيه لام
الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد
الرجل على الاطلاق فاللام للتخصيص كما يرى وليس للعهد اذ لا تقصد
نعم الرجل الذي تعلم تريده واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام
فيه للعهد جاز وقوع سائر المعارف مبتدا فتقول نعم زيد انت او نعم
هو او هذا او ذلك لا يقوله احد وكذلك لا تقول نعم غلام الرجل زيد
فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد اضاف كل غلام رجل
الى اقاد ونعم الرجل كل رجل وكذا اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد
قصدت كل رجلين ولا تقصد نعم الرجلان زيد وعمرو وان كان المراد
باللام الجنس لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد
اثنين فكانك قلت رجلان مثلا وخلت اللام فاستغرق الجنس
بجوعها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك قالوا انما اشترط
ان يكون فاعلها موقتا بلام الجنس او مضافا اليه لما انهما هو

المدح وغاية فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه صح

موضوعان لغاية للممدوح والمذموم بهما مثل بجميع الجنس من المناقب
والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح
او الذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدا مقدما
عليه خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعال
والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل
الداخل هو عليه على المبتدا اغناء الضمير العايد اليه ونظير ذلك
قول الشاعر واما القتال فلا قتال لديكم بلا ضمير لان القتال في
قوله واما القتال فمبتدا فلا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له
ولا ضمير له فيها الا ان اشتمال المثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي
الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذهب الثاني ان يكون
خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي
مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول
على كلام قوله ويضمر الفاعل انما اضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا

لطريق المبا

لطريق المبالغة والتوكيد ولان السامع اذا اورد
عليه ما لا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية
الاستعداد للتنبيه للبيان الذي ياتيه وكان
بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد
وابلغ من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا
زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان
النكرة المنصوبة يدل عليه ورجلا نصب على التمييز
كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص
هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع
التفخيم قوله ويلحق حبذا بنعم اعلم ان حبذا كلمة مركبة
من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جلا
حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجريا بعد التركيب
مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة
هند ويستوي فيها المذكر والمؤنث والاثنان

والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا تتغير
عن حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها اسم
هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل لان الفعل مشتق من الاسم
ولما ركب احدهما مع الآخر كان الغالب هو الاقوى وذهب
آخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصديرها به وذهب
آخرون الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحد
هما تقول حبذا الرجل زيد فحب فعل وذا فاعله والرجل
صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا
زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو
في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا زيد ولكنك تقول
حبذا زيد ولا تقول حبذا نعم زيد تفضيلا للظاهر
على المضمر وقد ذكروا في ارتفاعه المخصوص هنا وجوها
احدها ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا

انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني
ان يكون ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد
بدل منه كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون حبذا مبتدأ
كانه قيل لما قيل حبذا من المحبوب فقيل زيد اي هو
والرابع ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبر مقدم عليه
اعني اسم الاشارة غناء الضمير فيمن جعله جملة وفيمن
اسما مفردا فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا
والخامس ان يرتفع زيد بفاعلية حبذا وهذا لا يكون
الا فيمن يغلب عليها فعلية قوله وساء ببئس اي
ساء ببئس كما يلحق حبذا بنعم لا يفارقها في المعنى
نحو قوله تع ساء مثل القوم الذين كذبوا فلا يجوز ساء
جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا
تفسيره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف
المضاف والتقدير ساء مثلا القوم الذين كذبوا

محذوف صح
زيد صح
وقد صح
جعله صح
ضمير صح
يلحق صح
وذلك صح
فعل صح
مثل صح

ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس
الفاعل والمفعول لان المفعول كالبيتين له والبيتين
لا بد وان تجانس البيتين قوله والنوع الرابع افعال القلوب
انما سميت من بافعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت من المعرفة
بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد بمعنى معرفة المبتدا على
كونه مخبرا عنه بشيء وذلك كعلمت اخاك كريما
جوادا او وجدت زيدا ذا الحفاظ ومن الافعال
تدخل على الجملة من المبتدا والخبر كان وان اذا قصد
اضافوها على الشك واليقين كظننت زيدا عالما
او علمت الا ان من الافعال تتعدى المبتدا والخبر
لفظا ومعنى فتقتضي كل واحد منهما على المفعولية
فصار الذي كان مبتدا مفعولا اولا فالذي
كان خبرا مفعولا ثانيا وتتصور صحة الكلام بان يسقط

الفعل فان استقام ما بعده مبتدا وخبرا كان الكلام سديدا
والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان من الافعال
خلا حبذا وخلت معاني اخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا
واما ظننت فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين
او بمعنى اليقين كما في قوله تع يظنون انهم ملاقو ربهم
من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة
فلم يتعد المفعول الا كظننته اي اتهمته واما ظننت
بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من
غير حجة فلا يقتضي الا كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا
وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول
نحو علمته اي عرفته وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر
بمعنى اصبت فلا يقتضي الا كقولك رايته ووجدت الضالة
قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز
الاقتصار على احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدا والخبر

فكما لا يستغني المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء كذلك
لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت
فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته واعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان معا فلك ان تسكت
عنهما وتجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم
فلان يعطي ويمنع قوله والفاؤها متوسطة ومتاخرة اعلم
ان لهذه الافعال ثلاث مراتب الاولى التي لا تجوز فيها
الا الاعلال ولا تجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة
لان التقدم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفهما فلا
يجتمعان الثانية التي يحسن فيها الالغاء والاعمال وذلك
عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
وانما تساويان لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل
واقع بينهما فهو متاخر من جهة ومتقدم من جهة الثالثة
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك

لان الفعل

لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه
وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجر في غيرها من الافعال
ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك صح
اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم في ظننت صح
ولو قلت زيد اعطيت درهم وزعمت انك تريد زيد درهم
في اعطائي احلت قوله والتعليق بالاستفهام واللام وانما علقت
عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام
فيجعلان الفعل لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو
وعلمت لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب لان العلم
واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون
التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت زيد درهم
لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما سمي
هذه تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزئين
في الحقيقة كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة لفظا

وكانت معلقة من جهة غير معلقة من جهة فشبهت بالمرءة
المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا مطلقة الباب
الرابع العوامل المعنوية قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية
القياسية والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان
عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء
وهو تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ
وانما هو معنى يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر لاجل
الاسناد وانما تقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم
لو عري من العوامل ولم يسند اليه شيء فلفظ فلفظ زيد
مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا مظهرا او مضمرا لم يكن مبتداء
بل الاعراب كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها
غير معربة لان لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب
ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل

لاجل

لاجل اسنادي الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم التعليق واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب اصل الاعراب
وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني لكونه جزءا
ثانيا من الجملة اوجبت لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب
وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل
اذ العامل عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده
بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني
المبتداء والخبر يترافعان وحجة الفريقين مذكورة في الاصل
قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى المذهب السديد وهو
كون هذا المعنى لاقتضائه الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب
اليه بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتداء والمبتداء
هو العامل في الخبر وما ذهب اليه آخرون من انهما جميعا
اعني المعنى والمبتداء عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون
معرفة والاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة لان

لان وضع الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عندك و
عند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك فتحصل الفايدة
هذا هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله
تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان
الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة تاويل الآية
وهو هذا الجنس من العبيد خير من ذلك الجنس وعلى هذا
كل موضع يبتداء فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التاويل
كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك
لان النفي لعمومه التحق بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة
لانه متاول بايهما وعلى هذا في الدار رجل وقد حسن لانه
لا التباس فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه
قوله وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما
يكون المخاطب متصور الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما
فاقدر بذلك النسبة المجهولة عنده كما اذا عرف وجود

وجود

وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق
اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك
حصول الفايدة فحيث وجدت استقام الكلام وقولهم
الله الهنا ومحمد نبينا على وجهين الاول ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا
والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة
من تخبره بشيء لا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز
تقديم الخبر على المبتداء بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت
المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم تجز بل لو ذهب
تقول ذلك لكان المنطلق مبتداء وزيد خبره لا يقال ان
زيدا يدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون
مبتدا قدم او اخر والمنطلق يدل على المعنى النسبي فتعين
للخبرية متقدما كان او متاخرا لانا لا نجعل المنطلق مبتداء
الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا
على تاويل المسمى لهذا الاسم وكل واحد منهما صالح

لان يكون مبتداء وخبرًا فايهما يقدم يكون هو المبتداء وا
لتنوين لانه لما كان معربا بالبشيئة استحق الحركة والتنوين
وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات نحو الذي والتي
نحو الذان وما ومن فالموصول ما لا بد له في تمام اسمًا من
جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلا
لا بلام التعريف ولهذا قيل ان اللام في الذي زيادة واصلها
ليذ بدليل وزن غني وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان يقول
مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ متشاكلا اذ لو
قلت مررت بالرجل الذي فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدل
لك زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلة الذي وليس فيهما الف
ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته قوله
فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذلك نحو
جاء الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار اوا حامك خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة

التي تقع صلة يجب ان تكون من الجملة التي تقع صفات اعني
انها من الجملة التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يجوز وقوع
الامر والنهي والاستفهام والتمني واشالها صلة فلا يقال جاء
الذي اضرب زيدا عمرا واذا لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى
كما يكون اذا وقعت الذي ضربته وكذلك لو قلت جاء الذي
اتضربه لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم
الجملة وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم بر
لم تجز لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب مما يشتبهم
سببه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير
اخبارا نحو الذي اقول فيه اضربه ولو اضمرت القول جاز لكن التجيد
اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول
كالذي في الجر والصفة وغيرهما بل هو ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول
قد تنزل منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما وقد يجوز
حذف العائد للعلم به وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعا

أهذا الذي بعث الله رسولا ونحو ذلك وقل ما يجيء آية
في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف العايد قراة فيه الا
في موضعين احدهما قوله تعالى كالذي يتخبطه الشيطان من
المس والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم
ان الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل
لا يكون الا نكراة فلا يجوز ان توصف المعارف بها لان المعرفة
لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان
يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي
توصل بها وجب ان تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم
من الحضرة لمن بلغه ان انسانا قدم من الحضرة الا انه لم
يعرف عينه فاقدتر بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب
ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق

بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهما لا يقعان
وصفين والفرق بينهما ان من يختص باولي العلم وما يعمهم وغيرهم
قوله والخامس المضاف الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك
نحو هذا غلامك او غلام زيد او غلام الرجل او غلام هذا الرجل
الاضافة ان كل نكرة اضيفت الى المعرفة اضافة معنوية فالمضاف
يكتسي من المضاف اليه التعريف الا اسماء ضربت في الابهام بعرق
فانها نكراة وان اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه
وقد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم الفصل الثاني في المذكر
والمؤنث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهي الموقوف عليها
هاء احترز بذلك عن التاء في بنت واخت فانها بدل عن الواو
وليست للتانيث الا ان ابدالها جعل مختصا بحال المؤنث
والوقف على بنت واخت بالتاء نحو بنت واخت
وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا يقلبها هاء
نحو ظلمت ومنه قول الشاعر بل جوزتيهاء كظهب الحفصت

او غلام من عرفته وقد ذكر في باب صح

ثم ان من التاء عين المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء
للتانيث تجي لشبه التانيث بها للفرق بين الجنس والواحد
منها كتمرة وتمرة ومنه ضربته وقتلة وللمبالغة في نحو علامة
ولتاكيد معنى الجمع كجماعة وللدلالة على النسب او التعريب
كمهالبة وموازجة دخلت التاء في علامة ونسابة للتانيث
فكانه قيل جماعة علامة اي انه ليس بعلام واحد كانه جماعة
من العلماء وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها بالتانيث
كونها فروعا للاصول فرعية التانيث للتذكير كما ذكرنا
هذا مذهب البصريين وقد ذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر
وان كانا معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك ومرادك
ان تخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه مسمى بزيد كان اخوك
مبتدا وزيد خبره وان كانا متقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع
الالباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون
مبتدا وخبرا واما في غير موضع الالباس جايز بالاتفاق

نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فهنا لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة
الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى رافع
الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما يرتفع
لتعريه من العوامل الناصبة او الجازمة وذهب الكسائي الى انه
ارتفع بالزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع
وقوعه حيث يصح وقوع الاسماء فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع
لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب كان
اسد كلام فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه
وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم
وقع موقع اقوى احواله من الشابهة بالاسم فعمل اقوى الحركة
وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة
وقوعه موقع الاسم كونه بمعناه او قريبا منه كما في زيد يكتب
بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح

وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في
زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر
وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتداء اخرى وهو اسم محض ومما
يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط لانك تقول يقوم
الزيدان ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم
الزيدان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكن ارتفع لوقوعه
ههنا ابتداء والابتداء من مضان صحة وقوع الاسم لا يقال
فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذ الفعل
ملتزم في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال
كاد زيد قائما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب
ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا يصح وقوع
الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل بعد استحقاق
الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فانى يعمل فيه العامل
الا تراك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخله الجار

لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** والمعنى الثالث عامل الصفة
اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
والاخفش يجعل العامل فيه معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم
وجاءني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في الكريم عنده كونه صفة مجرور
او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه خط
كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري المبتداء من العوامل اللفظية
للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة
قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون
هو عاملا فيهما الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا
للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف
بواسطة الموصوف **قوله** وتحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد واستدل ابو علي
ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه مخالف
الى الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مضموم
وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل

في الموصوف لم تختلف حركاتهما بان كان احديهما اعرابا والاخرى
بناء وهذا معنى قوله في ان المؤنثة لو كان فيهما واحدا لما اختلف
حكمها ومن روى يا عمر الجواد ظانا انه عجز البيت المشهور الذي
فما هو كعب بن اسامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد فقد سها
اذ لا احتياج للاخفش في النصب اذ يصح ان يقال حينئذ ان العامل
قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه
النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحدا كما في
ذهب امس الدابر **الباب الخامس في فصول من العربية الفصل**
الاول في المعرفة والنكرة **المعرفة** ما وضع ليدل على شيء بعينه
وهي خمسة **الاول** المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف
طار عليه على ما قد سلف في باب حالا ينصرف **والنكرة**
ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي
اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم تتضمن الاشارة الى

المتكلم

الى المتكلم والمخاطب وغيرهما بعد ما سبق ذكره اما تحقيقا واما تقديرا
ولا فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة
نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد
وكذا اذا قلت جاءني رجل ضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول
كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف وصار اخبارك عنه
لمجيء من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته
كان ضمير معرفة لمساواته زيدا في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانها بمنزلة وضع اليد
اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم ما هو لغيره ما **قوله واسماء العلم الخاص** كزيد وعمرو وقالوا في تعريف العلم انه
علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد بالقيد الاخير احترازا
عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت كزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول بكرا وخالدا
بخلاف زيد وعمرو وانما قيد بقيد العلم الخاص احترازا عما نكر من الاعلام
نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق على امثاله باعتبار

ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة
وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف للجنس اللام وحدها عند سيبويه للتعريف
والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الا يراها لا يثبت في الدرج وعند
الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما استمر التخفيف بالهمزة
لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة
مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان كان الاول كان لتعريف
تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان لتعريف ذلك
الفرد وهو المسمى لتعريف العهد هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون
لشيء يمكن ارتباطه بجميع افراده نحو ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام
فيه لاستغراق الجنس وقد يكون لشيء لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى الاستغراق
نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد والاستغراق
قوله والرابع المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم
اما ان يكون بحيث يستغني عن قصة او لا يكون والاول اسماء
الاشارة

الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت
لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه اذا كانت
مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب
كما ان هما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين قلنا عن هذا
جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك
صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان هما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف
ياء في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هو صيغة اخرى موضوعة للتثنية
في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع
ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا ومما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف
في التثنية لا تحذف بل تنقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب
ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيل عنه شبه الحرف وتثبت قدمه في الاسمية
لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين
قوله ولا الفه الالف تجي للتانيث مقصورة وممدودة

بكسر وصحراء والبانية التي تكون فيها الالف المقصورة قد تكون
مضمومة كبشع بضم الفاء وسكون العين وفتح بفتح الشاء والعين
وفتح بضم الفاء وفتح العين وقد تكون مشتركة كشبع وفتح بفتح الشاء
وكسرها وسكون العين فان الشهاء قد تكون للتانيث كبشع ومغرث
ورضوى وقد تكون للالحاق كارطى وعزبى وعلامة كونها للالحاق
امتناع الصفة من لحاق التاء ووروده غير مصروف في الاستعمال
واما مثل الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها ساءة قوله
وهي كما عرفت اعلم ان التانيث الحقيقي ما ذا ذكر من الحيوان
كالمراة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع
والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرها ثم ان الحقيقي لاصالته
اقوى من غيره فاوثر معه الحاق العلامة بالفعل الذي اليه يحكم باسناد
هند ولم يجز جاء الا في الضرورة والشعر واما غير الحقيقي فقد جاز
طلع الشمس جوازا مستمرا وان كان الاحسن طلعت فان وقع
بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر
القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلبسه لم يستبق

لتلك التقوية فيسند الى ذي العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير
الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة لانه اذا كان
بغير الفصل مع غير فمع الفصل احسن ثم ان تانيث البهايم وان كان حقيقيا
الا انه دون تانيث الآدميين لان البهايم لا يتميز اعيانها بل تجري مجرى
متحد ولا يقصد تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فاشبه التانيث الغير
الحقيقي فاجيز سقوط التاء وان لم يجز جاء هند قوله والفظ
التانيث غير الحقيقي قد يكون فيه علامة التانيث لفظا كفاطمة والبشرى
والصحراء وقد لا تكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض
وفعل بدليل اريضة ونعيلة وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات
التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا ايضا موثر سماعا فيما
يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ثم الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا
فانه يظهر بتاءين بالاسناد اليه نحو الشمس طلعت وبالتصغير
اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا ايضا ما كان على اربعة احرف
سواء كان الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فانه لا يظهر الا بالاسناد
نحو عقنقل عقربت والتاء لا تظهر في التصغير لتنزل الحرف الزائد منزلة

تاء التانيث في ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديدة
وقريئة حيث اظهر التاء في الرباعي وخمسة عديس وعريب تقديرهم
جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لو جهين احدهما ان الجمع
فرع في التوحيد كما ان التانيث فرع في التذكير الثاني ان الجمع المكسر فرع
في جمع الصحيح فاجتمع فيه فرعيتان ولما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا
غير حقيقي في زنة فعلها الحاق العلامة وتركها نحو قعد الرجال وقعدت الرجال
ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات
وقوله تعالى وقال نسوة في المدينة وقال جار الله العلامة رحمه الله
نسوة اسم مفرد كرجع المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهي اسم
لجماعة النساء وقيل انه قال ونسوق في تانيث جمع من النساء وقيل
جعلت في بين الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع
بالواو والنون مؤنثا لانه لم يشابه التانيث الا من وجه واحد بخلاف
المكسر كما عرف ولانه مخصوص بالمذكور ولم تغير صيغته عما عليه
بل الحق بآخر الواحد واو ونون بخلاف جمع المكسر فانه قد
استوفت له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسندا اما
الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ
عند اسناد الفعل اليه ظاهرا كما مثلنا او ما هو بمنزلته
فلا يسوغ الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فهنا ان لم يلحق العلامة
لم يعرف اسناده الى ضمير ما امر الى اسم آخر تجيء بعد نحو طلع شيء آخر
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع فوكل الشمس طلع ووجه الامتناع
هنا كون الخبر المفرد حكمه حكم الجزء في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه فرجب
كان الخبر عنه فلما كان حكمه هنا كذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهذا
اذا اسند الى ضمير الجمع المؤنث الحاق العلامة نحو الرجال جاءت والمسلمات
مذ اذا اسند الى ضمير مستتر ولكن ان تسند الى الضمير البارز نحو الرجال
والمسلمات فمن قال ابو عثمان والعرب تقول الجمع المكسر والاجر انا
هكذا الخ خلون وخمس عشرة خلت وما اشبه ذلك بغير تاء لازب قوله والناس
والانام والرهط والنفر مذكر الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه
لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناسين قال الجوهري حذفت الهمزة ولم
يجعلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة والا لم يجتمعا في قوله
ان الذي يطلعن على الاناس الآمنينا وقال غيره الالف واللام فيه
بدل من الله ولا يقدح اجتماعهما في ذلك بدليل قوله

معاذ الله ان يكون كتيبة يا وي ثم الناس اسم مذكر لانه يبين بجمعه واحد من
لفظه بل هو اسم معرف بمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانها لا يستعمل الا مذكرة
مع انها اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط وامّا القوم
فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اللتين اوردهما
المصنف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل لانه متذرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط
والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال الله تعالى
وقال آخرون ومن قبل قال آدريا اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى لا يسخر
قوم من قوم ولا نساء من نساء وربما دخل النساء في جملة القوم يسيل التبع قال
الجوهري والقوم يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين
مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء وانما يلحق التانيث
فعله ويدخل الهاء فيما يكون لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له
هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره المصنف يخالفه حيث فرق بين القوم وبين النفر
والجوهري لم يفرق قوله وفي النخل والتمر تانيثه وبين واحده الهاء يذكر ويؤنث
اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر
وغيرها فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلكونه اللفظ لان اللفظ وان
افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو انجاز نخل منقعر واما التانيث فلما
المعنى اذ معناه جماعة الجمع مع ان له واحدا فاشبه سائر الجموع وذلك نحو انجاز
نخل خاوية والنخل باسقات وهذا لا يكون له مذكر من لفظه للتباس الواحد
بالجمع لانك اذا قلت شاة فعلا واردت الواحد الذكر فقد لبست بالجمع لان الجمع

قوله ليميل الآيتين
كذا في نسخة
وكذا في نسخة
وكذا به قوله

شاء ايضا قال يونس اذا اردت ذلك قالوا ابن شاة ذكر ومن حمامة ذكر قوله
وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء انما انعكست قضية
التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد ثبت
في الاعتبار بالنسوة نظر الى الافراد وقد اثبت التكسير فاثبت العدد ثم انتهى
الامر الى اعتبار النسوة واستهجن التاء في المذكر ومنع عن زيادة تاء وافرد بها الاستغناء
اجتماع علامتي التانيث لزم ان يضاف الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان
فقد سكن فيهما سبيل التباين فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث واحدة واثنتان
او ثنتان واما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر تؤنث الاسم الاول دون
لان الاسمين ابلغ العشرة مع ما تانيث عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كبعلبك اثبات
علامة التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما باسم واحد فتقول احد عشر رجلا واحد
عشرة امرأة تؤنث احدي ولم تسقط التاء لانه سقوطها يعلامة التانيث
من العشرة لئلا يجتمع علامتا تانيث باعتبار الاول في احدي وسقوط التاء من عشر
وفي المذكر تسقط التاء في عشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع
ايضا واثنا عشرة امرأة واثنى عشر رجلا وثنتا عشرة امرأة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم
وفي المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما ما
لحق بناخر الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة قوله والاسم بتاء الخ قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنا عشر فانهم اعربوا الاسم
الثاني نحو هذا اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم جعلوا آخر

شطر يا يخ عشر بمنزلة النون من التثنية عوضا عنه بدليل انه لا يجوز اجتماعهما فكما لا يجوز
= بجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول اثنا كن كذلك اثنا عشر كن كما تقول فعلتن
= واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون مبنيا الفصل الثالث في البواقي
= وهي الكل الخ لا يليها الا المعرفة بسبيل البعض نحو هن وهن فصل واما التأكيد
= فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وغايته التأكيد التقرير والتحقيق واذا له التجوز وا
= والشمول يخ بكلا مهم المجاز نحو مررت بزيد اب بالكلان الذي نسب زيد
= وقوله يخ فسجد الملائكة خاج ذكن مجازا ذلم يأت دليل على ان الجبر ائيل ع ما زال مع
= بزيد نعم اذ ثبت التجوز الذي يخ مررت بزيد وقوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون
= لا ذا له التجوز الذي يخ قوله يخ فسجد الملائكة وانما تختص المعرفة نحو جاءني زيد
= نفسه ولا يسوغ يخ النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين
= احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابت لها عين يدل عليها لفظ المعرفة فلا يتقيد الا با
= تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه والثاني ان التأكيد يدل يخ التخصيص
= والتبيين والنكرة تدل يخ الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون
= اجازوا ذلك فيما كان محدودا في الوقت كليل كلها لان الليلة موقتة بخلاف يوم
= يخ بعضها فاذا قيل ليلة كلها صح المنع الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة
= التجوز والشرود قد صرح النكرة يوما اجماعا وهذا انما هو عند البصريين
= ثم ان التأكيد يجيء في الكلام على وجهين بتكرير مرة يخ جاءني زيد زيد
= وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا وانه جار يخ كل شيء من الاسم
= والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير مرة يخ جاءني زيد نفسه وهو الذي
= عبر عنه المصنف بغير التكرير وغايته وان كان تكريرا يخ الا انه ليس

وجد الا فصل ان التابع لا يخ من تأكيد
متبوعا للمضمر المرفوع حائلا وهو التأكيد
والثاني ذا يخ انا التأكيد مستقلا وهو الصفة
والاول اذا كان مستقلا فهو الصفة
والا فهو معطوف ايا ما كان يخ لا يخ
التأكيد بلا واسطة الحرف او لا واسطة
هو المعطوف بالحرف والثاني
هو البدل ؛

به لفظا ثم ان لفظة النفس وشقيقه العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
ويسند الفعل اليها اسنادا منتسبا نحو جاءني زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا
المثنى للسبق يخ صدر الكتاب انه مثنى وكل لا يؤكد به الا الجموع شيء ذوا
جزاء مقصودة يخ قراءة الكتب كله ولا يسند اليها الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون
ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون يخ بتمناه وهو اتباع له لا يجيء الا بعد
اثر ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون با
بالصاد غير المعجمة ويروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف ومن ابصر
كبيسان تبدء يأتين شيئا من جنس الثلثة بعدها اي بعد اجمعين وعن بعضهم
نحو جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف واتباع بين كل واجمعين يخ قوله تع
فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم لعله ذلك الاحاطة بجلس وانه لم يبق
واحد منهم الا وقد سجد الا انه لو توهم غير مفهوم اليه اجمعون لكان لا يدري ما
سجد وانح وقت وخد اوزع اوقات مختلفة فقرن باجمعون ليتبين الاجتماع
ويدل يخ انهم سجدوا عن آخرهم ايا باجمعهم يخ وجهة واحدة هكذا ذكر ابو العباس

قوله الصفة هي الاسم الدال الخ بعض احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة يخ ما يذكر بعد
الشيء ليدل يخ بعض احوال ذاته تخصيصا له يخ المنكرات نحو جاءني زيد رجل عالم
وتوضيحا يخ المعارف نحو جاءني الرجل العالم وقيل هي التقرير بين المشتركين
يخ الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين
يخ اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية يخ التقديم
سبحانه وتعالى اولا يضاف ذلك من الذم والتحقير والتأكيد كقولهم
زهير امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال

الموصوف او بحال شيء من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني
نحو مررت برجل كثير عبده فالكثير ليس بحال الرجل وانما هو حال العبد وهو من
سببه والعوض بالسبب ان يصله خبر راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلاً للموصوف او لشيء من سببه
نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول بالحدث وفي
الوصف هنا ضمير عائد الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فترفع
الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل ما هو
من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلامه لم تحتج لان الفاعل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان خلقية من الموصوف
او من شيء من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم
والكرم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد تكون
علاجاً وقد تكون خلقية فالعلاج من ما كان افعال الجوارح كالاكل والقيام
والقعود وغير ذلك واما الخلقية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطول
والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف
بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو
المعنى بالغريزة اصطلاحاً ولا مشاحة فيه والرابع النسب نحو رجل هاشمي وبصري
والاسم المخصص اذا نسب اليه صار وصفاً تقول هاشم وبصرة فلما صح الوصف
فاذا نسبت قلت هاشمي اذ بصري اذ خرطت فاسكنت الصفات فتقول
مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل يمندي غلامه فترفع الفاعل

لانه صار صفة بالنسب جرى مجرى سائر الصفات فالحق علامة التانيث والتثنية
والجمع وتنزل منزلة حسن وشديد فانه شابهت اسم الفاعل والمسمى بالوصف بالاسماء الا ترى
بتوسل فهو نحو مررت برجل ذي مال ومررت بامرأة ذات سوار فاعلم اذا طلبوا التفرقة
بالاجناس لم يثبت لهم ان يقولوا رجل مال وامرأة سوار فاجتلبوا لهذه الكلمة فتوصلوا
بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات سوار فصح لهم المعنى
واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال فصاحبة سوار الا ان صاحباً لا يلزم هذا المعنى لانك
تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف اليه اسماء الاجناس
فقط ولا يضاف اليها المعرفات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف
بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة ذات سوار لان القصد
بالجنس وهي تتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية او متزينة واما الذوات اعيانها فلا
يتصور ان تتصف بها الشيء الا ترى ان زيداً لا يكون صفة لشيء كما يكون العلم
ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب السوان فلهذا لم تجز اضافة ذو الى المضمر
وعمرو واما جاز ان يضاف اليها المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال لانه كان نكرة في الاصل
وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف ليس بزوال احواله الجنسية
موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كما عرفت والجمع
على ما قدمنا سلف في جمع الكثرة واما المؤنث فانه تلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت
بذات مال وكذا في الجمع من نحو ذوات مال ورأيت ذوات مال ومررت بذوات
مال بالكسر حالة النصب والجر كمسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمين ومسلمون قوله
وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلاً للموصوف نحو

احدهما ان يكون متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفر
دين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما والاتصال
ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل
بينهما وبين او انك مع ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه بالتعيين ومع او لا تعلم
وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو ازيد ان كان زيد عنده وعمرو
ان كان عمرو عنده والجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام
والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك لما استفهمت
عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستانفت سؤالا
آخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل اعندك عمرو فام المنقطعة في معنى بل مع الهمزة
ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني فكقولك انها لابل
ام شاء كانك رايت من بعيد شيئا فظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب
اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له ان يكون شيئا آخر فاضربت
عن الاخبار آخذا في السؤال عن كونه شاء فقلت ام شاء بل اهي شاء قوله ولا
للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك في ان المعطوف بها يغاير المعطوف
عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر
من زيد لا من عمرو ولا لا يجيء الا بعد الاثبات لا يقال ما جاء زيد لا عمرو واما بل
فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت زيدا

بل عمرا

بل عمرا كنت قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضرب عنه
الى عمرو وقالوا بل نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول وبل تثبت للثاني
ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد المنفي كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو
فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن
عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو
فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو والثاني ان يكون
المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو فيكون الاستدراك
في الفعل وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو
ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب
لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا وهذا في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في جواز الاستدراك بها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق
بين الاستدراك والاضراب مذكور في المتن قوله الفصل الرابع في الاعراب
الاصلي وغير الاصلي قوله الكلام مداره على ثلثة معان انما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب
علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه
والمفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين
ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي هو اضعف بالنصب
الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو بينهما لكونه تارة
فاعلا في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط

الحنك

سلوك الطريق التوافق والتشاكل وتقال ان الفاعل اثقل من المفعول لكونه واحدا
ليس الا وكون المفعول واحدا فما عدا التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر
بالاخف انتهى فجاز لمنهج التوازي والتعادل قوله والملحق بالفاعل فتحة نحو
التخويف ان الفاعل اثقل ومبتدأ فرع عليه خلافا لابن فضال لما روي
عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع ومشبهه والمفعول نصب ومشبهه
والمضاف اليه خفض ومجيء بجزاه وايضا ان الفعل مقدم على الاسم في باب الاسناد
لما تقدم فيكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ
وايضا ان الفاعل ابدا اوفى الغالب اثنين لانه لا يحتاج الا الى اشياء واحد وهو
الفعل والمبتدأ ابدا اوفى الغالب ثلاثة لافتقاره الى الخبر والعائد منه اليه
فلما كان في تقدم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق شبهة هذه المخالفة
بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه
مفعول على الاطلاق الا ترى ان اذا قلت ضربت ضربا كان فلان وجد ضربا
واحدا منه فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست
بقائل زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال
والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول ليتبين فضلته في الكلام مثله والحال
شبيه خاص بالظرف لكونها فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط
حرف والاضافة للمضاف اليه بالاضافة المعنوية وانما كان الجر في كيف
بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصيل لان الجر والاضافة مرفوع او منصوب معنى
اذ المعنى كفا الله ولا تلقوا ايديكم على احد الرأيين فكذلك المضاف اليه
في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله واعراب الفعل غير

شعوذة

مفعول

غير حقيقة كلة اذ ليس فيها فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم
في الاصل لان وضع الاعراب على ان يتميز بين المعاني المختلفة وهذا لا يتوارد من
هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف تدل صيغتها على معانيها
فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه غير اصيل وانما هو بسبب
المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يجيء الاعراب صريحا وغير
صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل
فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني لانه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي
ضميرا لمرفوعا وكذا اذا قلت ايا ك ضربت فلفظ اياك مبني لانه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء مناسب تنوب الاسماء الظاهرة ومتطابقة فيما يجيء كناية
كناية عن مرفوع كما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يكن اعرابها لعلة اوجب بناء ما يضع
لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز
بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب في اعدل الاقسام
لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر لاختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فصار اعرابها غير صريح
قوله وهي على ضربين متصلة وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت كيف
عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح
عليه بالاتصال اليه وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا اما الذي فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربنا وضربوا او مستترا
وهو ما نوى فيه نحو زيد ضرب وضربا وضربوا هند ضربت وضربن الا ترى ان الفعل الذي اليه

وذلك في اربعة افعال وهي افعل وتفعل وافعل وتفعل اذا كان للمخاطب المذكر دون
الغايب المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة الى ما استكن فيهن هن انا
ونحن وانت او غير لازم وهو ما اسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى في فعل
الواحد الغايب نحو زيد فعل وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى الظاهر
والبارز من الضماير نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانك تسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا
جرى على غير ما هو له نحو هند ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي
فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته انحطاطا
لرتبة الصفات عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا با
رزين لان الاستتار من خواص المرفوع لانه يضمر اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء
منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يحذفان لمجيئهما فضلة يتم الكلام
بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به وحده
ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك ضربت ولا مجرور له
البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المنصوب والمرفوع
الا يرى انه يجوز في كل واحد منهما ان يفصل وبين عامله نحو ما ضرب

وانما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب المؤنث كما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا
لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جار في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهند ضربت
اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن
ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب
وضربتما للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذا امكنهم الفرق هنا باقحام التاء
نحو ضربت ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هناك التاء للخطاب فزيادته مرة ثانية
تفضي الى اجتماع التائين وهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف ضربتن
لان احدى النونين هنالك بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فيبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة
بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغايب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند
تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد والمتكلم الواحد نحو انت تفعل وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه
الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغايبين والغايبين يضربان ويضربون
كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية النون
وتقول في الغايبتين تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك
وفي الجمع يضربن يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان
وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول في مؤنث
المخاطبة تضربين فتلحق الياء باخره علما لضمير المؤنث لان التاء في اوله علامة للخطاب
تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذي وتقول في تثنية
تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن
كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان حرف المضارعة في اوله

يغنى عن بارزه ويؤمن الالباس وكلم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاثر
لانه مبنى او مجزوم وهذه النون تسقط في الجزم واما متصل المنصوب فهو الكاف
في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
على ما تقدم قوله الا آن ياء المتكلم في المنصوب لم يكن عماد اعلم ان ياء
المتكلم اذا كان ضميرا منصوبا يعمد نون قبلها لحوضربني ويضربني صيانة للفعل
من الخرم الذي يلحق الكسر فلا يكون في بناء كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل ياء
الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجاز وحذفها للتضعيف
مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو اني وكاني ولكني ولعلي ولعالي ولا يقال ليني الا
في ضرورة الشعر كما قال زيد والخليل كميت جاء اذ قال ليتني واما
اذا كان ضميرا مجرورا فلا يعمد نحو غلامي وفي ولي لان الاسم والحرف لم يجب
صونهما عن الكسر الا في من وعن وقط وقد لانها كانت مبنية على السكون
عماد الياء معها ابقاء على سكونها وتفاديا من توالي اربع كسرات فقولوا
للمتكلم اذا كان معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما نسكن آخر
الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز عن توالي الاربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وفي هند ذعقوا ذكرتنا قلم
تقلب الواو والياء الفا سكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا
واكرمنا وعصانا ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم
الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب وكما يفسر المعمول

الآخر وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور
قوله وآلات الفاصلة والمنفصلة سبعة واربعون لفظا انما موضوعا ليكون
كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى فخانه وقد الحق الالف
حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن
فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والخلق والخلق وكذا قيل
في تثنية نحن واثنين ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم آخر وانما يقترن اليه
غايب ومخاطب الا يرى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا قلت انا وزيد
فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا السر لم يثن
للتثنية لفظ يدل على الاثنين فاعرفه وبنى على الضم لانه يتبرأ عن مفيين فصار بمنزلة
وشله قط وقبل واما انت فهو ضمير المخاطب والاسم باتفاق منهم انت والتاء للخطاب
ولا محل لها من الاعراب بخلافها في ضربت وانما حركوا التاء ليتمكنوا من النطق بها
ولا يجتمع ساكنان وقالوا انت وانتِ ولم يقولوا انتْ بالقم لانهم وضعوا انا اول مراتب الى ضمير وهو المتكلم
وحركوا آخره النون اظهارا للخروج اذ لو سكنت لكانت في الخيشوم غنة والنون والفتحة
للخروج اذا دوا التاء للخطاب قالوا انتِ ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لزمهم حذف التاء
من المتكلم وهو يبين الفاء وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما لجانب الذكر
على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب
هما وهم وكان القياس انتا وانتولان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو والا انهم
عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فمن يقول انتا كما قول الشاعر

الا انه فكيف انتا ولانهم لو قالوا انتا انتوا لزمهم ان يقولوا هوا هووا وكان يفضي الى اجتماع
المعتلين في آخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هوا ميما لان الميم من
مخرج الواو وهي اجدر عن الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل
انتموا بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجوبه في مثل انلزمكموها ونصرتموه وانما
حذفت الواو تخفيفا حيث امن الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع
ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية فالتخويف به اولا وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما
في المذكر والمؤنث لان الميم مشفوية فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا
ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها في المظهر مضطرين فيه نحو زيدان فجعلوا
هنا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم
يشركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا
هنا بالالف والتاء ايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر وخصوا النون
لانها علم الجمع في ضربنا ونضرب وشددت لان الاصل همن وانتمن فقلبت الميم
نونا وادغمت واما منفصل المنصوب فهو ايا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به
من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق
من الاعراب وهي نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها
لانه اسم مبهم فلخص امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه واياه الشواب حيث اضاف ايا الى الاسم المظهر واما الضمائر
المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضمومة للمتكلم ومفتوحة
للمخاطب المذكر ومكسورة للمخاطب المؤنث وقد استؤثر المتكلم باقوى الحركات

يضمر العامل اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا لما بين
ان الجار تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد
الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب مهمه مسود الجوانب
خالي الطريق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة رب
والبصريون على ان رب اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قولك
فمثلك حبلى قد طرقت مرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امرأة
مثلك وسياق الكلام يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا
لم يؤنثه ومعنى الهيتها اشغلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم
وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومحول الذي اتى عليه الحول وبعد بل نحو قوله بل بلد ذي
صعد واصباب اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب
وهو ضد الصعد ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم
ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة اوجه احدها وهو اجودها ان يقال ان
خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير باضمار كان
مع اسمها في الاول لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة
حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان يرفعا معا
على ان الاول اسم كان المضمرة والخبر محذوف والثاني خبر مبتدأ محذوف
والتقدير ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الاول لقلة
الحذف في الاول وهو كان مع اسمه وكثرة الحذف في الثاني وهو كان

والجار والمجرور والثالث ان ينصبا جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا
في الوجه الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا
والرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في
الوجه الثالث وهذه السماعية لا تضمر الا مع شيء آخر الافعال السماعي
اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان من الفاء
التي تدل عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ
لا شيء في اللفظ يدل عليه والقياسية لا تضمر الا بدلالة الحال اعلم
ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل من الحال او
المقال فالاول قولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرته
اذ الحال تدل على ذلك وهكذا اذ سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال
باضمار ابصروا وقوله للمتهيئ وللمستهلين معناه لاجل المتهيئ او
في حقه لا ان يكون المتهيئ المخاطب ولهذا كان المضمر يريد وابصروا على الغيبة
دون تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا
فملة منصوب باضمار تتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو
قوله كونوا هودا لانك اضربت عن قولهم كونوا هودا ونصبت الاسم
بعده دل ذلك على انك تريد تتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل زيد
باضمار فعل اي فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك

لان

لان جواب من فعل زيد لا زيد فعل لمطابقة الجواب السؤال كما ان
جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع وقريب
من هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل
هذا القسم الثاني وهو ما يكون الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل
على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم مقدم عليه وهو قوله كونوا
هودا وفيما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قولهم الا انه لا يتعقبه
وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره
الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما الرفع فنحو قولهم هل زيد خرج فارتفاع
زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء
بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا يليه
الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك
لما فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته
فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته
لان انتصابه كالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار
الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون غير المضمر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه
نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار مررت

باب الصلح والمحبه

بين الزوجين الا
كان المرأة لا تجب
الزوج يكتب ويعلق
على الزوج لا تجب
المرأة يكتب ويعلق
على الزوجة ترى ح عجائب

لانه لا ينصب المفعول لانه لازم او فعلا هو لازم معناه نحو
زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان الاهانة
المولى من لوازم معناه لغلام وهذا باب للاطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الملال فاقتصرت على هذا القدر
فليس الرب عن التشاني والله اعلم

بالصواب

اتم الكتاب بعون الله الملك الوهاب وحسن توفيقه والمآب
غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه في بلد ادرنه في محلة
حسن پاشه في شهر محرم المظفر في يوم پنشنبه
في وقت الضحى كاتبه ومالكه [illegible]
حسن الضعيف الحقير المحتاج
الى رحمة الله تعالى
وحمة واسعة
تاريخ سنه
٩٢٠

والا را دانا شر شش شش مرو
شش شش لا لا لا لا لا لا اله الا هو
ع ع ع ع ع ص ص ص ص ص
ط ط ط ط ط ك ك ك ك ك
الا لا د ما لا لا ٨٨ لهم
يا حيي يا قيوم يا الله يا الله
اس ط د كرن لا لا مر مر مر مر ح
كرام وفلا ط د تمت
اللهم الف بينهما

در بیان احوال متعلم اولا بکلکم معاشول بیته دیدلرکم اندہ مجموعہ اون کرمنہ اولارکہ
فراسنہ بلنہ اما قواعدکاہ اولورکہ بو لغتوک عزیز سن دیرلر کاہ اولور عدد وحد وفیلہ بلنورکاہ اولور
مقلوب اوقورلر اسم چقارکاہ تصحیف ایدرلر مثلا کوزاکرلر عین مراد ایدرلر وقاش اکدلر
نون مراد ایدرلر ودیش اکدلرسین مراد ایدرلر اما شول کم لغتوک عزیزہ وار ربحیت
میم دانا بیفکن از عزیزہ تا یدانہ بنام آنا چلبی مثلا لفظ دانا تک عزیز علیم درمیم حذف اتکہ
علی قلدی اما شول کم عدد وحد وفیلہ درلر اوچ اوتوز کہ براو توز براد اولوزہ
بومقایہ بلن استاذ اولور مثلا اوچ جیم اوتوز لام برالف براو توز دخی یہ لام تا نہ
جلال اولور اما شول کم تصحیف ایلہ اولور نیذہ مقلوب راتصحیف کن داکی اورا
درمیان تیرکن مثلا یذہ نک عزیزہ رفح دکر مقلوب تلسک حمزہ اولور تصحیف ایلسک حمزہ اولور
تصحیف نقطلو حرفہ نقطہ بیز ونقطہ سوز حرفہ نقطلو قلمہ دیدلر وبیدہ تیرکلرعزیزہ
سہمدر وسہمک اوتی یادر یایہ آخرنہ کتورد کہ حمزہ اولدی اما شول کم مقلوب اقعدرلر
بحق عشق آدم حسن جوی مرادم از تو شد قلب فسوی مثلا فسوی مقلوب
یوسف اولور اما شول کم کوزاکدلر عین مراد ایدرلر یوم کلسک اوستنہ برکوز قوم شلر
اینے بردلہ روکی آدین دمشلر اما شول کم قاشنا اکدلر نون مراد ایدرلر بیت فتنہ قاشوک
بدنہایت سحرلہ جیکدوبیہ کاہ یلکر کاہ دلر مثلا قاشدن نون اوزکر بدنہایت دیدلر
سحدک نہایتہ کہ رادر کیدرد کہ سیح اولدی لفظ نون سیح اوزرینہ قودکی نسخ اولدی
بیتندہ جکر اکدلر مراد قلبدر نسخ قلب اتکی حل اولدی اما شول کیم زلف اکدلر لام جیم
مراد ایدرلر واغز اکدلر میم مراد ایدرلر اعدینہ الدقدہ تلفن اوّل ضم
کیم کوتہ جکدندن قان طر مثلا اعزدن میم الدرلر وزلفدہ جیم لفظ جیم 2 وخ شکلندہ دور
جیملہ وخائیلہ اسم حق ممکن اولدی سح الدقا ومیم اولنہ کتوردکی سح اولدی وقان اکدلر نمک

قال النبی ﷺ ان اللہ تعالی قسم العقل عشرۃ فجعل فی الرجل
تسعۃ وفی النساء واحدۃ وقسم الشجاعۃ عشرۃ فجعل فی الرجل
تسعۃ وفی النساء واحدۃ وقسم الشہوۃ عشرۃ فجعل فی النساء تسعۃ
وفی الرجل واحدۃ وقسم الابہۃ عشرۃ فجعل فی المدینۃ تسعۃ وفی
الدنیا واحدۃ وقسم الجمال عشرۃ فجعل التسعۃ فی الروم والواحدۃ
فی الدنیا وقسم الجہل عشرۃ فجعل فی النساء تسعۃ وفی الرجل واحدۃ
وقسم الطمع عشرۃ فجعل فی الملا فقین تسعۃ وفی الدنیا واحدۃ وقسم الکبر
عشرۃ فجعل فی الامراء تسعۃ وفی الدنیا واحدۃ وقسم الحرص عشرۃ فجعل فی الاغنیاء تسعۃ وفی الدنیا واحدۃ وقسم الصبر عشرۃ فجعل فی الفقراء
تسعۃ وفی الدنیا واحدۃ صدق رسول اللہ وصدق حبیب اللہ علیہ الصلوٰۃ والسلام

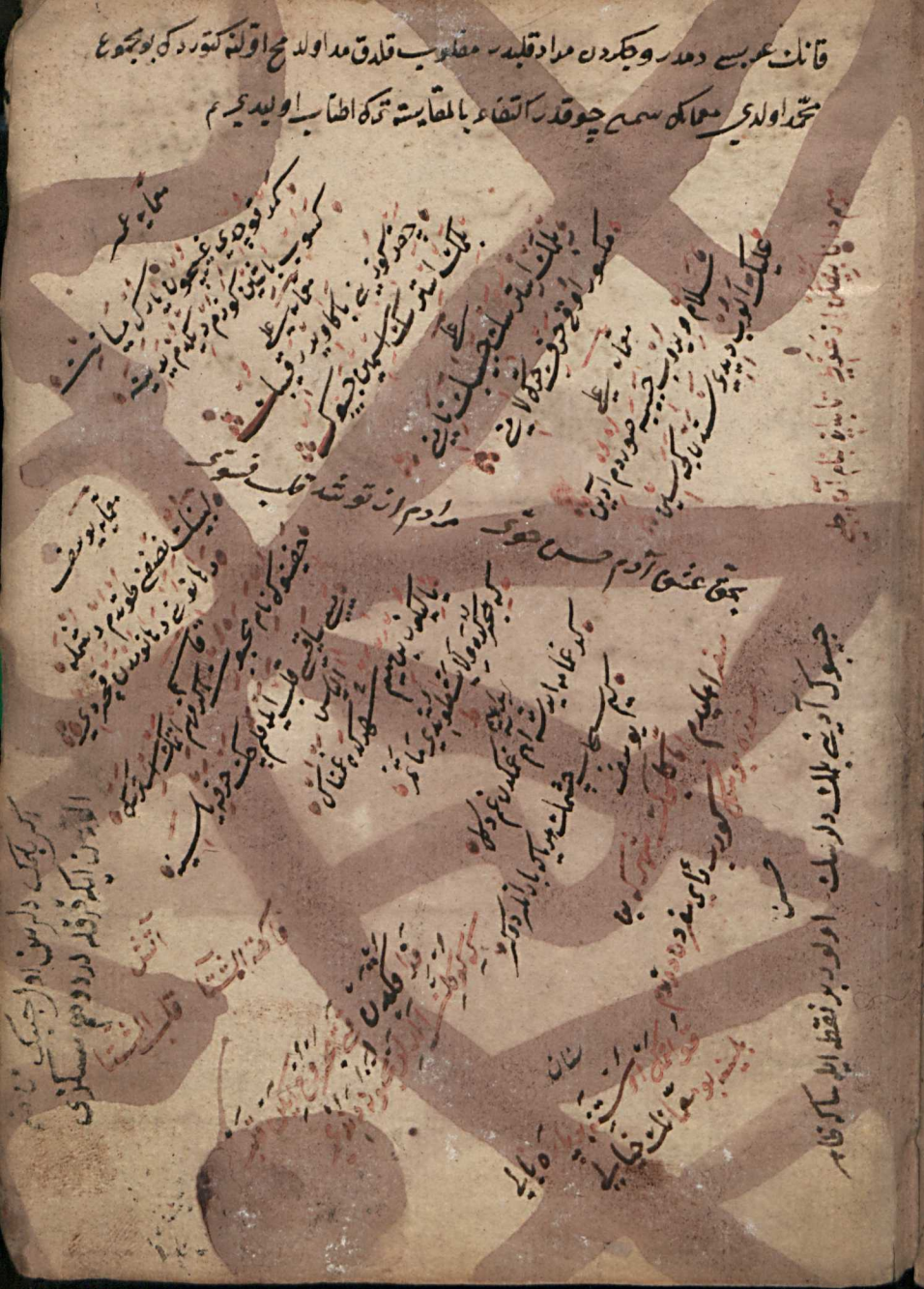

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة من الحيوان
يدخل الجنة اولها ناقة صالح وثانيها عجل ابراهيم
وثالثها كبش اسمعيل ورابعها بقرة موسى عليه السلام
وخامسها سمك يونس وسادسها حمار عزير وسابعها
نمل سليمان وثامنها هدهد بلقيس وتاسعها ناقة
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وعاشرها كلب اصحاب كهف
صدق رسول الله صدق
حبيب الله المعبر